د. علي حسن سلمان ناصر

نمط التغيير

الكاف للنشر والترجمة

نمط التغيير

مقارنة بين العصر القديم والحديث في الامارات

كتاب

س / د علي حسن سلمان ناصر

تصميم الغلاف: محمود عبد الناصر

إخراج داخلي وتصميم : شادي أبوشهبة

رقم الإيداع: 2021\14453

الترقيم الدولي: 978-114-9336-9-5

الكاف للنشر والترجمة

0021033911001

Daralkaf.com

جميع الحقوق محفوظة

لدار الكاف للنشر والترجمة، ولا يُسمح بنسخ أو استخدام أي جزء من الكتاب سواء ورقيًا أو إلكترونيًا إلا بإذن ورقي من الكاتب والدار معًا.

تنويه

جميع ما ورد في هذا الكتاب هو وجهة نظر المؤلف فقط، ولا يعبر إطلاقًا عن وجهة نظر الدار أو اتجاهاتها

نمط التغيير

كتاب

س / د علي حسن سلمان ناصر

نمط التطور

مقارنة بين العصر القديم والحديث في الامارات

س.د\ علي حسن سلمان ناصر

مقدمة

يمتاز وقع التطوّر في الإمارات بسرعة استثنائية، لأنه يسير وفق نهج مدروس نابع من داخل المجتمع، إذ تضع القيادة الرشيدة التطوّر أعلى درجات الهرم في كل رؤية تتبناها، وفي كل استراتيجية تطلقها، وفي كل خطة تنفذها وتعتمدها هدفاً استراتيجياً مطلوب تحقيقه، وفق جدول زمني لا يمكن لمسؤول أن يحيد عنه قيد أنملة

وتشكّلت المجتمعات والدول على فترات زمنية بعيدة المدى، ولاح تطوّرها على مدى قرون، نتيجة لمعطيات ومؤثرات خارجة عن إرادتها، سواء كانت أحداثاً يومية، أوتحوّلات إقليمية وتغيرات عالمية، وغيرها. ولكن تبقى الإمارات نموذجاً عالمياً فيما وصلت إليه اليوم من التقدم والرقي، إذ اختصرت الزمن، وفي فترة أقل من نصف قرن (50 عاماً)، بنت كيانها القوي، وتطوّرت وسابقت الزمن، وتفوّقت على أمم ودول بدأت مسيرتها منذ زمن بعيد

وخلال أقل من نصف قرن، اختصرت الإمارات مسيرة تحتاج إلى أكثر من 300 عام، فهي مرت بعصر اللؤلؤ (ما قبل النفط)، ثم عصر النفط (عصر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله)، ورغم أن عصر النفط مازال قائماً ومستمراً، فإن الإمارات بطبيعتها وبذكاء قيادتها تسابق الزمن، وتستعد لعصر ما بعد النفط منذ زمن

هذه العصور الثلاثة في أي بلد في العالم تحتاج في أحسن تقدير إلى ما لا يقل عن ثلاثة قرون لكي تتحقق، ولكن الإمارات عاشتها في أقل من نصف قرن بفضل من الله، ثم بفضل قيادة واعية تسابق الزمن، وشعب مخلص يخط تاريخاً مشرقاً بحروف من نور فوق صفحة الرمال المتحركة، وأبناء وفوا العهد فبنوا مدناً عصرية متكاملة فوق مياه البحر الزرقاء

في هذا السياق، تقول الصحافية الألمانية، بربارا شوماخر: «زرت الإمارات مرات عدة، وفي كل زيارة أرى كل شيء يتغيّر ويتطوّر، وكنت شاهدة على

تحوّل وسائل النقل من الجمال إلى السيارات، وتطوّر الطرق من مدقات صحراوية تضيع معالمها مع أول نسمات الصباح إلى طرق فسيحة معبّدة بمقاييس عالمية، والمطارات التي كانت عبارة عن أرض بور لا حياة فيها أصبحت اليوم تضج بأزيز الطائرات التي تقلع وتهبط كل دقيقة «

وتضيف: «رأيت البحر بأم عيني كيف تحوّل من مصدر ضروري للرزق، وبالكاد يجود بلقمة العيش إلى مسرح للترفيه والتسلية، حيث يمارس الشباب الرياضات البحرية والتزلج على الماء، واليخوت الفخمة تجوبه عرضاً وطولاً، وأصبح الغوص على اللؤلؤ أثر بعد عين «

وتتابع شوماخر: «المدهش في الأمر أن مهنة وصناعة الغوص على اللؤلؤ، التي كانت عصب الحياة حتى الستينات، قد استبدلت بالصناعات الثقيلة والتكنولوجيا الصناعية، خصوصاً في مجال الطيران والطاقة والفضاء «

وتواصل: «الآن عندما أجوب الصحراء أجد في نفس أماكن مضارب بيوت الشعر القديمة بنايات تتعدى 20 طابقاً تتلألأ وسط الصحراء، وعندما أبحر في أبو ظبي أجد الجزر التي كانت موحشة قد تحوّلت إلى مدن عصرية متكاملة، وفي دبي هيرات اللؤلؤ أصبح فوقها جزر، والجزر بنيت فوقها مدن خيالية عند رؤيتها تحتبس الأنفاس «

وتقول شوماخر: «عشش الصيادين والغواصين التي كانت موجودة على شاطئ أبو ظبي اختفت، وأصبحت ذكريات جميلة يعود طيفها عندما أنظر إلى كبد السماء، ولكن نظري الآن لا يباري ناطحات السحاب الزجاجية الشاهقة الارتفاع الموجودة في المكان «

وتضيف أن «الملمح الأهم الذي يلفت انتباه الزائر للإمارات اليوم (الطفرة الحياتية التي تتطوّر يوماً بعد يوم في جميع أنحاء المكان)، والعالم يبدي إعجابه بما حققت الإمارات من إنجازات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في وقت قصير، استعداداً لعصر ما بعد النفط، إذ خطت خطوات بارزة في طرق التحوّل إلى الاقتصاد المتنوّع والرقمي، الذي لا يعتمد فقط على

النفط». وتتفق آراء المؤرخين والباحثين على أن عام 1971 كان نقطة مفصلية في تاريخ الإمارات، إذ بدأت تتشكل الإمارات الحديثة على يد المؤسس الراحل المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه - واستمرت القيادة الرشيدة على نهج زايد الخير، واليوم وهي تستعد لعصر ما بعد النفط تريد أن تكون مركزاً صناعياً وتجارياً عالمياً، حسب رؤية صاحب السموّ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، وأخيه صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

الحكومة والنظام السياسي

دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة اتحادية مستقلة، ذات دستور وسيادة كاملة. للاتحاد عاصمته، وعلمه، وشعاره، ونشيده الوطني. وشعب كافة إمارات الدولة السبع واحد، ولمواطنيه جنسية واحدة. يخضع نظام الحكم في الدولة إلى أحكام الدستور الإماراتي، وتقوم سياسة الدولة الخارجية على الاعتدال، وتعزيز علاقة فعالة ومتوازنة مع المجتمع الدولي. تتناول هذه الصفحة معلومات عن النظام السياسي في الدولة، وسياستها الخارجية

اتحاد دستوري

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة اتحادية في 2 ديسمبر 1971، ويخضع نظامها السياسي إلى أحكام الدستور الإماراتي

الهوية والسياسة

تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بالشخصية الدولية، وشعب كافة الإمارات واحد، ولمواطنيه جنسية واحدة. كما إن للاتحاد علمه، وشعاره، ونشيده الوطني

تتكون دولة الإمارات من سبع إمارات هي

- أبو ظبي
- دبي
- الشارقة
- عجمان
- أم القيوين
- رأس الخيمة (انضمت إلى الاتحاد في فبراير 1972
- الفجيرة

كيف يعمل النظام السياسي؟

1. الاتحاد وأهدافه
2. الدعامات الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد
3. الحريات، والحقوق، والواجبات العامة
4. السلطات الاتحادية
5. التشريعات والمراسيم الاتحادية، والجهات المختصة بها
6. الإمارات الأعضاء
7. توزيع الاختصاصات التشريعية، والتنفيذية، والدولية بين الاتحاد والإمارات
8. الشؤون المالية للاتحاد
9. القوات المسلحة وقوات الأمن
10. الأحكام الختامية

تطور النظام السياسي

تبذل حكومة الإمارات جهوداً متواصلة لدعم ركائز التنمية السياسية والديمقراطية في البلاد، وتمكين الإماراتيين من المشاركة في صنع القرار من أجل بناء دولة متطورة قادرة على مواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكيف مع التحديات المحلية، والإقليمية، والعالمية

ومن أبرز هذه التطورات برنامج التمكين السياسي، وتعزيز مشاركة المواطنين في العمل الوطني من خلال إجراء أول انتخابات جزئية عام 2006 لاختيار 20 عضواً من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي المكون من أربعين عضواً

في عام 2008، وافق المجلس الأعلى للاتحاد على تعديلات دستورية تضمنت منح صلاحيات أوسع للمجلس الوطني الاتحادي، وزيادة تأثيره السياسي بالتنسيق مع مجلس الوزراء

بالإضافة إلى دعم دور المرأة الإماراتية في الحياة العامة، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الدولة
استراتيجيات التطوير السياسي
تبنت دولة الإمارات خطوات عديدة لتطوير وتعزيز النظام السياسي في دولة الإمارات، أبرزها

استراتيجية الحكومة الاتحادية 2007

صُممت هذه الاستراتيجية لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الحكومة الاتحادية، والحكومات المحلية للإمارات الأعضاء، فضلاً عن تنشيط الأدوار التنظيمية، وآليات صناعة القرار للوزارات، وزيادة فعالية الجهات الحكومية، وتطوير الخدمات بما يتفق مع احتياجات الأفراد والأعمال، ومراجعة وتطوير الأنظمة والتشريعات القانونية القائمة

تعديلات على الدستور

شمل الإصلاح السياسي أيضاً عدة تعديلات طرأت على الدستور الإماراتي، مثل تعديل المادة 62 الذي حصل في أواخر عام 2008. حيث ينص القانون المُعدل على عدم جواز قيام رئيس الوزراء، أو نوابه، أو لأي وزير اتحادي، اثناء توليه منصب، أن يزاول أي عمل مهني أو تجاري، أو مالي، أو أن يدخل في معاملة تجارية مع حكومة الاتحاد، أو حكومات الإمارات المحلية، أو أن يجمع إلى منصبه أكثر من منصب رسمي واحد في آن واحد
بالإضافة إلى ذلك، اعتمد المجلس الأعلى للاتحاد عام 2008 بعض التعديلات الدستورية التي طرأت على المواد 72، 78،91 ، والتي تزيد من صلاحيات المجلس الوطني للاتحاد، ونطاق تأثيره في العملية السياسية
رؤية الإمارات 2021

تم إطلاق رؤية الإمارات 2021 من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، في اجتماع مجلس الوزراء في عام 2010

تعمل الرؤية كميثاق وطني يهدف إلى جعل دولة الإمارات من أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد، وذلك من خلال توحيد الجهود على المستويين الاتحادي والمحلي

تركز رؤية الإمارات على أربعة أهداف رئيسية هي

- التأكيد على تربية أجيال إماراتية تتحلى بالطموح والمسؤولية، وقادرة على رسم معالم المستقبل بثقة، وتشارك بفاعلية في بيئة اجتماعية واقتصادية دائمة التطور في ظل مجتمع حيوي مترابط، وأسرة مستقرة، وتلاحم اجتماعي وقيم إسلامية معتدلة، وتراث وطني أصيل
- بناء اتحاد قوي يجمعه المصير المشترك، مع التمسك برؤية الآباء المؤسسين لضمان تنمية متوازنة في أرجاء الإمارات جميعها، عبر التنسيق الفعال بين الجهات الاتحادية والمحلية، وتكامل التخطيط والتنفيذ على المستوى الوطني في المجالات كافة
- بناء اقتصاد معرفي متنوع مرن، تقوده كفاءات إماراتية ماهرة، وتعززه أفضل الخبرات بما يضمن الازدهار بعيد المدى للإمارات. تعظيم مشاركة الإماراتيين، وتشجيع الريادة، وبناء القيادات في القطاعين الحكومي والخاص، وجذب أفضل الكفاءات والحفاظ عليها
- الحرص على توفير جودة حياة عالية في بيئة معطاءة ومستدامة، توفر للمواطن رغد العيش، وصحة موفورة بالإضافة إلى نظام تعليمي من الطراز الأول، ونمط حياة متكامل، تعززه خدمات حكومية متميزة، وأنشطة اجتماعية وثقافية متنوعة في محيط سليم، وبيئة طبيعية غنية

السياسة الخارجية

تسير دولة الإمارات على مبدأ تعزيز الأمن، والسلام، والتنمية المستدامة في مختلف أرجاء المنطقة والعالم، ويعد هذا المبدأ بعداً أساسياً في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

كما تحرص الدولة على التزاماتها حيال جيرانها، والمجتمع الدولي باستقرار وسلام وأمن المنطقة. وفي إطار دورها كمواطن عالمي فعال، عززت دولة الإمارات جسور الشراكة والحوار، مع التأكيد على الاعتدال، والتسامح، واحترام جميع الشعوب والأديان، وتعزيز علاقة فعالة ومتوازنة مع المجتمع الدولي، وخصوصاً مع الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها

شاركت دولة الإمارات في الجهود الرامية إلى الاستجابة لتخفيف أثر الاضطراب المتزايد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة الأزمات الإنسانية التي ترتبت عنه

مجلس القوة الناعمة

يهدف مجلس القوى الناعمة لتفعيل سياسة خارجية متكاملة تعزز مكانة الدولة إقليمياً وعالمياً، وتزيد من احترامها ومحبتها بين شعوب العالم، وترسخ علاقات دائمة مع هذه الشعوب على المستوى الاقتصادي، والسياحي، والاستثماري

سيعُنى المجلس بتقديم الرأي والمشورة حول المبادرات المقترحة لترسيخ منجزات دولة الإمارات وطموحاتها، ودورها المركزي إقليمياً ودولياً في العلوم، والثقافة والفنون، والسياحة، والتجارة، والمبادرات الإنسانية، وغيرها

يتبع مجلس القوة الناعمة لدولة الإمارات بشكل مباشر لمجلس الوزراء، وسيعمل على صياغة منظومة وطنية متكاملة تشمل الجهات الحكومية والخاصة والأهلية، لنقل قصة الإمارات للعالم بطريقة جديدة

مهام مجلس القوة الناعمة

تعزيز سمعة ومكانة دولة الإمارات إقليمياً وعالمياً، وترسيخ احترامها بين الشعوب

- رسم السياسة العامة، و استراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات في كافة المجالات العلمية، والثقافية، والفنية، الإنسانية، والاقتصادية
- مناقشة واقتراح المشاريع والمبادرات الداعمة للقوة الناعمة لدولة الإمارات
- اقتراح ومراجعة التشريعات والسياسات المؤثرة على سمعة دولة الإمارات، ورفع استراتيجية متكاملة ترسخ سمعة دولة الإمارات على المستوى الشعبي في كافة المناطق الاستراتيجية عالمياً.
- تحديد مجالات منظومة القوة الناعمة

دولة الإمارات العربية المُتحدة

تقع دولة الإمارات العربية المُتحدة في الشرق الأوسط، وتُعتبر أبو ظبي عاصمة لها، ويبلغ تِعدادُها السكاني قُرابَة 9,682,088 نسمة في 2019م، ويَحُدُّها خليج إيران وخليج عُمان من الحدود البحرية، ودولتي عُمان والمملكة العربية السعودية من الحدود البرية، وتتميز جغرافيا الإمارات العربية المُتحدة بالجبال والكُثبان الرملية، أما بالنسبة لنظام الحُكم فيها فهو نظام اتحادي، حيث يتمتع كل اتحاد بسُلطات معينة ومُفوضة من الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتُعد دولة الإمارات من الدول الأعضاء في كل من مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية

يتواجد العديد من الشعوب والطوائف العِرقية في دولة الإمارات العربية المُتحدة كالشعب الإماراتي، والهندي، والبنغلادشي، والباكستاني، والمصري، والفلبيني، وغيرها من الشعوب المختلفة، مما يجعلها دولة تحتوي على العديد من الديانات كالديانة المسيحية، والهندوسية، والبوذية، والبارسية،

والبهائية، والدرزية، والسيخية، والأحمدية، والداوودية، والإسماعيلية، واليهودية، إلا أن أكبر نسبة من سكانها يعتنقون الديانة الإسلامية، أمَّا عن اللغات المُتحدَّث بها في دولة الإمارات العربية المتحدة فهي: اللغة العربية. اللغة الفارسية. اللغة الانجليزية. اللغة الأردية.

تطوّر دولة الإمارات العربية المُتحدة

تطوّرت دولة الإمارات العربية المُتحدة نظراً للجهود المبذولة من قِبل الدولة لدعم بيئة العمل، وتعزيز وجود قطاع خاص مُتنوع الأعمال، ودعم جميع الموظفين، إذ إن الإمارات العربية المُتحدة لم تكن موجودة في فترة الستينات، إلا أنها الآن من أكثر البُلدان تطوّراً في العالم .

تطوّر الطرق في الإمارات

بسبب عدم وجود طُرق مُبلطة سابقاً اضطر الأشخاص للتوجه إلى طريق الشاطئ للقيادة حيث إن الرمال الثابتة تُمكن السيارة من الحركة، وعند ارتفاع المد البحري يضطر السائقون للإنتظار في المكان الذي يقع به جسر المقطع الآن حتى ينخفض المد، وقد تم إنشاء أول طريق مُبلط في الإمارات العربية المُتحدة عام 1966-1967م، وقد كان يصل بين دبي ورأس الخيمة، حيث تم بناؤه من قِبل المملكة العربية السعودية، وبسبب التطوّر السريع للإمارات العربية المُتحدة أصبحت الطُّرق المُبلطة مَعلماً هاماً لوصلها بين الإمارات المختلفة ورمزاً لوحدتها .

تطوّر تسمية المواطنين في دولة الإمارات

لم يكن يُطلق على المواطنين الأصليين للإمارات العربية المُتحدة سابقاً بلقب الإماراتيين، وقد تم استحداث هذا المُسمَّى في أواخر الثمانينات أو التسعينات وذلك لتمييز المواطنين الإماراتيين من الأجانب.

تطوّر العُملة في دولة الإمارات

كانت الإمارات العربية المُتحدة -الولايات المُتصالحة سابقاً- حتى عام 1960م تَستخدم عُملة أصدرتها الحكومة الهندية تُسمى روبية الخليج، حيث كانت هذه العُملة تُعادل الروبية الهندية، وبعدها استخدمت دبي الريال القطري، أما أبو ظبي فقد استخدمت الدينار البحريني، إلا أنه في عام 1973م تم إصدار عُملة الدرهم الإماراتي .

تطوّر اقتصاد الإمارات

أصبحت دولة الإمارات العربية المُتحدة من أكبر الدول اقتصادياً، حيث تحتل المرتبة الثانية والثلاثون في التصدير عالمياً، ووفقاً لمؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI) احتل الاقتصاد الإماراتي المرتبة الخامسة والأربعون بصفتها أحد أكثر الاقتصادات تعقيداً .

نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة

ارتبط تاريخ الإمارات العربية المُتحدة بالتجارة منذ عام 630 ميلادي، حيث إن موقع الإمارات الاستراتيجي ما بين دول أوروبا والشرق الأوسط استقطب التجار من شتى بِقاع الأرض كالتجار من الهند، والصين، وأوروبا، والبرتغال، وهولندا، وبريطانيا. ونظراً لأهمية دولة الإمارات تجارياً سعى الأوروبين إلى السيطرة على السواحل الإماراتية، مما جعل البدو يتخذون من أبو ظبي ودبي موطناً ومركزاً ذا أهمية لهم .

من الجدير بالذكر أن الإمارات وقَّعَت في القرن التاسع عشر مجموعة من الاتفاقيات مع المملكة المُتحدة البريطانية والتي تنُص على عدم تعامل دولة الإمارات مع أي دولة أُخرى غير بريطانيا دون موافقة مُسبقة منها مقابل حِماية البريطانيون للطُرق الساحلية والبرية للإمارات، وقد تم تشكيل الإمارات العربية المُتحدة عن طريق دمج الإمارات التالية في عام 1971م:

تاريخ دولة الإمارات (منذ النشئة)

التاريخ القديم

الحضارات السابقة

كشفت الحفريات الأثرية في دولة الإمارات عن إرث من الحضارات القديمة التي واكبت تاريخ المنطقة، وساهمت في كنزها الإنساني وذلك بدءاً مما يُعرف بالعصر الحجري القديم، أي الفترة الواقعة ما بين 6000 ق.م.-3500 ق.م. ولغاية نهاية العصر الحديدي 1300 ق.م.-300 ق.م.

العصر الحجري في المنطقة (6000 ق.م.-3500 ق.م.)

في تلك الحقبة التاريخية، كانت المنطقة عبارة عن جماعات بدوية تعتمد في معيشتها على الصيد وجمع النباتات. وتميزت تلك الحقبة أيضاً بصناعة الأواني الفخارية، وذلك بحسب ما كشفته الحفريات الأثرية في إمارات أبو ظبي، والشارقة، وأم القيوين، ورأس الخيمة. ويُعتقد بأن هذه الآثار تعود إلى فترة العبيد، التي تعتبر جزءاً من العصر الحجري، أي فترة الألفية السادسة ق.م .

العصر البرونزي في المنطقة (3200 ق.م.-1300 ق.م.)

تكون هذه الحقبة التاريخية من ثلاث فترات رئيسة:

- فترة جبل حفيت

تمتد هذه الفترة من 3200 ق.م.-2500 ق.م.، ويعود سبب التسمية إلى كثرة المقابر التي وُجدت في منطقة جبل حفيت، قرب مدينة العين، في إمارة أبو ظبي

- فترة أم النار

تمتد هذه الفترة من 2500 ق.م.-2000 ق.م.، ويرجع سبب التسمية إلى اكتشاف آثار وأنصاب قديمة في جزيرة أم النار، في إمارة أبو ظبي، في منتصف عام 1950.

- فترة وادي سوق

تمتد هذه الفترة من 2000 ق.م.– 1300 ق.م.، وتُنسب التسمية لأحد المواقع الأثرية في وادي سوق، الواقع ما بين منطقة العين والساحل العماني.

العصر الحديدي في المنطقة (1300 ق.م.-300 ق.م.)

تمتد هذه الحقبة من 1300ق. م إلى 300 ق. م.، وتميّزت بظهور أول استخدام لنظام "الأفلاج" الذي أتاح استخراج المياه الجوفية، ومواصلة الزراعة في ظروف مناخية جافّة.

المصادر:

- المواقع الأثرية في دولة الإمارات- وزارة الثقافة وتنمية المعرفة
- المواقع الأثرية -بوابة حكومة أبوظبي الإلكترونية
- التراث والثقافة -البوابة الرسمية للسياحة في دبي
- التراث والفنون العربية والإسلامية -البوابة الرسمية لحكومة الإمارات

قدوم الإسلام

بدأت الدعوة الإسلامية في المنطقة بعد فتح مكة في عام 630م، عندما أرسل النبي محمد (صلىّ الله عليه وسلم) أصحابه لدعوة ملوك ورؤساء القبائل إلى اعتناق الدين الإسلامي. ووصل الصحابي عمرو بن العاص إلى منطقة عُمان وصحار ليبلغ الدعوة إلى ملوك عُمان، بينما تولى العلاء بن الحضرمي زيارة البحرين، ونقل رسالة الدعوة الجديدة. وقد أسلم أهل المنطقة ولبوا الدعوة إلى الإسلام بشكل طوعي.

بعد وفاة النبي (صلىّ الله عليه وسلم) عام 632م، شهدت المنطقة، صراعاً ضد المرتدين عن الإسلام، أو ما يُطلق عليه اسم حروب الردّة. استمرت هذه الحروب لمدة عام تقريباً، وانتصرت فيها الجيوش الإسلامية، وتحديداً في منطقة دبا-الفجيرة حيث هُزم زعيم المرتدين وذلك في 633م.

ازدهرت الحضارة الإسلامية بشكل بارز في منطقة الجزيرة العربية والأقاليم المجاورة خلال الخلافة الأموية من 661 م إلى 750م، والخلافة العباسية (750م -1258م). كما برزت أيضاً أهمية التجارة البحرية بين منطقة الخليج والمناطق الأخرى الواقعة في جنوب شرق آسيا وسواحل أفريقيا الغربية، وراجت أيضاً صناعة السفن لأهميتها في الملاحة البحرية في ذلك الحين.

وتم الكشف في الجميرا- دبي عن آثار قديمة، وبقايا معالم تاريخية لمدن إسلامية وعملات نقدية. كما ذُكرت مدينة جلفار، (أي رأس الخيمة حديثاً) في الوثائق التي تكشف عن التعاملات التجارية بين تجار مدينة البندقية في إيطاليا، ومجتمعات منطقة الساحل الخليجي.

ومن المعالم الإسلامية القديمة المعروفة في المنطقة، مسجد البدية في إمارة الفجيرة، والذي يعود تاريخه إلى القرن الخامس الميلادي، ويعتبر من أقدم المساجد في دولة الإمارات، وتعتزم الدولة ترشيحه للانضمام إلى قائمة مواقع التراث العالمي الذي تديره لجنة التراث العالمي-اليونسكو.

ظلت القوة الإسلامية تهيمن على مناطق الجزيرة العربية، حتى سقوط الأندلس (أو إسبانيا الإسلامية) عام 1492م. وفي الفترة نفسها، بدأ يلوح في الأفق اهتمام الإمبراطوريات الأوروبية بمنطقة الخليج، والطرق البحرية المؤدية إلى المناطق التجارية في الهند وجنوب شرق آسيا.

تولت الخلافة العثمانية حكم المسلمين من 1281م –1924 م، وكان دورها محدوداً في منطقة الخليج من حيث السيطرة السياسية. وبدءاً من القرن السادس عشر الميلادي، بدأ الزحف الأوروبي نحو المنطقة، وكان البرتغاليون أول من تمكن من الوصول إليها.

المصالح الأوروبية في شبه الجزيرة العربية

استطاعت العديد من الدول الأوروبية الوصول إلى منطقة شبه الجزيرة العربية، أما لغرض الاستكشاف، أو للسيطرة على سواحلها. ومن الأسباب التي جعلت المنطقة محل اهتمام للدول الأوروبية، قيام البحارة والمستكشفين بتدوين معلومات غنية عن رحلاتهم ونشرها.
في عام 1580، ذكر الرحالة البندقي، غاسبارو بالبي وصفاً لمنطقة الخليج العربي، والساحل الخليجي من قطر إلى رأس الخيمة، بالإضافة إلى القلعة البرتغالية في منطقة كلباء. وكان لهذا التاجر اهتمام شديد بتجارة اللؤلؤ، مما أدى به إلى الوصول إلى جزيرة صير بني ياس أو (Sirbeniast) كما ذكر في مخطوطاته.

وفي الفترة ما بين 1644-1645، قامت السفينة الهولندية زيميو (Zeemeeuw)باكتشاف ساحل الخليج الجنوبي بين خصب ودبا. ويعتبر الرسم الذي يُنسب لقائدها القبطان كليس سبيلمان لخليج دبا وللمدينة، أحد أقدم الرسومات لموقع في دولة الإمارات العربية المتحدة الحديثة.

وقامت السفينة القديمة ميركات، بقيادة القبطان الهولندي جاكوب فوجيل برحلة من بندر عباس إلى مسقط عام 1666م، وبعد هذه الرحلة كتب تقريراً مفصّلاً عن كل ما شاهده عبر الساحل بين خصب ومسقط، كما ترك رسماً وخريطة لخليج مسقط.

ونستعرض فيما يلي المراحل المختلفة التي مرت بها شبه الجزيرة العربية خلال التواجد الأوروبي فيها.

العهد البرتغالي

كان البرتغاليون من بين أوائل الأوروبيين الذين وصلوا لشبه الجزيرة العربية. وقد كان ذلك في عام 1498 م بعد الرحلة البحرية الناجحة التي قام بها البحار البرتغالي فاسكو دي غاما حول طريق رأس الرجاء الصالح.

بحلول عام 1515م، شقّ البرتغاليون طريقهم في المحيط الهندي وخليج عُمان، وفرضوا أنفسهم في المنطقة بقوة السلاح. وفي عام 1560م، بلغوا أوج قوتهم البحرية وسيطروا على تجارة التوابل والفلفل بشكل شبه احتكاري، ولعبوا دور الوسيط في التجارة بين الموانئ في المحيط الهندي بدلا من التجار من سكان المنطقة.

تحكم البرتغاليون بمنطقة الخليج العربي لما يقارب من قرن ونصف، وقد تصدى لهم العثمانيون من وقت لأخر، لكنهم لم يتمكنوا من طردهم.
بدأت القوة البرتغالية بالتراجع خلال القرن السابع عشر، وباتوا يواجهون مقاومة من السكان المحليين، إضافة للمنافسة من القوى الأوروبية الأخرى من الإنجليز والهولنديين بشكل خاص.

وشهد هذا القرن بروز قوات اليعاربة والتي أطاحت بالوجود البرتغالي من جلفار ودبا في 1633م، واستعادت صحار في 1643، ومسقط في 1650.

المصدر:
• العهد البرتغالي – الأرشيف الوطني

العهد الهولندي

كانت خسارة البرتغاليين لمضيق هرمز في 1622م بداية لدخول الهولنديين والإنجليز إلى أسواق الشرق الأوسط.
وجعلوا من بندر عباس مركز أنشطتهم التجارية والسياسية في منطقة الخليج. ومع ذلك، دخل الطرفان في منافسة بعد عام 1622م عندما نقلت شركة الهند الشرقية الإنكليزية مصنعها في الخليج إلى مدينة بندر عباس، ورفض الهولنديون أن يدفعوا لهم رسوماً جمركية. وقبل ذلك، كان المركز التجاري للهولنديين في بندر عباس أكثر نشاطا ونجاحاً من نظيره الإنجليزي.

وفي عام 1623م، أبرم الهولنديون اتفاقاً لتجارة الحرير مع شاه عباس وحققوا من خلاله أرباحاً طائلة. وبحلول القرن السابع عشر، أصبح الهولنديون القوة البحرية المسيطرة في المحيط الهندي والخليج العربي.

وبدأت سيطرة الهولنديين تضعف في عام 1750م، بسبب الحرب الثلاثية بينهم وبين كل من الإنجليز والفرنسيين، وفقدوا معظم ممتلكاتهم في المحيط الهندي. وفي وقت لاحق، عزز الهولنديون مركزهم في جزيرة خرج بإقامة حصن ومصنع، واستولوا على الأنشطة الاقتصادية المتعددة التي كانت بيد السكان العرب الأصليين بما في ذلك مصايد اللؤلؤ.

وأدت هذه الممارسات إلى ظهور مقاومة من هؤلاء السكان والذين ثاروا ضد الهولنديين وأخرجوهم من جزيرة خرج في 1766م.

المصدر:

• العهد الهولندي -الأرشيف الوطني

العهد البريطاني

بحلول عام 1720، نمت الأنشطة التجارية البريطانية في الخليج. وكان البريطانيون معنيين بالدرجة الأولى بتعزيز قوتهم البحرية لحماية المنافذ التجارية مع الهند، واستبعاد المنافسين الأوروبيين.

وفي بداية القرن التاسع عشر، استولى القواسم على السلطة في مسندم، والمناطق الشمالية والشرقية من الخليج العربي بشكل رئيسي. وبنوا أسطولاً يزيد على ال 60 من السفن الكبيرة، والتي كان لها القدرة على نقل قوة مؤلفة من 000 20 رجل. وأقلق ذلك البريطانيين الذين تحسبوا من تأثير القواسم على مساعيهم للسيطرة على الممر البحري إلى الهند، مما أدى إلى شن سلسلة من الهجمات ضد القواسم، انتهت بهزيمتهم في عام 1820 م.

المصدر:

• العهد البريطاني -الأرشيف الوطني

تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة

الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية تأسست في 2 ديسمبر 1971 وتتكون من سبع إمارات هي: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة.

وتعد الدولة واحدة من الدول الأكثر استقرارا على مستوى العالم في التاريخ الحديث، إضافة إلى ريادتها في مجالات الاقتصاد، والاستقرار الاجتماعي والأمن.

تستعرض هذه الصفحة نبذة عن الأحداث الرئيسية التي أدت لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وتحقيق السيادة والاستقلال لشعبها .

نشأة إمارات الساحل المتصالح

بعد هزيمة القواسم، وقعت بريطانيا سلسلة من الاتفاقيات مع مشيخات الخليج بين الفترة من عام 1820 إلى 1853. ووفقا لهذه الاتفاقيات، تعهد الشيوخ بعدم الدخول في اتفاقيات أو إجراء اتصالات مع أية قوة أو دولة أخرى عدا الحكومة البريطانية. ومقابل ذلك، تعهّد البريطانيون بتحمّل مسؤولية الدفاع عن المنطقة من أيّ عدوان خارجي، من دون تدخل في الشؤون الداخلية للمشيخات.

حافظت هذه الاتفاقيات على سلامة الطريق البحري، وعززها البريطانيون بمعاهدات لحماية الهدنة البحرية والتي أكسبت المنطقة فيما بعد اسم إمارات الساحل المتصالح.

تعزيز السيادة البريطانية في إمارات الساحل المتصالح

في عام 1892م، دخلت الحكومة البريطانية في اتفاقيات مع شيوخ الساحل المتصالح، ألزمتهم بعدم الدخول في اتفاقيات أو إجراء اتصالات مع أية قوة أو دولة أخرى عدا الحكومة البريطانية. ومقابل ذلك تعهّد البريطانيون بتحمّل مسؤولية الدفاع عن الإمارات من أيّ عدوان خارجي. وشكلت تلك

الاتفاقيات إضافة للاتفاقيات الموقعة حجر الزاوية للسيادة البريطانية في الخليج التي استمرت للخمس والسبعين عاما التالية.

ومع نهاية القرن التاسع عشر، بدأ موقف البريطانيين وقراراتهم في التغيّر تدريجياً نتيجة لتفاعل العديد من القوى والعوامل؛ منها التغيّرات الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة على الساحل المتصالح، وتوقّعات اكتشاف النفط التي دفعت بريطانيا إلى إبداء اهتمام أكبر بالشؤون المحليّة في المنطقة.

وفي مواجهة التنافس الناشئ مع قوى أجنبيّة أخرى، حصلت بريطانيا على تعهّدات من زعماء الساحل المتصالح لتحويل سلطتهم وسيطرتهم لمنح امتيازات النفط في مناطقهم إلى الحكومة البريطانية، إضافة لعدم منح الأجانب امتيازات مصرفيّة. ونتيجة لتلك الاتفاقيات، أصبح من الضروري تعيين الحدود الداخلية بين إمارات الساحل المتصالح والغير المرسومة قبل ذلك، فتدخل البريطانيون منذ خمسينيات القرن العشرين في تعيين ورسم الحدود لضمان متطلّبات حماية شركات النفط التي كانت تقوم بأعمال التنقيب في المناطق الداخليّة من الإمارات المتصالحة.

وفي بداية عام 1968م، أعلنت الحكومة البريطانية عن نيّتها للانسحاب من منطقة الخليج مع نهاية عام 1971م. وساهم في هذا القرار عدد من العوامل الاقتصادية والتي من أبرزها انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني، والضغوط الداخلية من حزب العمال للحد من الإنفاق على المسائل الدفاعية، وعدم القدرة على الاحتفاظ بقوات بريطانية في الخارج.

وفي 30 نوفمبر 1971م، انسحب البريطانيون من الإمارات المتصالحة، وكان ذلك الانسحاب نهاية لسيادة العهد البريطاني في المنطقة. ومن الجدير ذكره أنّ "الإمارات المتصالحة كانت أوّل منطقة عربية تفرض بريطانيا سلطتها عليها عام 1820م، وآخر منطقة تتركها عام 1971م.

قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

أكّد المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، فور توليه سدّة الحكم في السادس من آب/ أغسطس عام 1966م حاكماً لإمارة أبو ظبي، مدى أهمية الاتحاد، وقال معلّقاً: "نستطيع بالتعاون وبنوع من الاتحاد، اتباع نموذج الدول الأخرى النامية."

وبعد إعلان البريطانيين عام 1968 عن نيتهم بالانسحاب من منطقة الإمارات المتصالحة، بدأ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بالتحرك سريعاً لتعزيز الروابط مع إمارات الساحل المتصالح.

توقيع اتفاقية الاتحاد عام 1968

اتّخذ كل من الشيخ زايد مع الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي طيب الله ثراهما، الخطوةَ الأولى نحو إنشاء الاتحاد. كان الهدف من هذا الاتحاد أن يكون نواةً للوحدة العربية، وحماية الساحل الذي كانت الثروة النفطية متوقعة فيه من مطامع الدول المجاورة الأكثر قوة.

وتم عقد اجتماع في الثامن عشر من فبراير 1968م في السميح، على الحدود بين أبو ظبي ودبي، وقد وافق الشيخ زايد والشيخ راشد في ذلك اللقاء التاريخي على دمج إمارتَيهما في اتحاد واحد، والمشاركة معاً في أداء الشؤون الخارجية والدفاع، والأمن والخدمات الاجتماعية، وتبنّي سياسة مشتركة لشؤون الهجرة. وقد تُركت باقي المسائل الإدارية إلى سلطة الحكومة المحلية لكلّ إمارة. وعُرفت تلك الاتفاقية المهمة بـ"اتفاقية الاتحاد"، ويمكن اعتبارها الخطوة الأولى نحو توحيد الساحل المتصالح كلّه.

تشكيل اتحاد الإمارات العربية

زيادةً في تعزيز الاتحاد؛ ولاهتمام الشيخ زايد والشيخ راشد بتقويته، قاما بدعوة حكّام الإمارات الخمس المتصالحة الأخرى بالإضافة إلى البحرين، وقطر، للمشاركة في مفاوضات تكوين الاتحاد.

وفي الفترة من 25 إلى 27 فبراير 1968م، عقد حكّام الإمارات التسع مؤتمراً دستورياً في دبي. ووقع المجتمعون اتفاقية مكوّنة من إحدى عشرة نقطةً، والتي أصبحت قاعدةً للجهود المكثّفة لتشكيل الهيكل الدستوري والشرعي لـ"اتحاد الإمارات العربية."

تمّ في تلك الفترة عقد اجتماعات عدّة على مستويات مختلفة من السلطة، والاتفاق على القضايا الرئيسة في اجتماعات المجلس الأعلى للحكّام، الذي يتكوّن من رؤساء الإمارات التسع. ويكون المجلس مسؤولاً عن إصدار القوانين الاتحادية، وهو السلطة العليا في اتخاذ القرارات بشأن المسائل ذات الصلة، ويتخذ قراراته بالإجماع.

وفي صيف عام 1971م أصبح من الواضح أنّه لم يعد لإيران أية مطالب في البحرين، فأعلن الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة استقلالَ الجزيرة في 14 أغسطس 1971م، تبعتها قطر في 1 سبتمبر 1971م.

إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

وفي 18 يوليو 1971م، قرّر حكّام ست إمارات من الإمارات المتصالحة، هي: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة، تكوين الإمارات العربية المتحدة.

وفي الثاني ديسمبر 1971م، اجتمع حكام الإمارات الست ثاني من ديسمبر 1971م، تمّ الإعلان رسمياً عن تأسيس دولة مستقلة ذات سيادة. وصدر عن هذا الاجتماع البلاغ التاريخي الذي جاء فيه: "يزف المجلس الأعلى هذه البشرى السعيدة إلى شعب الإمارات العربية المتحدة وكل الدول العربية

الشقيقة، والدول الصديقة، والعالم أجمع، معلناً قيام دولة الإمارات العربية المتحدة دولة مستقلة ذات سيادة، وجزءاً من الوطن العربي الكبير".

تمّ الاتفاق رسمياً على وضع دستور مؤقّت ضم 152 مادة، وارتكز على نسخة معدّلة من نصّ الدستور السابق لإمارات الخليج التسع. واعتمدت أبو ظبي كالعاصمة المؤقتة للاتحاد.

وانتخب حاكم أبو ظبي، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، من قبل الحكام ليكون أوّل رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأعيد انتخابه بعد انتهاء فترة خمس سنوات. وتم انتخاب المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائباً للرئيس، وهو منصب استمرّ فيه حتى وفاته عام 1990م.

وحدد الدستور خمس سلطات للدولة الاتحادية هي:

- المجلس الأعلى للاتحاد: ويتكون من الحكام السبعة، وهو أعلى المؤسسات في الدولة، ويتخذ قراراته بالأكثرية على أن تكون كل من أبو ظبي ودبي ضمن الأكثرية
- رئيس الدولة ونائبه
- مجلس الوزراء
- المجلس الوطني الاتحادي، وهو مجلس استشاري ضم في ذلك الوقت 34 عضوا، ثمانية أعضاء لكل من أبو ظبي ودبي، ستة من إمارة الشارقة، وأربعة للإمارات المتبقية. ويخصص لرأس الخيمة 6 مقاعد عند انضمامها للاتحاد ليصبح عدد الأعضاء 40 عضوا
- السلطة التشريعية أو القضائية، وتتكون من عدد من المحاكم على رأسها المحكمة الاتحادية

قوات الأمن الاتحادية والقوات المسلحة لحكومة دولة الإمارات

بعد قيام الاتحاد، قرر المغفور له الشيخ زايد بن سلطان توحيد القوات المسلحة تحت علم واحد وقيادة واحدة، وذلك في السادس من مايو عام 1976 بموجب المادة 138 من الدستور، والتي نصت على أن يكون للاتحاد قوات مسلحة برية وبحرية وجوية، موحدة التدريب والقيادة، ويكون تعيين القائد العام لهذه القوات، ورئيس الأركان العامة، وإعفاؤهما من منصبيهما بمرسوم اتحادي.

وجاء في المادة المذكورة أنه يجوز أن يكون للاتحاد قوات أمن اتحادية. ومجلس وزراء الاتحاد هو المسؤول مباشرة أمام رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى للاتحاد عن شؤون هذه القوات جميعا.

اكتمال الاتحاد بين الإمارات السبع

انضمت إمارة رأس الخيمة للاتحاد في وقت لاحق، حين تلقت تأكيدات من حكومة الاتحاد أن الدولة ستتابع قضية استعادة جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى التابعتين للإمارة، واللتين تم احتلالهما من إيران.

وتقدمت رأس الخيمة في 1971/12/23 بطلب الانضمام إلى الاتحاد، وفي 1972/2/10 تمت الموافقة على قبولها في عضوية الاتحاد بقرار صادر من المجلس الأعلى، وبذلك اكتمل كيان الاتحاد، والذي أصبح يعرف رسميا بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن العوامل التي أدت لقيام الاتحاد بين الإمارات السبع:

- اللغة المشتركة
- الدين
- تشابه العادات والتقاليد
- تكامل التضاريس وتداخلها
- الموارد المتماثلة
- تقاسم المصالح والطموحات

وتتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بالاستقلال التام والسيادة الكاملة، وشعب كافة الإمارات واحد، ولمواطنيه جنسية واحدة وهي جنسية دولة الإمارات العربية المتحدة. وللاتحاد علمه، وشعاره، ونشيده الوطني.

أهداف قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

حدّد دستور دولة الإمارات العربية المتحدة بأن مصلحة الاتحاد هي الغاية الأسمى، ويرسم أبرز أهداف الدولة وهي:

- الحفاظ على استقلال وسيادة وأمن واستقرار الدولة الاتحادية، وكل من إماراتها الأعضاء
- حماية حقوق وحريات شعب الاتحاد، وتحقيق التعاون بين إماراته للصالح العام للدولة
- توفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين
- احترام كل إمارة عضو لاستقلال وسيادة الإمارات الأخرى في شؤونها الداخلية بحسب الدستور

الاعتراف الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة

- انضمت دولة الإمارات إلى عضوية الجامعة العربية في 2 ديسمبر 1971، وأصبحت بذلك العضو الثامن عشر بالجامعة.
- في 9 ديسمبر 1971، وافق مجلس الأمن الدولي على انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة.
- حصلت على عضوية منظمة التعاون الإسلامي عام 1972.
- ساهمت الدولة بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، والذي يضم كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الامارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، وسلطنة عمان.

الامارات .... تجربة فريدة

نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في أقل من نصف قرن في التحول من دولة تعتمد على الصحراء والرعي والصيد البحري التقليدي إلى دولة تستوعب كل الطموحات وتصنع المعجزات عبر الاستثمار في ثروتها البشرية «الإنسان» والذي تعتبره أثمن ما لديها إلى جانب قطاع الخدمات والموارد الطبيعية - التي وهبها الله إياها - ولتصبح على موعد مع الصدارة والريادة

ولأن دولة الإمارات ارتقت وصنعت لنفسها ولأبنائها حاضراً باهراً ومستقبلاً مشرقاً أصبح تطورها يثير انتباه الجميع بعدما حققت في عدة عقود منذ قيامها على يد مؤسسها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، ما عجزت عنه بلدان كثيرة خلال قرون

وخلال نصف قرن تحولت الإمارات إلى استثناء يشار إليه بالبنان في منطقتها والعالم وصار اتحادها درع الوطن الحافظ لكيانها ومواردها بإخلاص أبناء الإمارات وجهدهم

وما تحقق على امتداد العقود الماضية من مسيرة النهضة الإماراتية الحديثة يعبر عن نفسه بوضوح ويكفي الإطلاع على التقارير والمؤشرات الدولية التي تصدرها مؤسسات ومراكز بحوث ومنظمات دولية مرموقة في مجالات عدة منها التنافسية والشفافية والابتكار والتسامح والتعايش والسلام والاستقرار والأمن والأمان وغيرها الكثير من المجالات التي للإمارات بصمة واضحة فيها

فالإمارات التي انطلقت من رحم الصحراء أصبحت دولة قوية تحتل المراكز المتقدمة في مجالات حيوية عدة وعززت مكانتها العالمية.. وعلى سبيل المثال «لا الحصر» تصدرت الإمارات للعام الرابع على التوالي بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2020 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية، والذي صنف الدولة في المرتبة التاسعة عالمياً بين

الدول الأكثر تنافسية في العالم، وهو ما يعكس حجم الجهود المبذولة اليوم بسواعد أبنائها في مختلف المجالات

وأصبح التحول الاستثنائي عنواناً بارزاً في نجاح الإمارات واسمها بات مقترناً بالإنجازات الاقتصادية الكبرى التي وضعتها في صدارة المؤشرات العالمية بعدما حقق الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الجارية نمواً بنسبة 45 بالمئة خلال السنوات العشر الماضية ليرتفع إلى تريليون و546 مليار درهم في نهاية العام الماضي

وبفضل التجربة التنموية المتميزة والمجتمع المستقر والمتسامح والمنفتح على العالم والبنية التحتية العصرية استطاعت الإمارات أن تتحول إلى وجهة عالمية جاذبة للاستثمارات والأعمال في ظل وجود 40 منطقة حرة تسمح بالتملك بنسبة 100 بالمئة للاستثمار الأجنبي

فيما احتلت دولة الإمارات المرتبة 19 عالمياً في مؤشر الثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر 2020 الصادر عن شركة كيرني الأمريكية للاستشارات صعوداً من المركز 21 الذي حققته في آخر إصدار من المؤشر عام 2017

ريادة

ودولة الإمارات اليوم رائدة في البحث العلمي واستشراف المستقبل والاستعداد له من خلال رؤية استراتيجية واضحة تهدف إلى التعرف على أهم التوجهات العالمية الكبرى التي تشكل مستقبل العالم، وتحديد آثار هذه التوجهات على مستقبل الدولة وتكوين فهم مشترك حول التحديات والفرص المتاحة خلال العقود القادمة

وفي هذا الإطار كانت الإمارات خلال عام 2019 على موعد مع إنجاز غير مسبوق بعدما خطا مشروع الفضاء الإماراتي خطوة كبيرة إلى الأمام بصعود أول رائد فضاء إماراتي إلى محطة الفضاء الدولية خلال شهر سبتمبر من عام 2019 في رحلة سجلت اسم الإمارات في تاريخ استكشاف الفضاء على المستوى العالمي

وها هي دولة الإمارات على موعد مع إطلاق أول مسبار عربي لاستكشاف المريخ «مسبار الأمل» والذي ستصبح من خلاله أول دولة عربية تضع

مسباراً غير مأهول في المدار لاستكشاف الكوكب الأحمر، وذلك في إطار «مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ» الذي يعكس سعي الدولة إلى إثبات مكانتها العلمية والفضائية، وستحتفل الإمارات بوصول المسبار إلى المريخ في فبراير 2021 بالتزامن مع مرور 50 عاماً على إعلان الاتحاد المجيد عام 1971

وفي إطار النهضة الشاملة للإمارات تتواصل مسيرة التنوع الاقتصادي بنجاح فيما تزداد المقومات الاقتصادية قوة بعدما حققت السياحة في الإمارات بدورها أرقاماً متقدمة مقارنة بباقي دول المنطقة والعالم إذ تجاوزت مساهمة القطاع السياحي بالناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى ما يزيد على 161 مليار درهم العام الماضي.. وقدر عدد النزلاء الذين استضافتهم فنادق الإمارات خلال العام الماضي بأكثر من 26 مليون زائر

إلى جانب المسيرة التنموية غير المسبوقة التي عرفتها الإمارات تتبنى الدولة التسامح خياراً استراتيجياً كونه مساراً لبناء الحياة وبث الأمل والطريق المناسب لكي تعيش البشرية حياة الأمن والاستقرار والسلام، مستفيدة مما أنتجه الفكر الإنساني في مجالات العلم والتقنية والثقافة والاقتصاد والأمن وعلوم الاجتماع وغيرها

ولعل أبرز مثال في هذا الشأن «وثيقة الأخوة الإنسانية» التي تم توقيعها أثناء زيارة قداسة البابا فرنسيس بابا الكنيسة الكاثوليكية وفضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف للدولة خلال شهر فبراير من العام 2019، وكانت بمثابة رسالة حضارية خرجت من أرض الإمارات إلى العالم داعية إلى التسامح والتعايش والتآلف بين الجميع

إن تطور الإمارات اللافت ونهضتها غير المسبوقة وأخذها بأسباب التقدم يقابله حفاظها على هويتها وثقافتها وتاريخها، وهو ما يفسر حرص الدولة قيادة وشعباً على التنمية والتطور على امتداد هذه الأرض الطيبة في تجربة تستند في جوهرها إلى واقع الدولة وتاريخها وامتدادها وإرثها الحضاري الثري لتحقق بامتياز معادلة التوافق بين الأصالة والمعاصرة

اقتصاد الإمارات قديمًا وحديثًا

يعتبر اقتصاد دولة الإمارات في الماضي والحاضر من أهم الموضوعات البحثية التي تهم الكثير من المهتمين بمجال النمو الاقتصادي في الدول العربية ، حيث يعتبر اقتصاد الإمارات في الماضي والحاضر مادة خام جيدة لهذه الدراسات الاقتصادية

اقتصاد الإمارات في الماضي

في الخمسينيات من القرن الماضي ، اعتمدت الإمارات على صيد الأسماك وكذلك استخراج اللؤلؤ من أعماق البحار ، ولاحقاً بدأت هذه السفينة في السقوط بعد اكتشاف النفط ، وأعلنت إمارة أبوظبي كأول إمارة لتصدير النفط ، بعد التي دخلت الدولة طرق اقتصادية أخرى

- والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رحمه الله ، عرف مواهب الدولة في قطاع النفط ، واستغلها للنهوض بالإمارات السبع
- وقد استثمرت عائدات النفط في تطوير العديد من القطاعات ، بما في ذلك قطاع الصحة والتعليم وتطوير مشاريع البنية التحتية ، وساهمت صناعة النفط في زيادة عدد الأجانب في البلاد. تعداد السكان
- تستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر موارد النفط والغاز في العالم. لذلك يعتبر النفط الدعامة الأساسية لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة حيث يساهم بحوالي 33٪ من الناتج القومي الإجمالي
- تمثل احتياطيات النفط في الإمارات حوالي 98 مليار برميل ، وفي نهاية عام 1996 قدرت الطاقة الإنتاجية اليومية بنحو 2 مليون برميل

الاقتصاد الحديث لدولة الإمارات العربية المتحدة

منذ أن نالت دولة الإمارات العربية المتحدة استقلالها، حدثت جوانب عديدة من تطور الدولة، وبذلت الدولة جهودًا كبيرة لتحقيق ما حققته الآن

تطوير الطرق

في الماضي، كان المواطنون لا يستطيعون الانتقال من مكان إلى آخر ؛ بسبب بنية التربة الرملية ، ولكن مع التطور الاقتصادي وظهور النفط ، تعافت البلاد وتمكنت من بناء الطرق التي تربط المدن

تطوير العملة

لم يكن للإمارات عملة خاصة بها واستخدمت عملة الروبية الهندية في تعاملاتها المالية ، يليها الريال القطري ، ثم أصدرت عملتها الخاصة ، الدرهم الإماراتي ، التي تم استخدامها حتى الآن

تنمية الاقتصاد

اليوم ، تحتل دولة الإمارات المرتبة 32 في القطاع الاقتصادي ، وقد طورت الدولة ووسعت مصادر دخلها من خلال السياحة والنفط والعديد من المصادر الأخرى التي تساعد على ازدهار الاقتصاد

النمو الاقتصادي

- نما اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير ، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى من حيث نصيب الفرد من الدخل ومعدل استهلاك الطاقة للفرد ، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 190 (GDP)مليار دولار في عام 2007
- وبذلك تحتل الإمارات المرتبة الثانية. تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربياً والثالثة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد السعودية وإيران
- يشار إلى أن دولة الإمارات بشكل عام وإمارة أبو ظبي على وجه الخصوص لديها أعلى نسبة من الأثرياء في العالم

هنا يمكنك التعرف على: تاريخ الإمارات عبر العصور

تنوع الموارد الاقتصادية في الإمارات

• تتنوع وتتنوع التوقعات الخاصة بالتنبؤ بالنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، وتشير الإحصائيات إلى أنها أسرع الاقتصادات نمواً في العالم

• في حين تميل السياسة الجديدة إلى تقليل الاعتماد على الثروة الطبيعية كمصدر للدخل ، فإنها لا تزال تميل إلى تقليل الاعتماد على النفط ، لا سيما في أبو ظبي

• في عام 2003 ، أنتجت الإمارات حوالي 2 مليون برميل يوميًا ، تتركز معظم هذه الكمية في أبو ظبي بنسبة 85٪ والباقي يتركز في دبي والشارقة ، ويتوقع خبراء النفط أن تختفي احتياطيات هاتين الإمارتين على مدى فترة من الوقت. سنوات قليلة

المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد

• يشهد القطاع العقاري تطوراً كبيراً في هذه الفترة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وهناك مجموعة من المشاريع العقارية قيد الإنشاء تقدر قيمتها بـ 350 مليون دولار

• ونوعت إمارة دبي مصادر دخلها وعملت على الحد من استغلال الثروات الطبيعية وتوجه المشاريع السياحية الجديدة وتشييد العقارات والفنادق وناطحات السحاب

• ومن أشهر الفنادق فندق برج العرب وأطول برج في العالم ، فندق برج خليفة

• كما شجع الاستثمار الأجنبي من خلال نص التشريع الجديد الذي سيسمح للأجانب بتملك الأراضي لمدة 99 عامًا

• احتلت الإمارات المرتبة الأولى بين جميع دول الشرق الأوسط من حيث جذب الاستثمار الأجنبي. تمكنت من جذب الاستثمار الأجنبي لزيادة النشاط الاقتصادي

القطاع الزراعي وأثره على اقتصاد الإمارات

• شهد قطاع الزراعة تطوراً ملحوظاً في الفترة ما بين 1975-1995. حيث تضاعف الإنتاج الزراعي أربع مرات ، وفي أوائل السبعينيات قدر عدد المزارع بنحو 5000 مزرعة ، وفي عام 1995 زاد إلى حوالي 21194 مزرعة

• في عام 1977 ، أعلنت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ، ممثلة بإمارة أبوظبي ، عن خطة نمو شملت إلى حد كبير القطاع الزراعي واستعدادها لتطوير هذا القطاع. وهذا استصلاح الأرض التي كانت تمثل 1٪ من إجمالي الأراضي قبل هذا التاريخ

• بعد هذه التطورات في الزراعة ، أصبحت الزراعة 5٪ من إجمالي أراضي جمالي ، وفي عام 2011 استطاعت الدولة أن تخلق اكتفاءً ذاتيًا للمواطنين بنسبة 50٪ من القطاع الزراعي

• هناك العديد من المحاصيل الرئيسية التي يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة زراعتها وتوفيرها للمواطنين ، بما في ذلك الطماطم والباذنجان وبعض الخضار والفواكه والفواكه والأعشاب والأشجار التي يمكن الوثوق بها كغذاء

القطاع الصناعي وأثره على اقتصاد الإمارات

• يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي بدأت الإمارات في الاهتمام بتطويرها وتحسينها. حيث يضم هذا القطاع العديد من المشاريع سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو كبيرة تعتمد على الاستثمار الأجنبي

• من عام 2001 إلى عام 2015 ، شهدت الصناعات التحويلية في الإمارات طفرة هائلة ، بما في ذلك صناعات الحديد والألمنيوم والكيماويات ، مما ساعد على تعزيز الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي إلى الدولة

صناعة السياحة وأثرها على اقتصاد الإمارات

• تعتبر السياحة من أهم مصادر الدخل في الإمارات ، وقد شهد هذا القطاع طفرة هائلة واحتلت دبي المرتبة الرابعة في صناعة السياحة بين جميع دول العالم

• استطاعت دبي الاعتماد على الاستثمار لبناء فنادق ومنتجعات ومراكز تسوق عالمية ، وكان ذلك سعيدًا لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الدولة

• تشمل أهم مناطق الجذب السياحي في دبي الأبراج الشاهقة وناطحات السحاب ومتحف عجمان والعديد من المعالم السياحية الأخرى التي تجذب السياح الأجانب

قطاع المال وأثره على اقتصاد الإمارات

• تطوير القطاع المالي المعتمد على السوق المالية في الإمارات ووجود نظام مصرفي قوي.

• حيث تحاول المساهمة في دعم العديد من مجالات الصناعة المالية ، بما في ذلك الجواهريون والأوراق المالية والعديد من المعاملات المالية الأخرى.

• من عام 2001 إلى عام 2015 ، كان هناك قفزة كبيرة إلى الأمام في نمو القطاع المالي ؛ عندما وصلت إلى حوالي 14٪ ، وهذا ساعد على نمو حجم الاستثمار وتقويته ، وهناك عدة عوامل أخرى تساعد في تعزيز الاستثمار الأجنبي ، منها:

• تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بالاستقرار السياسي وهذا يساعد على زيادة الاستثمار فيها ، وللمستثمرين الأجانب نظرة خاصة لسلامة وأمن أموالهم واستثماراتهم المختلفة.

• زادت الحاجة المتزايدة ودعم الطلب على بعض المنتجات ؛ أدى إلى زيادة حجم الاستثمار عن طريق التمديد.

• تواصل حكومة الإمارات جهودها للانتقال إلى نوع آخر من الاقتصاد يقوم على فكرة الابتكار ، وهذا يهدف إلى جعل الدولة عاصمة اقتصادية وتجارية وسياحية لأكثر من ملياري شخص.

الصناعة في الإمارات

يشكل القطاع الصناعي أحد أهم مكونات الاقتصاد في الإمارات، ويحافظ هذا القطاع على وتيرة نمو عالية تتعزز باطراد مع توجه الدولة نحو إقامة المناطق الصناعية المتخصصة، وتوفير وجذب الاستثمارات الخارجية إليها، واستقدام التكنولوجيا الحديثة التي ترفد هذا القطاع بعوامل التنافسية مع القطاعات الصناعية العالمية.

ويلعب القطاع الصناعي دوراً كبيراً في نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة، حيث يعتبر ثاني أكبر مساهم في الناتج المحلي القومي بعد قطاع النفط والغاز.

وتمتلك الإمارات العديد من المميزات والقدرات التي تمكنها من دفع هذا القطاع إلى موقع منافس على المستويين الإقليمي والدولي.

وما زال القطاع الصناعي في الدولة يحافظ على نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي، والتي تصل إلى أكثر من 10%، وهي نسبة مرشحة للزيادة خلال السنوات القادمة، نظراً لوصول بعض القطاعات الاقتصادية إلى مستويات تحقيق الأهداف، وتوقّع تحول المزيد من الاستثمارات إلى القطاع الصناعي بأنشطته المتنوعة، والتي أظهرت تطوراً وزيادات مهمة ومستقرة خلال الفترة الماضية.

وقد وصل إجمالي عدد المنشآت الصناعية في نهاية عام 2010، بحسب أحدث الإحصاءات المتوفرة عن القطاع الصناعي، إلى ما يقارب 4960 منشأة، بنسبة زيادة إجمالية 63%، وبمتوسط زيادة سنوية تقدر بنحو 53. 8% بالمقارنة بعام 2004، حيث كان عددها وقتها 3036 منشأة، حيث شهد هذا العدد نمواً بواقع 1924 منشأة.

صناعة الحديد

كما أولت الإمارات اهتماماً خاصاً بصناعة الحديد بإنشاء شركة (حديد الإمارات) في أبوظبي، والدخول سريعاً في توسعة المصنع ليواكب الطلب المتزايد على الحديد في الدولة وخارجها.

ودشن سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي في عام 2012، المرحلة الثانية لتوسعة مصنع الحديد في مدينة أبوظبي الصناعية، مؤكداً أهمية القطاع الصناعي الذي يعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي المستقبلي لإمارة أبوظبي، ويسهم في تعزيز مكانة الدولة على خريطة اقتصاد العالم.

ويعتبر مشروع (حديد الإمارات) أكبر مجمع متكامل لصناعة الحديد في الدولة، وتبلغ الكلفة الإجمالية لمشروع توسعة المجمع (7) مليارات درهم (ما يعادل 5. 1 مليار دولار أميركي). وسترتفع الطاقة الإنتاجية للمصنع عند إنجاز هذا المشروع إلى 5. 3 ملايين طن متري سنوياً.

وأثنى سموه على الكفاءة العالية للكوادر المواطنة المؤهلة التي أسهمت في إنجاح هذا المشروع الذي يشكل أحد الروافد الحيوية لقطاع الصناعة الوطنية، لما له من أهمية كبيرة في تسريع وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، الذي يعزز التنوع الاقتصادي.

ونوه سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان بأهمية دور القطاع الخاص في الاستثمار في القطاع الصناعي وغيره من القطاعات، بما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستقبلي للدولة، وضرورة تطوير الصناعات المحلية، والتشجيع على استمرارها والترويج للمنتجات الصناعية الوطنية في الأسواق العالمية.

وتشهد إمارة أبوظبي تحولاً سريعاً إلى اقتصاد صناعي يستند إلى استراتيجية مدروسة طويلة الأمد، ورؤية واضحة تهدف إلى تنويع مصادر الاقتصاد، بعيداً عن النفط والغاز، وذلك نتيجة استمرار تدفق الاستثمارات الضخمة

إلى القطاع الصناعي، وتطوير العديد من مشاريع البنية التحتية، كمنطقة خليفة الصناعية.

وتحقيقاً للرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030، تقوم كل من المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة، وشركة أبوظبي للموانئ حالياً، بتطوير العديد من المناطق الصناعية الجديدة، تتمتع ببنية تحتية عالمية المستوى والخدمات المرافقة، والتي تخدم أهداف النهضة الصناعية، وتعمل على جذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي.

المناطق الصناعية في أبوظبي

تدير المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة في مختلف مدن أبوظبي، عدداً من المناطق الصناعية، وتشمل المناطق القائمة في الوقت الحالي مدينة أبوظبي الصناعية (ايكاد)، والتي تقع على بعد 30 كيلومتراً من قلب مدينة أبوظبي، ومدينة العين الصناعية التي تبعد عن مركز مدينة العين مسافة 20 كيلومتراً.

من المشاريع القائمة ضمن مشروع مدينة أبوظبي الصناعية، مدينة أبوظبي الصناعية الأولى (ايكاد-1)، المخصصة للصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات الهندسية والتكميلية، ومدينة أبوظبي الصناعية الثانية (ايكاد-2)، المخصصة للصناعات الخفيفة والمتوسطة والصناعات الهندسية والتكميلية.. أما المشاريع المستقبلية ضمن مشروع مدينة أبوظبي الصناعية، فهي تشمل مدينة أبوظبي الصناعية الرابعة (ايكاد-4) المخصصة للصناعات التكنولوجية والصناعات الخفيفة، ومدينة أبوظبي الصناعية الخامسة المخصصة لصناعة السيارات.

تركز على الصناعات المتوسطة والخفيفة والصناعات التكميلية والهندسية.

وفي إطار سعيها الحثيث لتشجيع الصناعة في المدن البعيدة، مثل مدن المنطقة الغربية، تنفذ أبوظبي حالياً مشاريع تطوير المناطق الصناعية الجديدة والبنية التحتية الصناعية في المنطقة الغربية، ومن بينها المدينة الصناعية في الرويس، والمدينة الصناعية في مدينة زايد. وتركز المدينة الصناعية في الرويس التي ستمتد على مساحة 14 كيلومتراً مربعاً، على الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية والصناعات البلاستيكية وصناعات الإسمنت وخدمات النفط والغاز ومواد البناء والخدمات اللوجيستية.. أما المدينة الصناعية في منطقة مدينة زايد، فستغطي مساحة 2. 5 كيلو مترات مربعة، وتستهدف خدمات النفط والغاز والصناعات الغذائية والخدمات اللوجيستية.

منطقة مصفح الصناعية

تقع منطقة مصفح الصناعية على بعد 30 كيلو متراً من مركز مدينة أبوظبي، بالقرب من ميناء المصفح، وتديرها بلدية مدينة أبوظبي.. تمتد المنطقة على مساحة تبلغ 14 كيلو متراً مربعاً، وتشمل ست مناطق صناعية متخصصة تعمل في أنشطة متنوعة. وذلك حسب التوزيع التالي: المنطقة 1: متخصصة في قطاع السيارات والآليات ومحلات قطع غيار السيارات.
والمنطقة 2: متخصصة في قطاع الأغذية والنسيج والمشروبات، والمنطقة 3: متخصصة في قطاع الأعمال الهندسية والصناعات الخشبية والعشبية، والمنطقة 4: متخصصة في الصناعات الكيميائية والبلاستيكية والبتروكيماوية، والمنطقة 5: متخصصة في البناء والتشييد والمواد ذات الصلة، والمنطقة 6: متخصصة في الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة.
منطقة خليفة الصناعية

تعتبر منطقة خليفة الصناعية التي تطورها شركة أبوظبي للموانئ من المشاريع الهامة ضمن الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030.. وتقع منطقة خليفة الصناعية ضمن ميناء خليفة الذي سيصبح الميناء التجاري الرئيس في أبوظبي.. يوفر المشروع شبكة واسعة من خطوط النقل البرية والبحرية والجوية وشبكة قطارات، ما يجعل الوصول إليه والخروج منه سهلاً.

أما القطاعات المستهدفة، فتشمل البتروكيماويات والصلب وصناعة الأدوية والعلوم الحيوية والمواد الكيميائية والتكنولوجيا الحيوية والمعادن والأغذية والمشروبات والخدمات اللوجستية والنقل. توفر منطقة خليفة الصناعية للمستثمرين عقود تأجير للأراضي لمدة 50 سنة قابلة للتجديد (عقد مساطحة)، ما يسمح لهم حق امتلاك كافة الأصول التي يطورونها ضمن قطعة الأراضي التي تخصص لهم.

مدينة دبي الصناعية

تعتبر مدينة دبي الصناعية، والتي تمتد على مساحة 55 كيلو متراً مربعاً (560 مليون قدم مربعة)، من أكبر المناطق الصناعية في إمارة دبي.. وأسست المدينة لتساعد في تنمية وتوسيع القطاع الصناعي في الدولة.. وتضم المدينة المتخصصة 6 مناطق صناعية، تشمل الأغذية والمشروبات والمعادن الأساسية والمنتجات المعدنية والكيماويات ومعدات النقل وقطع الغيار والآليات والمعدات الميكانيكية.

كما "تعتبر مدينة دبي الصناعية مثالاً على التطور الذي يشهده القطاع الصناعي في الدولة، حيث شهدت كل من مناطق الأغذية والمشروبات والكيماويات والمعادن الأساسية في المدينة معدل نمو وصل إلى 10% خلال عام 2011.

واستقطبت مدينة دبي الصناعية 212 شركة جديدة خلال عام 2012، ما يرفع نسبة النمو في الشركات الجديدة التي اختارت استخدام العقارات الصناعية والمرافق المختلفة في المدينة التي تعتبر الوجهة الصناعية الرائدة

في إمارة دبي إلى 82%، بالمقارنة مع عام 2011. حيث ارتفع عدد هذه الشركات من 259 إلى 471 شركة جديدة خلال عام واحد.

نظام متكامل يحكم القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي في الإمارات نظاما متكاملا لا يمكن أن يعمل بفعالية وكفاءة دون توفر كافة العناصر الأساسية اللازمة من حيث البنية التحتية والطرق والمدن العمالية ومجمعات المكاتب الحديثة والطاقة وغيرها من المتطلبات الصناعية. ولذلك بنيت المدن الصناعية في الدولة لتكون الوجهة الأمثل من حيث توافر جميع هذه العناصر في مكان واحد لخدمة المستثمرين في القطاع الصناعي.

وتعتبر الاستثمارات الصناعية من أهم المؤشرات على توسع القطاع الصناعي في الدولة وجاذبيته للصناعيين والمستثمرين.

فقد ارتفع إجمالي المال المستثمر في المنشآت الصناعية القائمة في الدولة ما بين عامي 2004 و2010 من نحو 63 مليار درهم في العام 2004 إلى نحو 2ر110 مليارات درهم عام 2010 بزيادة قدرها نحو 2ر47 مليار درهم وبمتوسط نمو سنوي يقدر بنحو 77ر9%.

وصاحب الإرتفاع في المال المستثمر زيادة في أعداد الأيدي العاملة في المنشآت الصناعية خلال نفس الفترة وبمقدار 3ر175 ألف عامل حيث بلغ عدد العمال 7ر206 آلاف عامل في العام 2004 ليصل إلى نحو 382 ألفا في العام 2010 بنسبة زيادة 85% وبمتوسط نمو سنوي يقدر بنحو 78ر10%.

ويتوقع أن يصل إجمالي رأس المال المستثمر في قطاع الصناعات التحويلية إلى نحو 7ر162 مليار درهم في نهاية العام المالي 2017 مقابل نحو 2ر110 مليارات درهم في العام 2010 وبزيادة قدرها نحو 5ر52 مليار درهم وبنسبة 48%.

كما يتوقع زيادة عدد المنشآت الصناعية إلى نحو 142ر 7 منشأه في نهاية العام 2017 وذلك بالمقارنة مع 960ر4 منشأه في العام 2010 وبزيادة قدرها نحو 182ر2 أي ما نسبته 44%. أما بالنسبة للأيدي العاملة فيتوقع وصول

أعدادها إلى 556ر 580 عاملا في نهاية العام 2017 بزيادة قدرها نحو 539ر 198 عاملا. وذلك بالمقارنة مع 012ر 382عاملا في العام 2010 وبنسبة زيادة قدرها 52.%

تسريع النمو

قامت دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي بهدف تسريع وتيرة الإنتاج الصناعي في الإمارة بصياغة الاستراتيجية الصناعية 2011-2015 لإمارة أبوظبي التي تهدف إلى بناء قطاع صناعي فعال ومنافس يساهم إسهاماً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة..

وتسعى الاستراتيجية إلى تطوير حلول طويلة الأجل لحل العديد من التحديات التي يواجهها القطاع الصناعي في الإمارة وفي مقدمتها المنافسة والتمويل والوصول إلى الأسواق الأجنبية ودعم الصادرات وتوفير الخدمات المصاحبة للتصدير.

كما تركز الاستراتيجية على إقامة مجمعات صناعية متطورة في أبوظبي لدفع عملية التنويع الاقتصادي إلى الأمام وترجمتها إلى مشاريع ذات جدوى ومردود اقتصادي مثل صناعة البتروكيماويات ومواد البناء والصناعات الكيميائية والصناعات المعدنية والصناعات الغذائية وخدمات النفط والغاز والنقليات. الاستثمار في القطاع الصناعي:

وتعود أهمية الاستثمار في القطاع الصناعي في إمارة أبوظبي إلى عوامل: الموقع الجغرافي الاستراتيجي والبنى التحتية الحديثة وتعدد شبكات وأنواع وسائل النقل والاستقرار السياسي وإعفاء المنتجات المصنعة داخل المناطق الصناعية من ضريبة التصدير إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

بيئة استثمارية

تطبق أبوظبي في إطار سعيها لتهيئة بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال وتبسيط إجراءات الترخيص الصناعي ورفع العقبات أمام المستثمرين ما

يعرف بنظام النافذة الواحدة في ترخيص المشاريع الصناعية حيث تقدم كل من المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة ومنطقة خليفة الصناعية هذا النظام في كافة تعاملاتها مع المستثمرين.

ويهدف برنامج النافذة الواحدة إلى توفير جميع الخدمات المطلوبة بما في ذلك الحصول على الأراضي الصناعية والتراخيص والتصاريح اللازمة وغيرها من الإجراءات والخدمات من نقطة تواصل واحدة..

ويمكِن هذا النظام المستثمرين من تعبئة وتقديم الطلب من خلال أحد مراكز الخدمة التابع للمؤسسة أو عن طريق الموقع الإلكتروني للمؤسسة.. وتقوم المؤسسة بدورها بإرسال الطلب إلى الجهات المعنية وحجز الأرض والحصول على تصريح بيئي من هيئة البيئة أبوظبي فضلاً عن استخراج تصريح البناء والموافقة المبدئية ووصولاً إلى إصدار الرخصة الصناعية الدائمة.

كما يتيح برنامج النافذة الواحدة للمستثمرين استقدام الموارد البشرية اللازمة من خلال خدمة العمالة الأجنبية.

ظهور عملاق إماراتي من اندماج صناعة الألومنيوم

إدراكاً من القيادة في الإمارات لأهمية الصناعة في الاقتصاد المحلي. أولت هذا القطاع اهتماما كبيرا من خلال البحث عن نقط القوة في الصناعة المحلية كرافعة أساسية للاقتصاد الوطني وعملت بشكل مباشر على تعزيز هذا الدور الذي تلعبه في زيادة دور الصناعة في الناتج الإجمالي للدولة من خلال تكوين "كيانات صناعية عملاقة" الأمر الذي برز واضحا في إنشاء شركة الامارات لصناعة الألمنيوم.

فقد وقعت شركة المبادلة للتنمية (مبادلة) ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية في 3 يونيو 2013 اتفاقية تهدف إلى توحيد أعمال شركتي الإمارات للألمنيوم (إيمال) ودبي للألمنيوم (دوبال) ..تحت شركة جديدة مملوكة مناصفة لكل من (مبادلة) ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية تسمى

(شركة الإمارات العالمية للألمنيوم) وذلك في خطوة تهدف إلى تعزيز النمو المحلي والتوسع العالمي لأعمال الشركتين.

حضر مراسم توقيع اتفاقية الشراكة الجديدة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس مجلس إدارة شركة المبادلة للتنمية.

وتبلغ القيمة الإجمالية لأصول وأعمال شركة الإمارات العالمية للألمنيوم ما يزيد عن (15) مليار دولار أميركي لتصبح بذلك خامس أكبر منتجٍ عالمي للألمنيوم عند الانتهاء من توسعة المرحلة الثانية من شركة (إيمال) في النصف الأول من العام 2014.

وتأتي الاتفاقية تتويجاً للشراكة الناجحة التي بدأت بين (مبادلة) و (دوبال) مع تأسيس شركة الإمارات للألمنيوم (إيمال) خلال العام 2006. .وستقوم الشركة الجديدة بالبناء على النجاحات التي حققتها كل من الشركتين وذلك من خلال تعزيز أعمال صهر الألمنيوم والتوسع فيها وتصفية الألومينا إضافة إلى استخراج (البوكسايت) خارج الدولة. كما ستقوم الشركة العملاقة بشكل غير مباشر بجذب الشركات والجهات العاملة في مجال الصناعات والأعمال والخدمات المتعلقة بصهر وتصفية وتصنيع الألمنيوم لممارسة أنشطتها في الدولة.

يذكر أن عمليات شركة الإمارات العالمية للألمنيوم ستبدأ بعد الحصول على الموافقات اللازمة داخل الدولة وخارجها والتي من المتوقع الانتهاء منها خلال النصف الأول من العام 2014 حيث سيتم الإعلان عن المزيد من التفاصيل.

ويأتي هذا الاتفاق في ضوء التعاون القائم بين الشركتين في المرحلة السابقة والذي بدأ بشكل قوي بإنشاء شركة (ايمال) كمشروع مشترك بين (مبادلة) في أبوظبي وشركة (دوبال) للألمنيوم في دبي بإنشاء شركة (إيمال) في مدينة

خليفة الصناعية وذلك إدراكاً لعوامل القوة التي تتمتع بها الدولة في مجال صناعة الألمنيوم.

شركة الإمارات للألمنيوم إيمال: ويعد مشروع بناء مصهر ألومنيوم جديد ذي تقنيات عالية في أبوظبي حدثاً تاريخيا كونه سيكون أكبر موقع منفرد لصهر الألمنيوم في العالم وأحد أكبر المشاريع الصناعية في الدولة خارج نطاق قطاع البترول والغاز. أبوظبي - وام

% 44.2نسبة نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الإمارات خلال 2020

المصدر: وام

- وام
- التاريخ: 15 مايو 2021

حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً بنسبة 44.2% خلال العام الماضي 2020 مقارنة بعام 2019، حيث بلغت 19.88 مليار دولار وذلك على الرغم من تداعيات جائحة "كوفيد-19" التي ألقت بظلالها على حجم الاستثمار والتجارة واقتصادات العالم .. وارتفع الرصيد التراكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لنحو 174 مليار دولار، محققاً نمواً بنسبة 12.9% خلال الفترة ذاتها.

وشملت هذه الاستثمارات كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، فيما ركزت على قطاعات النفط والغاز حيث أبرمت شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" صفقات وشراكات استثمارية ضخمة مع عدد من الشركات الأجنبية ساهمت في تحقيق هذا النمو، كما ركزت الاستثمارات على القطاعات التي تخدم التقنيات الحديثة التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والبلوك تشين، والتقنيات الطبية المبتكرة ووسائل النقل فائقة السرعة والواقع الافتراضي المعزز

والروبوتات والسيارات ذاتية القيادة والطاقة المتجددة والابتكار والتكنولوجيا والزراعة وغيرها.

أما على صعيد تدفقات الاستثمارات الاماراتية الصادرة إلى العالم فقد بلغت خلال عام 2020 نحو 9.2 مليار دولار، وأثبتت كفاءة عالية في الأسواق الإقليمية والدولية، وفي مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية حيث تعد استثمارات استراتيجية نوعية تتسم بالديمومة، واستطاعت الشركات الاماراتية تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني في عدد من الصناعات والخدمات العالمية المتقدمة مثل صناعة الطيران وخدمات النقل الجوي والموصلات والتعدين، بالإضافة إلى التقدم الكبير الذي حققته في مجال الطاقة المتجددة، فضلاً عن قطاع العقارات والانشاءات، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع النفط والغاز الطبيعي، وقطاع الطاقة التقليدية والطاقة المتجددة، والقطاع اللوجستي والموانئ والبنى التحتية، وقطاع السياحة والفنادق والترفيه والطيران، والقطاع المصرفي والقطاع الزراعي.

وقال معالي عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد إن المشهد الاستثماري والاقتصادي في دولة الإمارات نجح في تحقيق مرتبة متقدمة عالمياً فضلاً عن صدارته إقليميا، وذلك بفضل توجيهات القيادة الرشيدة، حيث واصلت الدولة التقدم في المؤشرات العالمية الخاصة بتدفق الاستثمارات الأجنبية وسهولة ممارسة الأعمال.

وأضاف : مرة أخرى تؤكد أرقام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدولة خلال العام الماضي صحة النهج الحكومي والسياسات والخطوات الجاري اتخاذها لتعزيز مرونة وجاذبية بيئة الأعمال عبر منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات والتي ترتكز على التحديث المستمر للأطر التشريعية والتنظيمية ومواصلة إطلاق مبادرات الدعم الحكومي الرامية

إلى تحسين أداء مختلف القطاعات، وتحفيز الاقتصاد الوطني وتسريع وتيرة انتعاشه وتعافيه.

وأكد معاليه المضي قدماً في تطوير مبادرات من شأنها رفع كفاءة بيئة الاستثمار وزيادة الفرص خاصة في القطاعات ذات الأولوية وتعزيز ثقة المستثمرين ورجال الأعمال والعمل على توحيد الجهود على المستويين الاتحادي والمحلي لترسيخ مكانة وتنافسية الدولة إقليميا وعالميا.

وأوضح معاليه أن التقدم الذي أحرزته دولة الإمارات في مؤشر جذب الاستثمارات الأجنبية، يؤكد على النظرة الايجابية والثقة لدى المستثمرين، المستندة على الالتزام الحكومي القوي بالتنوع الاقتصادي والابتكار والبنية التحتية وسهولة ممارسة الأعمال، وهو دليل جديد على مدى قوة ومتانة اقتصاد الدولة وقدرته على تخطي التحديات التي تتخلل المشهد الاقتصادي العالمي اليوم، وكفاءته في مواكبة ومواجهة الطوارئ والأزمات والمتغيرات العالمية وتحقيق الاستجابة السريعة لها.

من جانبه قال معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية إن المكانة التي تحتلها دولة الإمارات في المؤشرات العالمية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لم تكن وليدة الصدفة، بل هي نتاج رؤية واضحة تبنتها قيادتنا الرشيدة لتعزيز مكانة الإمارات كوجهة استثمارية عالمية، وهذا ما تعكسه سياسات الدولة لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تحرص الدولة على صياغة استراتيجيات تعزز ريادتها في استقطاب الاستثمار النوعي الذي يدعم خطط التنمية القائمة على الابتكار والمعرفة والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، وفقاً للأجندة الوطنية 2021، ومئوية الإمارات 2071.

وأشار معاليه إلى أن النمو الذي حققته الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس ثقة المجتمع الدولي في بيئتها الاستثمارية، ويؤكد الخطى السديدة لسياسات الانفتاح التجاري والاستثماري التي تنتهجها الدولة،

لافتا إلى أن الدولة تتمتع بمزيد من الفرص لجذب الاستثمارات لاسيما في ظل التعديلات الأخيرة على قانون الشركات التجارية، والذي يتوقع أن يكون لها أثراً ملموساً على المدى البعيد على تدفقات وجودة الاستثمارات الأجنبية والمحلية ومجمل عملية النمو الاقتصادي بأبعادها المختلفة في الدولة، حيث سيساهم في تعزيز انفتاح مناخ الأعمال في الدولة وزيادة قدرته التنافسية على استقطاب المزيد من الاستثمارات أجنبية في القطاعات الاقتصادية الجديدة، بالإضافة إلى تنويع وتنمية قاعدة القطاعات الاقتصادية الغير نفطية.

وأكد معاليه أن جذب الاستثمارات سيعزز تنمية حركة الأسواق ويوفر فرص عمل جديدة ويعمل على تطوير المهارات والكوادر البشرية، فضلاً عن زيادة ثقة المستثمرين الأجانب، وتوفير فرصة أكبر لإقامة شراكات حقيقية بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي.

وتقدمت الإمارات من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار ثلاث مراتب عما كانت عليه في عام 2018 وحلت في المرتبة 24 على المستوى العالمي خلال عام 2019، في حين حلت الامارات في المرتبة الأولى على مستوى منطقة غرب آسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستحوذة بذلك على ما نسبته 49.4% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل إلى دول منطقة غرب آسيا للعام 2019، في الوقت الذي حافظت على مرتبتها الـ 19 عالمياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج منها وإلى دول العالم، وذلك وفقاً لتصنيف الاونكتاد من خلال تقرير الاستثمار العالمي 2020.

وتوزع رصيد الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى دولة الإمارات حتى مطلع عام 2020 بحسب القارات وفقاً للأهمية النسبية كالتالي: آسيا، ثم أوروبا، تلتها أمريكا الشمالية، ثم أفريقيا .. وأما على صعيد الدول فتأتي في المقدمة المملكة المتحدة وآيرلندا الشمالية، وفي المرتبة الثانية الهند، والثالثة الصين، والرابعة الجزر العذراء البريطانية، والسعودية خامساً، ثم سويسرا، وفرنسا، وهولندا، وأمريكا، واليابان.

أما عن القطاعات التي توزع فيها رصيد الاستثمارات المباشرة الواردة إلى الدولة حتى مطلع 2020، فجاءت تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية في المرتبة الأولى، والأنشطة العقارية في المرتبة الثانية، فيما جاءت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين في المرتبة الثالثة، والتعدين واستغلال المحاجر في المرتبة الرابعة، ثم الصناعة التحويلية في المرتبة الخامسة، تلتها قطاع التشييد، ثم الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، ثم قطاعات إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، والنقل والتخزين، ثم المعلومات والاتصالات.

جدير بالذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة حلت في المرتبة الأولى عربياً وإقليمياً والـ 15 عالمياً في مؤشر كيرني للثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر للعام الجاري 2021، متقدمة أربع مراتب مقارنة بالعام الماضي 2020، ومتفوقة بذلك على عدد من الاقتصادات العالمية الكبرى ضمن الترتيب العام للمؤشر مثل سنغافورا واستراليا والبرتغال والدنمارك وايرلندا والبرازيل وفنلندا.

يذكر أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "اونكتاد" كان قد قدر انخفاض حجم التدفقات الإجمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم خلال عام 2020 بنسبة تراجع تبلغ 42% وكذلك الأمر بالنسبة لمجموعة دول غرب آسيا بنسبة تراجع قدرت بنحو 24% بسبب اجتياح فيروس كورونا للعالم وحالات الإغلاق الكاملة والجزئية في بعض دول العالم، إلا أن دولة الإمارات أبت الانسياق لهذا الانخفاض وحققت نمواً ملموساً في هذا الأمر رغم حالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد العالمي، وذلك في ظل الأسبقية التي حققتها الدولة في التعامل مع الجائحة العالمية والحد من تداعياتها، حيث سجلت الإمارات أعلى معدلات التطعيم

قطاع الزراعة في الامارات

لم يعد الأمر تقليدياً بعد اليوم، فكل شيء يمضي بوتيرة متسارعة، إنه عام 2070، حيث تعج المزارع الإماراتية بالروبوتات، فمع بواكير الصباح، تبدأ سيارات ذاتية القيادة حراثة الأرض، تقودها روبوتات، تتابعها طيارات

«درون» مسيّرة طوال الوقت، ترش البذور وتمنحها تقريراً مفصلاً عن حالة التربة والرطوبة، توجهها بطريقة ذكية، حتى يبدأ الحصاد، لتقوم سيارة أخرى تعمل بالطاقة الشمسية بعملية القطف، واختيار الثمار الناضجة، وتستثني التي لم تنضج بعد، ثم ترسل تقارير مفصلة عن حالة الثمار، وفي حالة وجود آفة زراعية يقومون بتحديدها والتعامل معها؛ معلومات مفصلة ترسل إلى غرفة التحكم الرقمية التي تعتبر العقل المدبر للمزرعة، وتقوم بعمل الإحصائيات اللازمة، فضلاً عن وجود عمال آليين وسياج افتراضي غير مادي وحقول رقمية وغرفة تحكم آلية، وأكثر من ذلك.

صورة افتراضية ونظرة استشرافية رصدتها «البيان» مستلهمة إياها من المساعي الوطنية حول مستقبل الزراعة، والجهود المستدامة التي تدفع بالزراعة والأمن الغذائي نحو مسارات مستقبلية مغايرة، لتجعل دولة الإمارات في مصاف الدول العالمية التي تعتمد على ثلاثية الأتمتة والحلول المبتكرة والأبحاث الزراعية لاستدامة الغذاء.

وفي سياق متصل، بات البحث والتقصي حول الحلول الجديدة والدراسات المتطورة المتعلقة بالقطاع الزراعي، ضرورة حتمية وبؤرة حيوية، تصاغ من أجلها الاستراتيجيات، باعتبارها رافداً أساسياً للأمن الغذائي، والتي من شأنها حث المساعي والدعوة لتشجيع البحوث العلمية الزراعية.

وهذا النهج الذي سارت على خطاه حكومة الإمارات وكل الجهات المسؤولة عن الزراعة في الدولة بما فيها هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية، حيث تتخذ سياسة تنموية قائمة على توجيه الاستثمار في القطاعات الزراعية والغذائية والتكنولوجية، فالقطاع الزراعي في أبوظبي أصبح يسهم بأكثر من 40 منتجاً زراعياً محلياً مختلفاً.

شراكات

ولأن تلاقح الأفكار العالمية له أهمية كبيرة في الوصول إلى الأهداف المستدامة التي رسمتها الهيئة، قامت العديد من الشراكات الدولية

ومذكرات التفاهم التي تدعم منظومة الأمن الغذائي، مع العديد من مراكز البحوث والجامعات والقطاع الخاص على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، والتي تخدم تحقيق رؤية وأهداف الهيئة في مجالات الاستدامة الزراعية و الأمن الغذائي والحيوي، من أهمها اتفاقية في مجال الزراعة والتقنيات الزراعية الحديثة مع معهد التنمية الريفية RDI بجمهورية كوريا الجنوبية، واتفاقية خطة التنمية الزراعية المستدامة مع منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدةFAO ، واتفاقيات مع المنظمة العالمية لصحة الحيوانOIE ، واتفاقية مع المركز الدولي للزراعة الملحية في دبي.ICBA

عصب الغذاء

التكنولوجيا الزراعية أصبحت أبجدية الشركات الباحثة عن استثمار منتعش وغذاء مستدام، تمهيداً لمستقبل زراعي متطور في الإمارات، ولتسليط الضوء على هذه الجهود والمساعي، «البيان» التقت بعض الشركات الوطنية التي أكدت أن التكنولوجيا عصب استدامة الغذاء اليوم وغداً.

وأكدت شركة جنان للاستثمار أن الاهتمام بالجوانب الأربعة المتمثلة في الري والمعدات التقنية والتطوير المستمر وتسهيلات سلسلة التوريد، تشكل أساساً متيناً لدعم الزراعة الوطنية والاستثمارات الخارجية اليوم وفي المستقبل، وتركز الشركة على دعم هذه الجوانب بالأبحاث والتطوير المستمرين، الأمر الذي ساهم لتكون لاعباً أساسياً في عملية تحقيق الأجندة الوطنية وتعزيز الأمن الغذائي، ما جعل الشركة في مقدمة الشركات الاستثمارية في مجال الزراعة وإنتاج الأغذية بالإمارات والمنطقة.

ري ..تحت سطحي

في 5 قارات حول العالم، تنتشر المزارع التي تمتلكها شركة الظاهرة الزراعية، حيث شرعت الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتحديد ولاية أريزونا باستخدام أنظمة الري تحت السطحي، وهذه أنظمة معروفة

بكفاءتها الكبيرة لتوفير المياه ومساهمتها في الاستدامة، وذلك لخفض الكميات المستخدمة من الأسمدة والمبيدات إلى حد كبير جداً والمحافظة على النبات واستمراريته إلى أكبر فترة ممكنة.
وفي رومانيا أيضاً، تستخدم شركة الظاهرة أكبر وأضخم حاصدات الذرة والقمح.

أتمتة الزراعة

وبطبيعة الحال، تستند النظرة الاستشرافية لمستقبل الزراعة في دولة الإمارات لممكنات ذات معايير رفيعة وتلاقح الأفكار المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي، وتنبأت بها العديد من التقارير العالمية التي ناقشت مستقبل الزراعة التقني في الشرق الأوسط، وبدورها راسلت «البيان» أندريا غراهام، رئيسة سياسة الخدمات بالاتحاد الوطني للمزارعين ومُعدة تقرير مستقبل الغذاء في عام 2040، لرصد التوجهات الدولية حول مستقبل الزراعة التقني، حيث أكدت غراهام أنه من الأهمية بمكان التفكير الجاد حول كيفية زيادة الإنتاجية وتقليل التأثير على البيئة، فثمة تكنولوجيات تخضع للتطوير من شأنها العناية بالمحاصيل وبكل زراعة أو التحكم في مرعى الماشية دون سياج مادي، وبحلول عام 2040 ستشيع تلك التكنولوجيا في مجال الزراعة، والخطوة الثانية هي أنه لا بد لقطاع الزراعة أن يصبح أكثر كفاءة للتقليل من حجم انبعاثات الغازات الدفيئة، إذ يلعب القطاع الزراعي دوراً بارزاً في زيادة تلك الغازات على مستوى العالم.
وقالت غراهام: على مدار العشرين سنة المقبلة سنواجه تغيرات محتملة ناشئة عن الزلازل، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان في العالم والحاجة إلى الحد من تغير المناخ في التفكير بحلول تقنية مستدامة، ومنها الزراعة الرأسية والمحاصيل الصاعدة، إذ سيؤدي إدخال الزراعة الرأسية والتطورات الحديثة التي ستطرأ على تقنية استخدام الإضاءة الصناعية في

الزراعة (إضاءة الليد)، إلى توسيع نطاق المحاصيل التي يمكن زراعتها باتباع الزراعة المائية والنظام الغذائي المائي والأنظمة البيئية الأخرى الخاضعة للمراقبة.

وأضافت غراهام أنه سينتشر استخدام الطائرات بدون طيار «الدرون» أو الطائرات بدون طيار للاستشعار ورسم الخرائط على نطاق واسع، في حين أن الروبوتات ستؤدي المهام التي تحتاج إلى يد عاملة كثيرة، مثل قطف الثمار وتغذية الماشية وحتى الذبح، بل سيتم إدارة الحصاد والزراعة من خلال غرف تحكم ذكية.

وأضافت أن التوقعات العالمية تشير إلى أن مجال الزراعة الرأسية سينمو بشكل كبير خلال السنوات القليلة المقبلة، وستنمو زراعة الخضراوات الورقية والخضراوات الأخرى والفاكهة على نطاق واسع بتطبيق تلك التكنولوجيا.

وبيّنت غراهام أن أحد الاتجاهات الرئيسية الأخرى لتحقيق الأمن الغذائي حول العالم هو الطعام المطبوع بالتقنية ثلاثية الأبعاد، وستنتج هذه التقنية أجساماً معقدة من المواد الغذائية اليومية عالية بقيمتها الغذائية، ومن شأن هذه التقنية إنتاج المزيد من الأغذية حسب الطلب والحد من إهدار الطعام.

أوضحت غراهام أن التكنولوجيا ستلعب دوراً محورياً بشكل متزايد، إذ ستتمكن أجهزة الاستشعار النانوية التي سوف يتم مستقبلاً استخدامها على نطاق واسع من جمع مجموعة كبيرة من المعلومات، مثل بيانات التربة ومستويات الرطوبة.

سلامة الأغذية

وفي سياق متصل، تتجه النظرة الاستشرافية فيما يخص الزراعة وسلامة الغذاء نحو الأتمتة، وهذا ما يؤكد عليه بوراك كارابينار، المدير الإداري في كيو إس مونيتور، أحد الفائزين في جائزة تحدي تكنولوجيا الغذاء، الذي

أوضح أن الشركة قدمت منصة إلكترونية توفر إمكانية تتبع سلامة الأغذية.

وحول الأهمية العلمية والاقتصادية المستدامة لهذا المشروع على المدى الطويل، أكد بوراك أن المنصة ستسهم في خفض زمن وتكلفة إجراءات التجارة بين البائع والمشتري والجهات الحكومية.

بيوت زجاجية ذاتية

ولأنها تمتلك رؤى طموحة، تقوم بتنفيذها فعلياً عبر الاستثمار لإنجاز رؤيتها المستقبلية، تتمتع دولة الإمارات بنظام اقتصادي مستقر، وعملة مستقرة، وقطاع خاص مزدهر، ونظام بيئي لريادة الأعمال سريع التطور، هذا بالإضافة إلى دعم التغيير والنمو والتنويع الاقتصادي القائم على المعرفة، واستثمار رأس المال، باتت جميعها المواد الخام اللازمة لتحقيق النجاح والإنجاز على نطاق واسع»، هكذا عبر ساكي كرتز، الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس، لبيور هارفيست سمارت فارمز، حيث تقوم الشركة القائمة في دولة الإمارات بتصميم وبناء وتشغيل أنظمة بيوت زجاجية زراعية عالية التقنية، يتم التحكم بمناخها الداخلي وتحويل أشعة الشمس الطبيعية والوفيرة في المنطقة إلى فواكه وخضراوات طازجة عالية الجودة وخالية من بقايا المبيدات، وبذلك يتم تقديم حل مبتكر لمعالجة الأمن الغذائي.

كل المؤشرات الحالية، والجهود الوطنية وتبني أنظمة الأتمتة والأبحاث المبتكرة والاستثمارات الزراعية الأجنبية في الدولة، تشير إلى أن الإمارات لم تدخر أي وقت أو جهد لترسم مساراً زراعياً قويماً يدعم نهجها المستدام في خلق أمن غذائي مستدام، وباتت حاضنة للأفكار ومختبراً واسعاً لتنفيذ الخطط ورسم الأهداف، التي ستجعلها في القريب العاجل قبلة للزراعة الحديثة والأتمتة الذكية..

من كان يعتقد أن كل احتياجاتنا الغذائية سيتم اختصارها في كبسولة صغيرة؟ سؤال يطرحه العديد من المهتمين فيما يتعلق بالأمن الغذائي ومحاربة الجوع حول العالم، وهذا ما أكده الدكتور خالد أبو طه، المتخصص في مجال إنتاج الطحالب، الذي كشف لـ«البيان» أن العديد من المنتجات الغذائية والأدوية سيتم إنتاجها قريباً من الطحالب الخضراء، وكبسولة واحدة فقط تشتمل على كل الاحتياجات الغذائية للإنسان ليوم كامل، حيث يتم إنتاج الطحالب من خلال جميع أنواع المياه، والتي يجب مراعاة عدم احتوائها على الكبريت، ويتم تحليل المياه، ومعالجتها للاستفادة منها، حيث تستخدم في مجال إنتاج الأدوية والأعلاف والأسمدة ومواد التجميل وبترول الطائرات.

وأكد أبوطه أن الطحالب تعتبر بروتين المستقبل لاحتوائها على تركيز عالٍ من المعادن والفيتامينات والبروتينات والأحماض الأمينية والحديد والكالسيوم، كما أنها تعتبر مضادة للشيخوخة، وغذاءً بديلاً عالي الجودة، لذلك يعتبر استخدام الطحالب في هذا المجال حلاً مميزاً لمعالجة مشاكل الأمن الغذائي مستقبلاً، الأمر الذي يجعل العبور لمستقبل تقل فيه مشاكل المجاعة ومشكلات الأمن الغذائي يسيراً باستخدام التقنيات الحيوية، حيث تشكل حبة واحدة يومياً لطفل يعاني من مشاكل صحية في أكثر الدول فقراً لمدة 3 أشهر، حلاً ناجعاً ليستعيد صحته بشكل كامل حسب الأبحاث الحديثة، باعتباره الغذاء القادم إلى الأرض، حسب ما وصفته منظمة الصحة العالمية.

أولوية

أكد بوراك كارابينار، المدير الإداري في كيو إس مونيتور، أن دولة الإمارات كانت مؤهلة تماماً لتكون حاضنة لهذا المشروع، حيث أشار إلى أنه تم تصميم المنصة لتكون مختصة في عملية تصدير واستيراد المواد الغذائية،

وبما أن دولة الإمارات تستورد 90% من احتياجاتها الغذائية، فإن تبسيط إجراءات تجارة المواد الغذائية يعد عامل حسم رئيساً في تحقيق الأمن الغذائي، ويعد الأمن الغذائي أولوية قصوى بالنسبة للدولة خاصة بعد تجربة جائحة كوفيد 19.

أفكار خلاقة

أوضح ساكي كرتز، الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس، لبيور هارفيست سمارت فارمز، أن دولة الإمارات تعد وطناً يحتضن الأفكار الخلاقة، لاسيما فيما يتعلق بالزراعة، وإتاحة الفرصة للتأكد من الاشتراطات اللازمة لهذا النوع من المشاريع، وتركز رؤية الشركة على أنه في غضون خمس سنوات من الآن، ستكون رائدة إقليمياً في مجال الأعمال التجارية، هذا بالإضافة إلى تطوير حلول لإنتاج أقل تكلفة بنسبة من 20 إلى 40%، وتقديم إنتاج أكبر بنسبة من 20 إلى 40% لكل وحدة من «الضوء» (طاقة الشمس) والتي يمكننا حصادها، وستقوم الشركة بتوحيد تكاملها مع البنية التحتية المتجددة لمتطلبات الطاقة وثاني أكسيد الكربون، واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في أنظمة التبريد لتقليل التأثيرات المحتملة على البيئة.

تولي دولة الإمارات أهمية مركزية للأمن الغذائي باعتباره شرياناً حيوياً لا غنى عنه، وتتواصل الجهود لتعزيز القدرات الزراعية والغذائية للدولة وتطوير قاعدة متكاملة للقطاع الغذائي والزراعي على أسس متينة بمعزل عن الأزمات العالمية، بالتوازي مع مواكبة أحدث التوجهات في عالم الأغذية واستشراف آفاقها المستقبلية، الأمر الذي يشكل محوراً حيوياً لمشروع الاستعداد للخمسين عاماً المقبلة.

وأكد خبراء وعاملون في القطاع رصدت «البيان» آراءهم أهمية توجيه رؤوس الأموال والاستثمارات نحو القطاع الزراعي والغذائي وتعزيز جاذبيته الاستثمارية في ظل الفرص الواعدة التي يزخر بها باعتباره فضاء واسعاً للاستثمار، ولفتوا إلى أن تطوير تقنيات الزراعة الذكية وتطويعها لتلبية

الاحتياجات المحلية في مقدمة الأولويات خلال الفترة المقبلة بالتزامن مع توسيع وتنويع سلاسل الإمداد على المستوى الإقليمي والعالمي انطلاقاً من البنية التحتية اللوجستية المتقدمة التي تتمتع بها الدولة وعلاقاتها التجارية المتينة مع دول العالم، وذلك بهدف تعزيز رأس المال الغذائي للدولة ودعم مرونته في مواجهة أي تغيرات أو أزمات عالمية سواء أكانت مناخية أم صحية أم غيرها.

الزراعة الذكية وتنويع سلاسل الإمداد رافدان لرأس المال الغذائي

أكد محمد بن عبيد المزروعي، رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، أن الدولة تتمتع بمناخ جاذب للاستثمار وبيئة متكاملة تتوفر فيها كل متطلبات النجاح لأي مشروع استثماري، وذلك نتيجة الدعم المتواصل للزراعة والمنتجات الزراعية والصناعات الغذائية والاستثمار المباشر في المجال الزراعي إقليمياً ودولياً، مشيراً إلى أن الإمارات تقوم بتعزيز سياسات الأمن الغذائي وضمان سلاسل الإمداد للمنتجات الغذائية والزراعية من خلال التركيز على تطوير وتعزيز سلاسل الإمداد والقيمة للمنتجات الزراعية والحيوانية واستخدام التكنولوجيا الحديثة والزراعة الذكية لزيادة الإنتاج والإنتاجية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار الزراعي داخل وخارج الدولة لتأمين التوريدات الغذائية وحمايتها من تقلبات السوق، بالإضافة إلى الاستمرار في تعزيز مشاريع الإنتاج الزراعي التي تتبناها وزارة التغير المناخي والبيئة، وذلك من خلال توفير المدخلات الزراعية مثل البذور عالية الإنتاجية، والأسمدة المركبة، ومحسّنات التربة، والبذور العضوية، ولوازم الزراعة، والمعدات المستخدمة، إلى جانب رفع الوعي حول تبني الأساليب الزراعية الحديثة، وإدخال عدد من التقنيات الحديثة المتعلقة بالزراعة بما يكفل مواكبة المزارعين لأحدث التطورات في أساليب الزراعة المائية والعضوية والعادية.«

تطوير القطاع
وقال إن الإمارات تعد أول دولة في المنطقة العربية تتجه إلى الزراعة الذكية لتعزيز جهود تحقيق الأمن الغذائي، وقد تم إنشاء عدد من المؤسسات والمراكز وغيرها مثل مركز أبوظبي للزراعة المحمية، وهو مركز متخصص للزراعات المحمية والزراعة في بدائل التربة (النظام المغلق)، والعمل على تطويع التقنيات الحديثة الزراعية لتناسب الظروف المناخية من خلال البحوث والمقارنات التطبيقية، وتوعية المزارعين ونشر المعارف وتشجيع إدخال مفهوم الزراعة المحمية بشكل واسع في مزارع المواطنين، وذلك في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى تطوير القطاع الزراعي وتحويله إلى قطاع اقتصادي من جهة، وتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي من جهة أخرى.
كما اعتمدت الإمارات مبدأ الابتكار واستحداث أنماط زراعية جديدة مثل المزارع العمودية، الزراعة المائية للمحافظة على الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تعزيز تنوع المحاصيل المنتجة محلياً في المستقبل باعتبار دولة الإمارات رائدة في هذا المجال.
وأضاف: «نولي في الهيئة العربية موضوع الزراعة الذكية أهمية قصوى، وذلك لما يمكن أن يحدثه من نقلة كبيرة جداً في تطوير الإنتاج الزراعي العربي وتحسين الإنتاجية، حيث قامت الهيئة العربية بتأسيس وإنشاء شركة للزراعة الذكية.
وعموماً فإن تبني سياسات الزراعة الذكيّة يتطلب إيجاد بنية تحتية تكنولوجية متكاملة وتقنيات حديثة وتبادل المعرفة والأفكار حول تكنولوجيا إنترنت الأشياء، وإدراج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كعامل أساسي للتنمية الزراعية المستدامة.

حلول تقنية

قالت جانيس زدانكوس، نائب الرئيس لشؤون الابتكار للتأثير الاجتماعي في هيوليت باكارد إنتربرايز، إن الشركة أطلقت أخيراً حلاً في إطار مساعيها لدعم الجهود الحكومية في مسيرة النهوض بسويّة الأمن الغذائي والزراعة في

دولة الإمارات، مشيرة إلى أن الحل المبتكر في مركز هيوليت باكارد إنتربرايز ديجيتال لايف كراج بدبي. وسيمكّن المطوّرين من تسريع عملية إثبات المفاهيم، ما سيحقق مكاسب كبيرة في الأداء لم تكن ممكنة من قبل في مجال الأمن الغذائي والزراعة.

وأضافت إن هيوليت باكارد إنتربرايز صمّمت حلّها لتحقيق تحسين كبير في الأداء والكفاءة، والدخول في عصر جديد من الاكتشافات الفكرية وفرص العمل؛ ويعتبر هيكلية جديدة في الحوسبة تركز على الذاكرة بدلاً عن المعالجة، مشيرة أن لهذه التقنية دوراً في دعم المسيرة الحكومية في الإمارات لترسيخ مكانة الدولة مركزاً رائداً في العالم في مجال الأمن الغذائي القائم على الابتكار.

وأوضحت أن ضمان إمدادات غذائية عالمية مستدامة يعتبر واحداً من أبرز التحديات التي تواجه العالم اليوم، حيث يعاني 800 مليون نسمة تقريباً من سوء تغذية مزمن، ويعاني 2 مليار من نقص المغذيات الزهيدة المقدار، فيما بدأ عدد المزارع الصغيرة بالانخفاض على مستوى العالم نظراً لصعوبة الحصول على أرباح، وبحسب توقعات الأمم المتحدة، سينمو عدد سكان العالم إلى 8.5 مليارات نسمة بحلول عام 2030، ويرجّح المنتدى الاقتصادي الدولي أن يصل عدد السكان إلى 9.8 مليارات نسمة بحلول عام 2050، ما يتطلب توفير أغذية أكثر بنسبة 70% مما يتم استهلاكه اليوم.

دور فعّال

وقال ألان سميث، الرئيس التنفيذي لمجموعة «أغذية»، إن المجموعة تلعب دوراً فعّالاً في قطاع الأغذية والمشروبات في الإمارات، حيث امتلاك مساهمينا الحاليين المدعومين من الحكومة ما نسبته 51%، قوة دفع إضافية لشراكة أغذية الاستراتيجية مع السلطات المحلية.

وأضاف أن «أغذية» تتعاون مع الحكومة وتعمل عن كثب مع شركائها في العمل من أجل ضمان استمرار توريد المنتجات الغذائية الأساسية خدمة

للمجتمع المحلي على أكمل وجه، مشيراً إلى أن المجموعة تلتزم بتوفير أعلى معايير الجودة للمأكولات والمشروبات ومنتجات الأعلاف الحيوانية في السوق، باعتبارها أحد اللاعبين الأساسيين في قطاعي الأغذية والمشروبات في الدولة، وذلك بما يعزز أولويات الأمن الغذائي والاستدامة الزراعية لدولة الإمارات، والتأكد من جودة الغذاء، ودعم سلسلة القيمة الزراعية المتينة في أبوظبي.

4أسس لدعم الزراعة.. الري والتقنية والتطوير والتوريد

أكدت شركة جنان للاستثمار، أن التكنولوجيا الزراعية أصبحت اليوم من أساسيات الشركات الباحثة عن استثمار منتعش وغذاء مستدام.

وأشارت الشركة إلى أن الاهتمام بالجوانب الأربعة المتمثلة في الري والمعدات التقنية والتطوير المستمر وتسهيلات سلسلة التوريد، تشكل أساساً متيناً في سياستها لدعم الزراعة الوطنية والاستثمارات الخارجية، وتركز الشركة على دعم هذه الجوانب بالأبحاث والتطوير المستمرين، الأمر الذي ساهم لتكون لاعباً أساسياً في عملية تحقيق الأجندة الوطنية وتعزيز الأمن الغذائي، مما جعل الشركة في مقدمة الشركات الاستثمارية في مجال الزراعة وإنتاج الأغذية بالإمارات والمنطقة.

بيئة الأعمال المتكاملة نقطة قوة لاستقطاب الاستثمار الغذائي

قال سعود أبو الشوارب، المدير العام لمدينة دبي الصناعية والذي يقود فريق الصناعات الغذائية في استراتيجية دبي الصناعية: «يستدعي الحديث عن الأمن الغذائي مجموعة قضايا مثل زيادة الاهتمام باستراتيجيات الأمن الغذائي والاستجابة للتحديات التي يخلقها، والتجاوب السريع مع الفرص الناجمة عن التكنولوجيات الناشئة، ومواجهة التحديات الزراعية في بيئتنا المحلية، من ناحية التربة والسقاية والتي تحتاج لأنظمة خاضعة للرقابة، تستند إلى تطورات تكنولوجية مثل الأتمتة وإنترنت الأشياء، كما يوفر

استخدام التفكير الاقتصادي الدائري في صناعة الأغذية فرصاً عدة، إذ يساعد على الاستدامة وخفض التلوث.«

وأضاف: «من نقاط القوة التي نمتلكها في دبي والإمارات بيئة الأعمال المتكاملة والجاذبة وشبكة النقل الجوي والبحري والبري، والخدمات اللوجستية، وهذا مكن شركاء أعمالنا في مدينة دبي الصناعية خلال الأزمة الصحية الأخيرة من الاستجابة بكفاءة للاحتياجات المحلية والإقليمية من المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية الأخرى.«

بيئة الأعمال

وأوضح: «أطلقت الحكومة الإماراتية مبادرة في عام 2018 تطمح من خلالها لأن تكون أعلى الدول بمؤشر الأمن الغذائي العالمي في عام 2051، علماً أنه في عام 2018، احتلت الإمارات المرتبة 31 على مؤشر الأمن الغذائي العالمي، لتتشارك في العام الذي يليه مع اليابان المرتبة (21)

ونحن في مدينة دبي الصناعية نعتبر أحد المحركات الأساسية لاستراتيجية دبي الصناعية 2030، إذ نركز على تعزيز بيئة الأعمال لاستقطاب الاستثمارات والخبرات وزيادة إنتاج الأغذية والمشروبات، ويضم مجمع أعمالنا حالياً أكثر من 80 شريكاً تجارياً بقطاع الأغذية منها مصانع ومستودعات استراتيجية ومقرات لوجستية وغيرها، وهناك العديد من المشروعات قيد الإنجاز في مجالات الأغذية والمشروبات، ونمتلك 8.4 ملايين قدم مربع من المستودعات القابلة للتطوير إضافة إلى 18 مليون قدم مربع من الأراضي الصناعية المتطورة، القابلة للاستخدام من شركات المأكولات والمشروبات

أنظمة مبتكرة

وأضاف: «أسّست الإمارات سلسلة إمداد غذائي مرنة، مدعومة بالمعرفة والابتكار. كما أنشأنا بيئة أعمال ملائمة للشركات الناشئة، ورجال الأعمال، والشركات الصغيرة والمتوسطة، لتوسعة نطاق مشاريعها، ونشر أنظمة إنتاج الأغذية المبتكرة، مثل الزراعة المائية والزراعة الرأسية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي.

واجتذبت منظومة عملنا المترابطة، والمعززة ببنية تحتية ممتازة، والبيئة الملائمة للأعمال، كثيراً من الاستثمارات. وتولي دبي أهمية خاصة لتطوير صناعة وتجارة الأغذية، من خلال استراتيجية دبي الصناعية، والتي ترسي سياسات صناعية بعيدة الأمد وتعمل على تنفيذها، وندعم في المدينة هذه التوجهات عبر معرفة الاتجاهات العالمية الحالية والمستقبلية، وأهم المتغيرات في هذا المجال والتي تفرضها التكنولوجيا والعلاقات الدولية.

وأكد أن الدولة تعتمد نهج الابتكار في الأمن الغذائي، وترتكز رؤية قيادتنا الرشيدة على خلق اقتصاد قائم على المعرفة، يسهم بالتقارب بين العلوم والتكنولوجيا، وفي عالمنا اليوم تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة والثورة الصناعية الرابعة على التأثير بأساليب إنتاج الغذاء، ويشهد العالم تحولات شاملة في الخدمات اللوجستية، من خلال إنشاء مستودعات أكثر كفاءة وترابطاً وذكاءً، مشيراً إلى أنه وبينما يسهم التقدم التكنولوجي في زيادة المنتجات غير التقليدية، مثل الزراعة المائية والنظام الزراعي المائي، تمهد دبي الطريق أمام تبني نهج إنتاج غذائي قائم على تمكين التكنولوجيا في المنطقة. ونشهد الآن بداية هذا التحول، فقد أظهرنا قدرة في التغلب على التحديات التي تواجه الزراعة، مثل توفر التربة والمياه، عبر الاعتماد على بيئات زراعية يتم التحكم بها.

وقدم أبوالشوارب 3 مقترحات يمكنها المساهمة في تطوير الأمن الغذائي في الدولة، وتشمل الاستمرار في تعزيز بيئة الأعمال وإطلاق المبادرات لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الاستراتيجية في مجالات تصنيع الغذاء والزراعة الحديثة والقطاعات المرتبطة بها، والاستفادة من ظهور

تكنولوجيات جديدة لضمان استدامة سلاسل الإمداد، بالإضافة إلى تسخير الثورة الصناعية الرابعة بعمليات الزراعة وتصنيع ونقل المواد الغذائية.

قال الدكتور سليمان النعيمي، الرئيس التنفيذي للقطاع الحكومي في شركة الظاهرة: «إدراكاً للتحديات العديدة التي يواجهها قطاع الزراعة من تغير المناخ، والاحتباس الحراري، والانخفاض المستمر في الأراضي الصالحة للزراعة، وتناقص الموارد المائية المتوفرة لها، تتبنّى الشركة استراتيجية تتمحور حول الحفاظ على المياه وتأمين الغذاء، خصوصاً وأن أهميته تتزايد إن أخذنا بعين الاعتبار أبعاداً أخرى مثل النمو السكاني وانخفاض المواد الخام وارتفاع تكاليف النقل وتناقص الاستثمارات العالمية في مجال الغذاء والتطوير الزراعي.

وأضاف: «ساهمت الشركة بمشاركتها حكومة الإمارات في تنفيذ رؤية الأمن الغذائي على مستوى الدولة، وتهدف تلك الرؤية إلى الحفاظ على الموارد المائية وضمان الاكتفاء الذاتي واستدامة توريد السلع الأساسية، وكجزء من تنفيذ البرنامج، ودعماً للرؤية السديدة لدولة الإمارات وهي تمشي بخطوات واثقة نحو الخمسين عاماً المقبلة، عملت الظاهرة على إنشاء محفظة استثمارات مميزة تشمل السلع الضرورية المتاحة للاستيراد من المشاريع الاستثمارية الزراعية الأجنبية التابعة للشركة إلى الإمارات، وقد كوّنت الشركة بالإضافة إلى ذلك احتياطياً استراتيجياً للحالات الطارئة داخل البلاد وفي مجموعة متنوعة بدول المنشأ، مع تنفيذ مبدأ تدوير المخزون على نحو مستمر.«

وتابع أن الاستثمارات التي أقامتها الظاهرة في مختلف المناطق الجغرافية أسهمت في تأمين الغذاء على المدى الطويل وتحقيق الاستدامة الزراعية في الدول المعنية، ويتحقق ذلك عن طريق تكريس جزء من إنتاجها الزراعي للاستهلاك المحلي والارتقاء بالبنية الأساسية المحلية، والتي تعد عنصراً أساسياً في تطوير القطاع الزراعي في البلاد.

«الظاهرة».. نموذج يحتذى

تمتلك 200 ألف فدان في 20 دولة و30 شركة توريد وإنتاج

تُعد شركة الظاهرة الزراعية، واحدة من أبرز الشركات العاملة في الاستثمار الزراعي في الإمارات والمنطقة وينظر اليها باعتباهرا نموذجا يحتذى للاستثمار في قطاع الزراعة والأغذية، وتستهدف الشركة، التي تتخذ من أبوظبي مقراً رئيساً لها، تحقيق مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسة للإمارات، وعلى رأسها الأرز، وتستثمر الشركة في أكثر من عشرين دولة في العالم، عبر تملك آلاف الأفدنة الزراعية، أو إنشاء الصوامع والمضارب والمطاحن.

وشرعت الشركة مؤخراً في إجراء توسعات لمصنعها للأرز البسمتي في مدينة خليفة الصناعية «كيزاد» لرفع طاقته الإنتاجية من 120 ألف طن إلى 300 ألف طن متري خلال العامين المقبلين، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل للإمارات من الأرز البسمتي.

وترتبط فكرة إنشاء المصنع ارتباطاً قوياً باستراتيجية الأمن الغذائي، التي أعلنتها حكومة أبوظبي منذ 10 سنوات، حيث ترجع الفكرة إلى عام 2008 حينما قررت الحكومة الهندية وقف تصدير الأرز البسمتي لأسباب محلية، الأمر الذي حفز حكومة أبوظبي على وضع استراتيجية للأمن الغذائي، وخلق الشراكات مع القطاع الخاص الوطني وتنظيم الاستثمار الداخلي والخارجي في القطاع الزراعي والغذائي، وخلال هذه الفترة بزغت شركة الظاهرة الزراعية، وبدأت تستثمر بقوة في زراعة الأرز عبر شراء أراض شاسعة في الهند وباكستان، ثم طورت عملها بتأسيس أول مصنع في المنطقة للأرز البسمتي، والذي بدأت عملياته الإنشائية عام 2013 ودخل حيز التشغيل الكامل 2016.

يقع مصنع «الظاهرة» على مساحة قدرها 100,106 أمتار مربعة، ويتولى المصنع دورة الإنتاج الكاملة بنظام أوتوماتيكي من طحن وتخزين وتعبئة وتوزيع الأرز، ويضم المصنع 40 صومعة لتخزين الأرز، الذي يتم جلبه من مزارع شركة الظاهرة الزراعية في الهند وباكستان، وتبلغ القدرة الاستيعابية

لكل صومعة 750 طناً، كما أن المصنع مجهز بمختبر داخلي لإجراء جميع اختبارات جودة الأرز، وضمان الالتزام بمعايير الجودة، إضافة إلى منشآت التخزين مضبوطة الحرارة لتخزين الأرز الخام والمعالج، وماكينات معالجة وضرب الأرز، وخطوط تعبئة أوتوماتيكية بالكامل، وأسطح تحميل وتفريغ لديها القدرة على مناولة كميات كبيرة من الشحنات المختلفة على شكل عبوات أو الكميات الضخمة والسائبة، كما يضم المصنع مرافق أخرى للتخزين بسعة 8 آلاف طن، والمصنع مجهز بأحدث تقنيات الضرب، حيث سيوفر خيارات التعبئة بكميات كبيرة والتعبئة الاستهلاكية لتلبية الاحتياجات الفردية للعملاء.

وتمتلك الشركة أكثر من 200 ألف فدان تتوزع على 20 دولة، أبرزها الهند وباكستان ومصر والولايات المتحدة الأمريكية، ولديها 30 شركة تنتشر في أنحاء العالم في مجالات التوريد والسلاسل والإنتاج، وتخصصت الشركة، التي تلامس استثماراتها 12 مليار درهم في مجالات زراعة وإنتاج وتجارة أعلاف الحيوانات والسلع الغذائية الأساسية للاستخدام البشري مثل الأرز والفواكه والخضراوات، وتبلغ السعة السنوية لإنتاج وتوريد الأعلاف والحبوب لديها أكثر من مليوني طن متري، إضافة إلى 150 ألف طن متري من الفواكه والخضراوات، وتمتلك الشركة 8 مصانع لضغط الأعلاف وإنتاجها، وأربعة مطاحن للأرز، ومطحنتين للدقيق، وكلها منشآت تخدم استراتيجية الأمن الغذائي للإمارات.

أنْ تأكل ممَّا تزرع، أول خطوة على طريق تحقيق الأمن الغذائي، الذي هو مطلب ضروري لتعزيز مكانتك وتحقيق ما تطمح إليه، ودولة الإمارات بقيادتها الرشيدة تسير على هذا الطريق بهمّة لا تعرف الكلل ولا الملل حتى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وذلك من خلال تفعيل استخدامات التكنولوجيا الحديثة والابتكار في الزراعة لتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية التي تصل إلى 90% من الغذاء، إلى جانب التشجيع على إقامة مشاريع غذائية تسهم في خدمة الإمدادات الغذائية داخل الدولة، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 التي تعمل على تحويل الإمارات إلى مركز عالمي للأمن الغذائي القائم على الابتكار، كما تستهدف أن تكون

الدولة الأفضل عالمياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي بحلول عام 2051، وضمن أفضل 10 دول بحلول عام 2021.
كما تعمل الحكومة على تهيئة بيئة ملائمة للبحث العلمي في سبيل إيجاد الحلول المناسبة للتحديات الزراعية التي قد تواجه المزارعين مستقبلاً، وزيادة الإنتاج الغذائي المحلي، وخاصة في ظل وجود ما يزيد على 40 ألف مزرعة، و568 مصنعاً للأغذية والمشروبات، و100 طن من الأغذية التي تدعم المخزون الاستراتيجي للدولة، ما أسهم في تحقيق الدولة قفزة نوعية في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2019، بالتقدم 10 مراكز وصولاً إلى المركز الـ21 عالمياً.

جهود

وأكدت وزارة التغير المناخي والبيئة، أنها تعمل ضمن جهودها لرسم استراتيجيات وخطط تصميم الخمسين عاماً المقبلة لتحقيق أمن واستدامة وسلامة الغذاء، على مجموعة من المحاور، تشمل رفع إنتاجية وكفاءة وجودة المنتج المحلي وتحفيز الاستثمار في نظم الزراعة الحديثة، والتوسع في عدد الأسواق المعتمد الاستيراد منها لضمان مرونة واستمرارية سلاسل توريد الغذاء، وفي الوقت نفسه تعمل على تعزيز قدرات أعمال المختبرات الوطنية ومراكز الفحص والحجر الصحي للإرساليات الواردة إلى الدولة، وتعزيز الدور الرقابي محلياً بالتعاون مع الجهات والسلطات المحلية على حركة بيع واستخدام المبيدات غير المرخصة، والتي يمكن أن تضر بسلامة وجودة المنتج الزراعي.
وأضافت: نعمل أيضاً على تعزيز ثقة ومعرفة المجتمع بالمنتج المحلي، ما يسهم في زيادة الطلب عليه ويرفع إنتاجيته، والتوسع في استخدام تقنيات الطاقة الشمسية في تشغيل المزارع الحديثة في الدولة كحل عملي لارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب معدلات استهلاك الكهرباء، وتعزيز التعاون ومع الجهات الحكومية المسؤولة عن قطاع الطاقة لتسهيل عمليات إدخال هذه التقنيات الصديقة للبيئة في منظومة تشغيل المزارع.

خطط

ولفتت إلى أن الوزارة وضعت خططاً للتوسع في عمليات البحث والابتكار فيما يخص الثروة الحيوانية، وتأهيل جيل جديد من مواطني الدولة من المتخصصين في المجال البيطري ومجال إدارة مؤسسات الإنتاج الغذائي والمزارع الحديثة عبر اتفاقات مع المؤسسات الأكاديمية الوطنية، بالإضافة إلى مقترح حول اعتماد منظومات تقنية حديثة لمعالجة وإعادة تدوير المياه المستخدمة في المزارع الحديثة «المائية، المغلقة، العمودية»، والتي تسهم في خفض معدل استهلاك المياه بنسب تصل إلى 90% من احتياجات النبات للمياه.

تنويع

وقالت الدكتورة أسمهان الوافي مدير عام المركز الدولي للزراعة الملحية، إن هناك العديد من المنتجات الزراعية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الاكتفاء الذاتي كالورقيات والطماطم والخيار الذي أصبح ينتج بكميات كبيرة تغطي حاجة المستهلكين في الدولة، ولكن الحاجة مازالت في تنويع المحاصيل الأخرى، وهو من المتوقع أن تحقق فيه الدولة تقدماً كبيراً خلال السنوات المقبلة، وذلك بفضل دعمها الابتكار وتعزيز التجارب والدراسات، والتي كان من ثمارها نجاح زراعة الأرز في الصحراء.

تطوير

وذكرت أن المركز انخرط منذ سنوات في منظومة إعادة الاعتبار إلى بعض النباتات التي تساعد على تحقيق الأمن الغذائي بمختلف أبعاده في ما يخص التغذية البشرية والحيوانية، وتتحمل الحرارة والجفاف والملوحة في البلدان العربية ومنها دولة الإمارات، ومن هذه النباتات الكينوا وبعض أصناف الشعير وبعض الأعلاف المستمدة مثلاً من نبتة السالكورنيا التي أسهم

المركز في تطوير جيناتها على نحو سمح برفع الإنتاجية بنسبة 50 بالمئة، وقد مكّنت هذه الأبحاث والتجارب من سقي المزروعات المذكورة بمياه مالحة تتراوح نسبة الملوحة فيها بين 30 و100 بالمئة.

زيادة دعم المزارعين

دعا ملاك مزارع إلى زيادة الدعم سواء من ناحية الخبراء والتقنيات الحديثة وتسويق المنتج المحلي وجعله الخيار الأول للمستهلك في الدولة من خلال تعزيز الثقة فيه، وإقبال منافذ البيع على عرضه بالصورة التي تساعد على تسويقه، مؤكدين ضرورة التوسع في تنوع سلة المحاصيل الزراعية المحلية والتركيز على زراعة كميات كبيرة من المحاصيل الاستراتيجية.

وقال مايد مهير إن اشتراطات الزراعة تختلف من مكان لآخر بحسب طبيعة الأرض والمياه، وبالتالي تختلف نوعية المحاصيل المزروعة، مشيراً إلى أن هناك تحديات تواجه الزراعة المحلية وهي قلة وملوحة المياه، وارتفاع أسعار تكاليف بعض التقنيات الحديثة، ومنافسة المنتج المستورد للمنتج المحلي.

من جهته أكد أحمد الكتبي أن العديد من ملاك المزارع في الدولة يقومون بزراعة محصول أو محصولين ودائماً يميلون إلى المحاصيل الأقل تكلفة لضمان تسويق منتجاتهم، ولا يفكرون في زراعة محاصيل جديدة خوفاً من التكلفة العالية ومنافسة المنتج المستورد.

ولفت إلى أن تمويل المزارعين بتقنيات حديثة ومبتكرة سوف يساهم في القضاء على هذا التحدي وبالتالي توفير محاصيل جديدة بتكلفة تنافسية، مقترحاً بأن تقوم الوزارة أو الجهات المعنية برش المبيدات في مختلف المواسم لمكافحة الحشرات ما يقلل التكلفة على المزارعين وخصوصاً أن بعض أنواعها باهظ التكلفة. بدوره قال سالم البدواوي إن شح المياه وملوحة التربة يجب التغلب عليها من خلال تزويد المزارعين بنباتات تم تعديلها مخبرياً أو الاعتماد على زراعة محاصيل تتحمل درجة ملوحة المياه

والتربة كما هو الحال مع نبات الكينوا الذي تمت زراعته في عدد من مناطق الدولة وبكميات تجارية.

تطور قطاع الصحة في الإمارات العربية المتحدة

حققت دولة الإمارات قفزة نوعية وإنجازات كبيرة في القطاع الصحي منذ قيام الاتحاد حتى اليوم، وشهدت نمواً كبيراً في عدد المستشفيات والأطباء والممرضين، ففي أوائل السبعينيات، اقتصرت الخدمات الصحية على 7 مستشفيات و12 مركزاً صحياً، ولتحتل الأولى عالمياً في عدد المنشآت الصحية المعتمدة بواقع 221 مستشفى ومركزاً طبياً ومرفقاً صحياً معتمدة، بحسب نتائج التقرير نصف السنوي للجنة الدولية المشتركة لاعتماد المنشآت الصحية «JCI» في عام 2019.

كما تبوأت الدولة العديد من المراتب الأولى في مؤشرات التنافسية العالية في الخدمات الصحية خلال الـ50 عاماً الماضية، وبذلت جهوداً كبيرة في استخدام التكنولوجيا وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي والحلول الذكية في المجال الصحي بغية إحداث تحول في مجال الرعاية الصحية، وتعمل الدولة اليوم على تشكيل خارطة طريق مستقبلية في مسار الصحة لتطوير منظومة صحية رائدة من خلال رسم مسار مستقبلي يعتمد إيجاد الحلول المبتكرة للتحديات وتعزيز ممكنات هذا القطاع الحيوي والجاهزية للأمراض والأوبئة المستقبلية.

ميزانية

واستحوذت الرعاية الصحية في الدولة على نسبة 8 % من إجمالي الميزانية الاتحادية للدولة لعام 2020، ويعد القطاع الصحي من أكثر القطاعات نمواً ويتوقع أن تصل نسبة النمو في الاستثمار بالقطاع الصحي إلى أكثر من 300% خلال السنوات الـ 10 المقبلة، وهذا يترجم حرص القيادة الرشيدة على الارتقاء بجودة الرعاية الصحية لتقديم أرقى مستويات الخدمات

الطبية لسكان الدولة. واحتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً و الـ (11) عالميا في جاهزية النظام الصحي لمواجهة فيروس كورونا بفضل المنظومة الصحية المتكاملة، وتمكنت المؤسسات الصحية من إجراء ما أكثر من 20 مليون فحص لدولة لا يتجاوز سكانها 10 ملايين شخص. كما ساهمت شركاتنا الوطنية مع الجهود الدولية للوصول إلى علاج عالمي يخدم الإنسانية. وارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي في القطاع الصحي إلى أكثر من 50%، وارتفع عدد الأطباء والممارسين إلى أكثر من 24 ألفاً في عام 2020، والممرضين إلى أكثر من 55 ألفاً في عام 2020.

قفزة نوعية

ولعبت وزارة الصحة ووقاية المجتمع دوراً مميزاً في تحقيق قفزات نوعية على مستوى القطاع الطبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وواصلت مسيرة التقدم والرقي في ظل ما توليه القيادة من اهتمام بالغ في صحة المجتمع من حيث توفير مقومات الرعاية الصحية التي تلبي احتياجات المواطن والمقيم.

وبفضل الثقة الدولية المتنامية بقطاعها الصحي أصبحت الإمارات ضمن أفضل الوجهات العالمية للسياحة العلاجية في العالم، حيث سجلت مبيعات السياحة العلاجية في الدولة 12.1 مليار درهم في 2018 بنسبة نمو قدرها 5.5 % مقارنة بعام 2017، وذلك وفقاً لتحليل أجرته غرفة صناعة وتجارة دبي 2019.

وحرصت وزارة الصحة على دعم عملية التحول النوعي للوزارة إلى تقنيات الصحة الرقمية وتعزيز آليات دمج الذكاء الاصطناعي في الخدمات الطبية في إطار استشراف مستقبل الرعاية الصحية، بتوظيف التقنيات الذكية وابتكار مسارات وحلول استباقية لتعزيز الرعاية الصحية، وتحقيق أجندة 2030 للتنمية المستدامة نحو توفير الصحة الجيدة والرفاه، وفق توجهات القيادة الرشيدة لريادة المستقبل.

تطور

وواكب القطاع الصحي في الدولة الأنظمة العالمية بشهادة الخبراء الدوليين، ومنظمة الصحة العالمية، وبحسب بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وصل عدد المستشفيات في الإمارات إلى 16 مستشفى في عام 1978، لتضم ما يقارب 2179 سريراً، وبعد 10 سنوات في عام 1988 ارتفع عدد المستشفيات وبلغ 43 مستشفى وتضم 5100 سرير، فيما بلغ عدد الأطباء في هذا العام 1809 أطباء وعدد الممرضين 3785 ممرضاً، وفي عام 1998 ارتفع عدد المستشفيات في الدولة إلى 55 مستشفى، وتضم هذه المستشفيات 6641 سريراً، وبلغ عدد الأطباء 3304 أطباء، فيما بلغ عدد الممرضين 7145 ممرضاً، واستمر القطاع الصحي بالنمو وفي عام 2008 بلغ عدد المستشفيات 82 مستشفى، وبلغ عدد الأسرة في هذه المستشفيات 8795 سريراً، فيما بلغ عدد الأطباء 11439 طبيباً، وعدد الممرضين 20974 ممرضاً، وفي عام 2018 ارتفع عدد المستشفيات في الدولة إلى 145 مستشفى تضم 13811 سريراً، وبلغ عدد الأطباء 24345 طبيباً و55158 ممرضاً.

ودفع النمو في القطاع الصحي إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة في الدولة لعدد من كبرى المؤسسات الطبية في المنطقة والعالم.

مؤشرات عالمية

وتصدرت الإمارات العديد من المؤشرات العالمية، وحققت في عام 2019 المرتبة الأولى في 7 مؤشرات عالمية في مجال الصحة وذلك وفقاً للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء. وتبنت حكومة الإمارات مبكراً، والمتمثلة بوزارة الصحة سياسة توفير الرعاية الصحية الشاملة لجميع المواطنين والمقيمين، عن طريق برامجها الوقائية والعلاجية في نفس الوقت، من خلال شبكة الخدمات الصحية على جميع مستوياتها، وتم اعتماد توفير الرعاية الصحية على مستوى عالمي إحدى الركائز الـ 6 في الأجندة الوطنية لدولة الإمارات 2021، وألزم مشروع قانون التأمين الصحي بتوفير التأمين الصحي

للمواطن والمقيم في الدولة، وتم إصدار سياسات وطنية لمكافحة الأمراض السارية، وأيضاً للملكية الفكرية في المجال الصحي وسياسة وطنية لتعزيز الصحة الوطنية وآخر للتحصينات.

الصحة المدرسية

وتنوعت الخدمات الصحية وتجاوزت الرعاية بالمرضى إلى حدود الطب الوقائي والتدخل الاستباقي، وتم إصدار القوانين التي من شأنها تنظيم المناخ الصحي والتأمين واستحداث هيئات صحية جديدة. وعلى صعيد الصحة المدرسية، تم إنشاء مراكز الصحة المدرسية، وذلك لزيادة العناية بطلاب المدارس وتخفيف الضغط كذلك عن المستشفيات.

جهود

وركزت خطط وزارة الصحة الاستراتيجية على الاستمرار في تطوير نوعية وكمية خدمات الرعاية الصحية الأولية، وحققت دولة الإمارات العربية المتحدة قفزات نوعية على مستوى النهوض بالقطاع الصحي، وأكد التقرير السنوي للأمم المتحدة عام 1998 أن الإمارات احتلت المرتبة الرابعة من أصل 78 دولة في مجال بذل الجهود وبرامج الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، كما حلت عام 1997 في المرتبة الأولى من أصل 8 دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال الرعاية الصحية والنهوض بالمرأة، وحرصت الحكومة على إنشاء الجامعات المعنية بتدريس الطب والعلوم الصحية في مختلف إمارات الدولة، وتم افتتاح كلية للطب في جامعة الإمارات في شهر مايو عام 1984، تلتها كلية دبي الطبية للبنات، وجامعة الخليج في عجمان، ومن ثم كلية الطب في جامعة الشارقة، وجامعة رأس الخيمة الطبية. كما تم تأسيس جامعة محمد بن راشد للطب والعلوم الصحيّة. وتم تأسيس مدينة دبي الطبية عام 2002، ومدينة الشيخ خليفة الطبية عام 2005. وحرصت المستشفيات والمدن الطبية في الدولة على تقديم خدمات وبأحدث الوسائل التكنولوجية.

تولي شركة أبوظبي للخدمات الصحية «صحة» أهمية كبيرة لكوادرها التمريضية، خاصة العاملين في هذا القطاع من أبناء الإمارات الذين تحرص «صحة» على استقطابهم للعمل في منشآتها، وتوفير كل سبل التدريب والتعلم والترقي في مجال عملهم.

وقالت عائشة المهري، مدير دائرة التمريض في «صحة» - بمناسبة اليوم العالمي للتمريض الذي يصادف 12 مايو من كل عام -، إن للعاملين في مهنة التمريض دوراً حيوياً في القطاع الصحي من خلال تواصل الممرضين المستمر والمباشر مع المرضى والمراجعين للمنشآت الطبية، فالفريق التمريضي الناجح والمتمرس إكلينيكياً يسهم إسهاماً فاعلاً في نجاح المنشأة الصحية.

وأضافت إن لدى شركة «صحة» كادراً تمريضياً متميزاً يصل عدده إلى 6963 ممرضة وممرضاً بينهم 163 ممرضة إماراتية، إذ تفتح شركة «صحة» أبواب منشآتها لجميع الشباب المواطنين من الجنسين للانضمام إلى الكادر التمريضي في «صحة»، وتخصص الموارد والإمكانيات التدريبية لأبناء الإمارات.

نماذج

وتزخر منشآت شركة «صحة» بنماذج مشرفة من بنات الإمارات اللائي اخترن هذا التخصص وقدمن وما زلن يقدمن الكثير في مجال عملهن لخدمة أبناء الإمارات والمقيمين على أرضها، ومنهن سكينة محمد علي الهاشمي، ممرض مسؤول في الخدمات الطبية في مدينة الشيخ خليفة الطبية إحدى منشآت شركة «صحة.«

والتي تدرس الدكتوراه في التمريض - الباطنية والجراحة في جامعة جورج واشنطن الأمريكية وحاصلة على ماجستير في التمريض - الصحة العامة من

جامعة الإمارات وماجستير آخر في القيادة والتطور المؤسسي من كلية أبوظبي.

وتعمل سكينة الهاشمي ضمن الكادر التمريضي لشركة صحة منذ 12 عاماً.. وأعربت عن حبها لعملها الذي يمكنها من مساعدة أبناء وطنها والمقيمين على أرضه وعبرت عن فخرها الكبير كونها ممرضة تشارك في نهضة الإمارات.

ومن الكادر التمريضي لدى «صحة» الممرضة نينا عون التي تتمتع بخبرة تصل إلى 35 عاماً وهي قابلة قانونية تعمل مديرة وحدة في مستشفى الكورنيش أحد منشآت شركة «صحة»، والتي أكدت أهمية مهنة التمريض وهو ما تجلى في جائحة كورونا. وحثت أبناء الإمارات من الجنسين على دراسة التمريض والعمل في هذه المهنة الإنسانية النبيلة، إذ تؤدي الكوادر التمريضية دوراً مهماً في توفير الرعاية الصحية عالية الجودة لأفراد المجتمع.

ومن الكادر التمريضي في «صحة» أيضاً تحرير إبراهيم الطل التي تعمل في مستشفى مدينة زايد التابع لمستشفيات الظفرة أحد منشآت «صحة» والتي التحقت بالعمل عام 2008 والتي عملت في قسم الأطفال الخدج لنحو 10 سنوات قبل أن تتولى مهمة تدريب الممرضات والممرضين في مستشفيات الظفرة ونقل خبراتها للممرضين الجدد.

شهد قطاع الخدمات الصحية في دولة الإمارات منذ عام 1971 قفزات نوعية وإنجازات كبيرة، تتناسب مع التحديات الصحية المتجددة، وتواكب الأنظمة العالمية بشهادة الخبراء الدوليين، ومنظمة الصحة العالمية، وتحتل دولة الإمارات المركز الأول عالمياً، في عدد المنشآت الصحية المعتمدة ومنها المستشفيات التي يحوز أكثر من 85 في المئة منها على الاعتماد الدولي وفقاً لتقارير اللجنة الدولية المشتركة لاعتماد المنشآت الصحية //JCI.

19مؤشراً

وتتصدر الإمارات، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، إقليم الشرق الأوسط، في 19 مؤشراً ومعياراً يتعلق بالتعامل مع مخاطر الصحة العامة، حيث حققت الدولة أعلى نسب في تقييم القدرات الأساسية للدول الأعضاء من خلال التقييم الخارجي المشترك.

ويعد القطاع الصحي، أكثر القطاعات نمواً في الإمارات، حيث يتوقع أن تصل نسبة النمو في الاستثمار بالقطاع الصحي إلى أكثر من 300 % خلال السنوات العشر المقبلة، كما يتوقع أن يرتفع إجمالي عدد أسرّة المستشفيات على امتداد الدولة ليصل إلى 14 ألف سرير بحلول نهاية عام 2020، مقارنة بنحو 8000 سرير في عام 2010.

معايير عالمية

وتتطلع الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 إلى تطبيق نظام صحي يستند إلى أعلى المعايير العالمية، كما تتطلع إلى ترسيخ الجانب الوقائي، وتخفيض معدل أمراض السرطان، والأمراض المتعلقة بنمط الحياة كالسكري والقلب، لتحقيق حياة صحية وعمر مديد.

وتسعى الأجندة الوطنية إلى تقليل مستوى انتشار التدخين، وتطوير جاهزية النظام الصحي للتعامل مع الأوبئة والمخاطر الصحية، لتكون دولة الإمارات الأفضل في جودة الرعاية الصحية بحلول 2021.

وبفضل الثقة الدولية المتنامية بقطاعها الصحي أصبحت دولة الإمارات ضمن أفضل الوجهات العالمية للسياحة العلاجية في العالم، حيث سجلت مبيعات السياحة العلاجية في الإمارات 12.1 مليار درهم في 2018 بنسبة نمو قدرها 5.5% مقارنة بالعام 2017، وذلك وفقاً لتحليل أجرته غرفة صناعة وتجارة دبي منتصف العام الماضي.

ولمواكبة التطور الذي يشهده القطاع الطبي العالمي توجهت وزارة الصحة ووقاية المجتمع، نحو الذكاء الاصطناعي والخدمات الطبية الرقمية، والاعتماد عليها بشكل متنامٍ وملحوظ، فضلاً عن جعلها حجر الزاوية في أي

تطوير وتحديث تجربه في أي مرفق طبي أو خدمة من خدماتها، ووضعت خطة شاملة لدمج الذكاء الاصطناعي 100% في الخدمات الطبية.

ذكاء اصطناعي

وتسعى الوزارة، إلى استخدام الذكاء الاصطناعي، في أكثر من 100 مرفق طبي تابع لها موزعة على الإمارات، ابتداء من دبي ووصولاً إلى الفجيرة.
وفي دبي، بلغ عدد المنشآت المرخصة في هيئة الصحة ما يقارب 3,400 منشأة، منها 237 جديدة تم ترخيصها في 2020، بينها: 77 عيادة خارجية، ومستشفى واحد، و71 صيدلية، و13 مركزاً لإعادة التأهيل، ومركز جراحة لليوم الواحد.

تطوير

تسعى هيئة الصحة بدبي لتعزيز وتطوير منظومة التراخيص الطبية، وتسهيل الحصول عليها بشكل إلكتروني اعتماداً على توظيف التقنيات الحديثة بما في ذلك تقنية الذكاء الاصطناعي لجعل النظام أكثر مرونة وفاعلية واستجابة لمتطلبات واحتياجات المتعاملين والمستثمرين على مدار الساعة بما في ذلك الأطباء، وأطباء الأسنان، والتمريض، والمهنيون الصحيون المساعدون، والعاملون في قطاع الرعاية الصحية بشكل عام.
الامارات الاولى عالميا في القطاع الصحي باعتماد 21 منشأة
أعلنت اللجنة الدولية المشتركة لاعتماد المنشآت الصحية JCI أن دولة الإمارات استحقت عن جدارة المرتبة الأولى عالمياً في عدد المرافق والمنشآت الطبية الحاصلة على الاعتماد الدولي، بعدد تجاوز 213 منشأة صحية، ونجحت وزارة الصحة ووقاية المجتمع في الحصول على الاعتماد الدولي لشبكة من 16 مركزاً صحياً في رأس الخيمة دفعة واحدة بعد التحقق عبر لجان خاصة من تطبيق معايير شهادة اللجنة الدولية المشتركة لاعتماد

المنشآت الصحية JCI في الريادة والحلول المبتكرة، حيث التزمت المراكز الصحية بتطبيق أفضل الممارسات العالمية من ناحية جودة الخدمة السريرية وسلامة المرضى وأطقم العمل وفق أفضل المعايير والبروتوكولات المعتمدة عالمياً ونتائج الرعاية الإكلينيكية، استمراراً لحصد الإنجازات الفريدة والأرقام القياسية وتحقيقاً لتطلعات رؤية الإمارات 2021 و في إطار ترسيخ مكانتها الريادية على خريطة التنافسية العالمية وتبوئها مراكز الصدارة في العديد من التقارير والمؤشرات العالمية.

في هذا الإطار أكد عبد الرحمن بن محمد العويس وزير الصحة ووقاية المجتمع أن استراتيجية دولة الإمارات ترتكز على تحدي المستقبل وجعل مؤسساتنا الحكومية بيئة جاذبة للمستقبل من خلال بناء نماذج مستقبلية ضمن الاستراتيجيات الحكومية في وجهتنا الفريدة نحو مئوية الإمارات 2071 تؤسس لاقتصاد معرفي تنافسي يرسخ الإنجازات المستدامة، وبناء قدرات وطنية تقود قاطرة الإنجازات لتضع الدولة على الخريطة العالمية على مستوى الرعاية الصحية بمعايير اعتماد دولية.

ولفت إلى حرص القيادة الرشيدة على تسخير أفضل الإمكانات والموارد لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة 2030 وتطوير نظام صحي يستند إلى أعلى المعايير العالمية نحو تحقيق رؤية الإمارات 2021 للوصول إلى مصاف الدول الأكثر ابتكاراً في العالم تطبيقاً للرؤية الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله.

إنجاز متميز

من جانبه أثنى الدكتور محمد سليم العلماء وكيل وزارة الصحة ووقاية المجتمع على هذا الإنجاز المتميز وأكد أن الابتكار هو رأس مال المستقبل

المستدام لدولة الإمارات وأن وزارة الصحة ووقاية المجتمع ماضية في تعزيز القدرات التنافسية لقطاع الرعاية الصحية في الدولة وتحقيق الاستدامة في الخدمات الصحية وتحقيق الأمن الصحي من خلال وضع السياسات والإجراءات والبروتوكولات الطبية وأفضل الممارسات وتطبيق معايير الاعتماد الدولي للارتقاء بالخدمات المقدمة في المؤسسات الصحية، وتعزيز سلامة المرضى في الدولة من خلال تبني الاستراتيجيات القائمة على الأدلة لضمان شفافية عمل المرافق الصحية أثناء عملية الاعتماد وتطبيق المعايير الدولية.

وأشار إلى أن نسبة المنشآت الصحية الحاصلة على الاعتماد الدولي هي إحدى المؤشرات الوطنية، وتشير الأرقام إلى وجود تطور إيجابي سريع بخصوص هذا المؤشر، حيث إن عدد المنشآت الصحية الحاصلة على الاعتماد الدولي في العام 2008 كانت 11 منشأة وارتفعت بشكل متسارع لتبلغ 213 منشآة صحية معتمدة دولياً، مما يؤكد أهمية هذا المؤشر وجدية وزارة الصحة ووقاية المجتمع في التعامل مع هذا المؤشر لما له من أثر إيجابي في تحسين الخدمات الصحية وجودتها في الدولة، حيث يهدف التوجه الحكومي إلى حصول جميع المنشآت الصحية في دولة الإمارات على الاعتماد الدولي في العام 2021.

مبادرات ريادية

ومن ناحيته أوضح الدكتور حسين عبد الرحمن الرند الوكيل المساعد لقطاع المراكز والعيادات الصحية أن اهتمام القيادة الرشيدة في الدولة بمعايير الجودة والمنافسة على المراكز المتقدمة عالمياً، وتوفير الإمكانات وإطلاق الاستراتيجيات والمبادرات الريادية أسهم بتعزيز ثقافة الجودة في الرعاية الصحية وكيفية التغلب على التحديات وتوضيح الأسس والوسائل لضمان أقصى قدر من الامتثال من مقدمي الرعاية الصحية للمعايير

الدولية بهدف ضمان استدامة تعزيز الجودة وسلامة المرضى في الدولة والتركيز على الجانب الوقائي واتباع السياسات والبرتوكولات الطبية.

وأكد أن هذا الإنجاز المتميز سينعكس إيجابياً على تقديم أفضل الخدمات العلاجية والتشخيصية وتحسين كفاءة المنشآت الصحية للوزارة بعد مطابقتها للمعايير الموضوعة التي تشمل كافة النواحي الطبية والفنية والإدارية وتسهيل وصول المرضى إلى المواعيد والخدمات الصحية ومشاركتهم بالعملية العلاجية بشكل فاعل بالإضافة إلى ترسيخ وتعزيز المنافسة الإيجابية بين المؤسسات الصحية لتجويد الخدمات الطبية وتوطين ثقافة التميز في منشآت الوزارة.

سلامة المرضى

وأوضح الدكتور يوسف محمد السركال الوكيل المساعد لقطاع المستشفيات أن معايير اللجنة الدولية المشتركة للاعتماد الدولي، تشمل كافة الجوانب التي تخص سلامة المرضى وتجربتهم أثناء تلقيهم الرعاية الصحية الأولية في هذه المراكز، حيث إن هذه المعايير مصممة بطريقة متناسقة مع مجالات تقديم الرعاية الصحية للمرضى في مراكز الرعاية الصحية الأولية، والتي تشمل؛ سلامة المرضى، إشراك المجتمع في الرعاية الصحية، تقييم المرضى وتشخيصهم وتعليمهم، الإدارة العليا ومسؤولياتها، مكافحة العدوى، الجودة والتحسين المستمر، الموارد البشرية وتقييم الموظفين، سلامة المنشآت الصحية والأجهزة الطبية، إدارة الملف الطبي والمعلومات الصحية.

إنجازات صحية ومبادرات نوعية في دولة الإمارات

تضع دولة الإمارات العربية المتحدة جل اهتمامها في توفير أفضل الخدمات الطبية للمواطن والمقيم على أرضها، وهي لا تدخر جهداً في سبيل الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية بما فيها الخدمات التخصصية انطلاقاً من الاهتمام بالإنسان الذي يعتبر الثروة الحقيقة لأي مجتمع. العام 2017 كان حافلا بالانجازات والمبادرات النوعية في الحقل الصحي سواء على مستوى وزارة الصحة ووقاية المجتمع، او على مستوى القطاع الصحي الخاص والمستوى المرموق الذي تقدمه مستشفيات الدولة كافة، او لجهة افتتاح العديد من المستشفيات الجديدة والتوسع في الخدمات الطبية؛ ولعل الأهم هو التركيز على الجانب التكنولوجي حيث حفل العام 2017 بالانجازات التكنولوجية على ارض الإمارات من حيث استخدام الروبوت في العمليات والمناظير او من حيث الصيدلية الذكية، وأخيرا وليس آخرا، عزم وزارة الصحة ووقاية المجتمع تحويل غرف المرضى الى غرف ذكية .

دور رائد لوزارة الصحة ووقاية المجتمع

لقد كان لوزارة الصحة ووقاية المجتمع الدور المميز والرائد في تحقيق قفزات نوعية على مستوى القطاع الطبي في دولة الإمارات، بفضل مواصلتها مسيرة التقدم والرقي في ظل ما توليه القيادة من اهتمام بالغ في صحة المجتمع من حيث توفير مقومات الرعاية الصحية التي تلبي احتياجات المواطن والمقيم على ارض الدولة من خلال رؤية مستقبلية تتماشى مع ما تعيشه دولة الإمارات اليوم من تطور وازدهار. فحققت الوزارة في هذا الشأن الكثير من الانجازات في سائر التخصصات وسخرت الإمكانات كافة في سبيل تقديم أرقى الخدمات الطبية.

وقد تم افتتاح مستشفيات وعيادات جديدة لخدمة أفراد المجتمع؛ ومن هذه المستشفيات مستشفى النساء والولادة والأطفال التابع لمستشفى

القاسمي في الشارقة والعيادات الخارجية كمرحلة أولى للتشغيل في مستشفى عبدالله بن عمران للنساء والولادة ومركز الثلاسيميا ومركز غسيل الكلى في إمارة رأس الخيمة وافتتاح عيادتين لتقديم خدمات الصحة النفسية في كل من مستشفى القاسمي في الشارقة ومستشفى البراحة في دبي حيث يجرى العمل على تفعيل الخدمة في بقية مستشفيات الوزارة.

استخدام الروبوت في مستشفيات الدولة

على صعيد التكنولوجيا الطبية الروبوتية، سجلت دولة الإمارات انجازات رائدة على مستوى تطبيق تقنيات الجراحات والمناظير الروبوتية عبر استخدام الروبوت الآلي "دافنشي" في عمليات جراحة القلب والمسالك البولية والجراحة العامة واستخدام تقنية Corindus/Corpath 200 في إجراء عمليات القسطرة القلبية وعلاج الخلل في كهربائيات القلب. من ضمن الانجازات في هذا المجال أيضا افتتاح الصيدلية الروبوتية الذكية في مستشفى الفجيرة في إمارة الفجيرة والتي تتميز بسرعة عالية تصل بين 8 إلى 12 ثانية لصرف الدواء الواحد وصرف حتى ألفي علبة دواء في الساعة الواحدة نظرا لاحتواء الصيدلية على أربعة روبوتات بمعدلات صرف تفوق الـ 400 ألف صرف دوائي سنويا. ويتم العمل حاليا على تطبيق مبادرة بالصيدلية الذكية في مستشفيات الوزارة كافة.

كما حصلت الوزارة على العديد من الجوائز العالمية ضمن قطاع المستشفيات أهمها جائزة "هيمس الشرق الأوسط وإلسيفير" والتي توفر منصة عالمية للإعتراف بالإنجازات والابتكارات المتميزة في استخدام المعلومات الصحية والتكنولوجيا لتعزيز رعاية المرضى والسلامة وتمنح سنويا عبر تنافس المشاركين من قارات آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأوروبا وجائزة "أفضل لوحة إلكترونية لنظام ذكاء الأعمال اللامحدود" متفوقة بذلك على أكثر من / 100 / مشروع مشارك من جميع أنحاء العالم بجانب جائزة "أفضل استخدام تكنولوجيا المعلومات

والتطبيقات لدعم الخدمات الإكلينيكية." فضلا عن حصول الوزارة على الملكية الفكرية للتطبيق الإلكتروني الذكي لإدارة الأسرة بالمستشفيات "مرصد ". وأطلقت الوزارة في هذا الإطار"التطبيق الذكي لدليل الأدوية الموحد" وطورت لوحة المؤشرات وشاشة العرض التفاعلية لبيانات المستشفيات ومؤشرات الأداء.

ومن منطلق الحرص على بناء الشراكات الإستراتيجية على كل المستويات المحلية والإقليمية والعالمية وتعزيز العلاقة مع القطاع الخاص لضمان مواكبة التطورات السريعة في القطاع الصحي، تم تعهيد الخدمات الخاصة بمنشآت وزارة الصحة ووقاية المجتمع وخدمات الطوارئ في مستشفى القاسمي في الشارقة لشركة "إنترهيلث كندا" و خدمات المختبرات لشركة "بيور هيلث" وخدمات الأشعة لشركة أبوظبي الدولية للخدمات الطبية .

كما أطلقت الوزارة "جائزة المستشفيات الصديقة للتمريض " ضمن معايير دولية وجائزة "سلمى للإبتكار التمريضي" نسبة إلى الممرضة سلمى الشرهان أول ممرضة مواطنة في دولة الإمارات حيث تستند الجائزة على تكريم المتميزين من هيئة التمريض على أسس ومعايير الإبداع والابتكار وإعداد تطبيق ذكي حول مهنة التمريض بهدف الترويج لمهنة التمريض بطرق مبتكرة لفئة الطلاب وأفراد المجتمع.

وتضمنت أهم المشاريع التي أطلقتها الوزارة خلال 2017 مشروع "إم جين" بالشراكة مع معهد الشيخ زايد والمعهد الوطني لطب الأطفال في العاصمة الأمريكية واشنطن وهو إحدى التقنيات الذكية التي تمكّن من تقييم وتشخيص الطفل مباشرة بعد ولادته للكشف عن الأمراض الوراثية وبيان مدى إصابته بأي خلل جيني من عدمه دون الحاجة لعمل أية اختبارات للدم أو تحاليل متخصصة، إضافة إلى مشروع "ستيث إيد" بالشراكة مع معهد الشيخ زايد والمعهد الوطني لطب الأطفال في واشنطن والذي يتضمن استخدام سماعة طبيب متصلة بجهاز هاتف ذكي عالي الجودة والدقة

حيث تمكن التقنية الأطباء من تشخيص واكتشاف وجود أي خلل في نبضات قلب المولود.

كما شهدت المناطق الطبية التابعة لوزارة الصحة ووقاية المجتمع تطورات تقنية ساهمت في تعزيز الرعاية الطبية للمرضى حيث حققت " منطقة عجمان الطبية " تحولا إلكترونيا لجميع معاملات التراخيص الطبية في إدارة المنطقة وتم إنشاء "محطة السعادة" في إدارة الطب الوقائي ضمن المسرعات الحكومية؛ بينما شهدت "منطقة دبي الطبية " افتتاح مستشفى الأمل للصحة النفسية في الروية ومركز "تيكوم" للياقة الصحية.

أول مركز لعلاج السرطان بـ"البروتون" في الشرق الأوسط

في أواخر العام الماضي، بدأت الإمارات في تنفيذ أول مركز لعلاج السرطان بتقنية "البروتون" في منطقة الخليج والشرق الأوسط ليكون الأول في المنطقة العربية والشرق الأوسط، ومن المقرر الإنتهاء من تنفيذ المشروع واستقبال المرضى في الربع الأخير من هذا العام. المركز الجديد من شأنه أن يمنح الكثير من الآمال لمرضى السرطان، خصوصا وأن تقنية البروتون أثبتت نجاحا كبيرا في علاج الأورام، اذ تصل نسبة الشفاء باستخدام هذه التقنية إلى معدلات عالية جدا. سوف يسهم هذا المشروع في تعزيز مكانة الإمارات كوجهة متميزة للسياحة العلاجية في المنطقة، إذ من المقرر أن يستقبل المرضى من الدولة وخارجها، حيث أنه يأتي ضمن مشروعات صحية ضخمة تقرر تنفيذها في منطقة الباهية في أبوظبي، لتقديم خدمات علاجية متطورة للأمراض المزمنة والخطرة بأحدث التقنيات، من بينها مستشفى متكامل، ومركز لزراعة الخلايا الجذعية. المركز سيقدم الخدمات العلاجية لحوالى 1300 مريض سنويا من الدولة وخارجها، حيث أن تقنية البروتون تتميز بأنها تصيب الخلايا السرطانية، من دون أن تسبب تلفا للخلايا والأنسجة المحيطة بها. ومن المقرر أن يتولى المركز تدريب مجموعة أطباء من مواطني الدولة على استخدام تقنية "البروتون" في الولايات

المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. كما سيوفر المركز تقنية "سايبر نايف" او نظام "التصحيح الفائق السرعة" الذي سيعمل جنبا إلى جنب مع العلاج بتقنية "البروتون". وسيقدم المركز خدمات العلاج الكيماوي، والعلاج الإشعاعي، إضافة إلى برامج للرعاية الشاملة، التي تتضمن الرعاية النفسية والجسدية للمريض، ما يجعل المركز الجديد منشأة طبية فريدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط.

إعتمادات دولية

وتمتد النجاحات والانجازات الى ما هو خارج حدود الدولة من خلال حصول المراكز التخصصية في طب الأسنان على الاعتماد الكندي الماسي لتكون أول مؤسسة صحية في العالم خارج كندا تحصل على هذا الاعتماد الرفيع، بالإضافة الى شهادة الآيزو 9001:2015 «من قبل مؤسسة «تي يو في إنترسرت» الألمانية الدولية المتخصصة في تدقيق النظم الإدارية وإصدار الشهادات وفقا لمعايير منظمة «الآيزو» الدولية.

الطب الوقائي

لقد كان لوزارة الصحة ووقاية المجتمع الدور الأساس في تطوير قطاع مختبرات الطب الوقائي، حيث شهد العام 2017 توفير نظام حديث لمختبر الطب الوقائي في الشارقة للكشف عن الأمراض المعدية وإجراء الفحوصات المخبرية لإصدار شهادات اللياقة الطبية وتزويده بأحدث الأجهزة والتقنية الخاصة بالمختبرات الطبية، من حيث الجودة والأداء وربطه بحوسبة النظام الرئيسي لإدارة الطب الوقائي وإنشاء عيادات مكافحة الدرن في مراكز الطب الوقائي. كما تم إطلاق مبادرة "مبروك مايك" التي تتضمن مجموعة من الخدمات المشتركة بين عدة وزارات وهيئات في الدولة يتم

بموجبها إصدار جميع الوثائق الثبوتية للمولود الجديد خلال زيارة واحدة من أصل سبع زيارات عن طريق خدمات إلكترونية متكاملة وإدراج لقاح الجدري المائي في برنامج الصحة المدرسية كجرعة ثانية وإدراج الجرعة الثانية من لقاح الجدري المائي بالبرنامج الوطني للتحصين لفئة طلبة المدارس من عمر / 5 إلى 6 / سنوات بالتعاون مع الهيئات الصحية بالدولة.

الرعاية الصحية الأولية

الرعاية الصحية الأولية كان لها النصيب الوافر من التطورات في العام المنصرم، حيث حققت الوزارة إنجازات طبية نوعية شملت إطلاق الخطة الوطنية للأمراض غير السارية والتي ترتكز على تبني تدخلات فاعلة مبنية عل أسس علمية لتحقيق خفض عوامل الإختطار المسببة للأمراض غير السارية ونسبة الوفيات والأمراض الناتجة عنها وإطلاق الخطة التشغيلية الوطنية للأمومة والطفولة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والهيئات الصحية في الدولة، وذلك استرشادا برؤية وأهداف الإستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة 2017-2021 بهدف الوصول الى أفضل مستوى صحي للأمهات والأطفال في الدولة بجانب التوسع في مبادرة "إطمئنان" للفحص الدوري الشامل والكشف المبكر عن أمراض السرطان، لتغطي نسبة 71 في المائة من المراكز الصحية والتوسع في خدمات عيادات الأمراض غير السارية في 27 مركزا صحيا بهدف تقديم خدمات علاجية ووقائية لأمراض السكري وارتفاع ضغط الدم والدهون إضافة إلى أمراض الجهاز التنفسي المزمن ومتابعة الأشخاص الأكثر خطورة للإصابة بأمراض القلب والشرايين.

القطاع الصحي الخاص والعام... شراكة مميزة

فتحت دولة الإمارات آفاقاً أوسع في مختلف المجالات أمام القطاع الخاص، الذي يعتبر شريكاً رئيسياً للقطاع الحكومي، حيث أن القطاعان العام والخاص يتشاركان في توفير خدمات طبية عالية الجودة، إذ ان دولة الإمارات تدرك أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الصحي الخاص كشريك أساسي في تقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين، والتكامل بين القطاعين العام والخاص يأتي في إطار تطوير مستوى الخدمات الصحية.

فالقطاع الصحي الخاص يقوم بدور فاعل ومميز على أرض دولة الإمارات، حيث يوجد سلسلة من المستشفيات والمراكز الطبية التي توفر خدمات صحية متكاملة وتخصصية من خلال المنشآت المتميزة والكوادر الطبية ذات الكفاءة والخبرة، من دون أن نغفل عن توافر أحدث المعدات والأجهزة الطبية للتشخيص والعلاج. كما تمكنت دولة الإمارات، بما توفره من تسهيلات، أن تستقطب أفضل المراكز الطبية العالمية للمشاركة في إدارة المنشآت الصحية وتشغيلها وفق أعلى المستويات العالمية؛ ما يسهم في تعزيز وتطوير مستوى الخدمات المقدمة في الإمارة.

الصيدلية الذكية

من ضمن انجازات العام 2017 في الحقل الصحي، قامت هيئة الصحة في دبي بتدشين أول روبوت من نوعه في الشرق الأوسط، يعمل على صرف الدواء من دون تدخل بشري في مستشفيات راشد، حيث يعمل الروبوت بقدرات كبيرة وتقنيات عالية تقوم بصرف اثنا عشر وصفة طبية في أقل من دقيقة، كما أن الروبوت يستطيع تخزين أكثر من خمسة وثلاثين ألف علبة دواء عن طريق باركود خاص لكل علبة. يتم صرف الأدوية عن طريق

ضغطة زر من دون حدوث أي احتمالات لأي أخطاء، وتعد الصيدلية الذكية واحدة من الحلول السحرية لحماية المرضى من أخطاء صرف الأدوية، فهي تشبه ماكينات الصراف الآلي للأموال وبيع المشروبات وغيره. من مميزات الصيدلية الذكية حماية المرضى من حدوث أي أخطاء طبية، كما توفر عناء الإنتظار الطويل أمام الصيدليات وتوفير الوقت، ويمكن لهذا الروبوت من خلال الذكاء الإصطناعي عالي المستوى أن يفرق بين صرف علب الأدوية الكاملة وبين الأدوية التي تم وصفها بحبات محددة، حيث أنه يعد واحد من أهم التحويلات التي تعمل على تعميم الأساليب الذكية على الخدمات، والتطبيق يعمل على تقديم كافة الخدمات بجودة عالية، فهو يمثل آخر ما جادت به التقنيات الحديثة والطرق الذكية، في المجال الطبي بوجه عام وفي مجال الصيدلة بوجه خاص.

غرف المرضى الذكية

تماشيا مع التطورات التكنولوجية في القطاع الصحي ومواكبة منها لتطوير الخدمات الطبية، عزمت دولة الإمارات الى اعتماد غرف ذكية للمرضى ضمن خطة عمل بدءا من مطلع العام الحالي. مشروع «غرف المرضى الذكية» سوف يسهم في رفع مستوى الرعاية الصحية المقدمة للمرضى من حيث توفير طرق ذكية للتواصل مع مقدمي الخدمة والجهات الأخرى. سيتم توفير نظام ترفيهي وتعليمي مخصص للمريض، واستخدام وسائل تواصل حديثة لتنبيه الطاقم الطبي بحالة المريض. ويتضمن المشروع ربط الأجهزة الطبية في غرفة المريض إلكترونياً مع ملف المريض، بالإضافة إلى تعزيز تجربة المريض باستخدام نظام ترفيهي، وهو ما يعني خلق تجربة سلسة للطاقم الطبي ومرفهة للمريض. وسوف تتوافر في غرف المرضى الذكية التقنيات المتطورة والحديثة لتحسين طرق العلاج والرعاية الطبية؛ كما

سيتم ربط الجانب التقني بالجانب الطبي وتحسين سير العمل بين الطاقم الطبي.

مؤتمرات ومعارض طبية على مدار العام

تتبوأ دولة الإمارات مكانة مرموقة على خارطة المعارض والمؤتمرات الطبية العالمية والدولية التي تستضيفها والتي باتت نقطة مهمة لإطلاق الانجازات منها نظرا لاستقطابها كفاءات عالمية. تلك المعارض باتت اليوم محطة مهمة للكثير من الشركات الطبية لإطلاق ابتكاراتها، وكذلك مكان مهم لتلاقي الأطباء والعلماء وتبادل الخبرات، وذلك في إطار حرص القيادة وسعيها لمواكبة المستجدات العالمية في سائر التخصصات الطبية. من ايجابيات المعارض والمؤتمرات الطبية التي تقام على ارض دولة الإمارات طوال أيام السنة هي قدرتها على مواكبة التقدم العلمي والتقني المذهل الذي تشهده مختلف العلوم الطبية، خاصة وان المستجدات والمتغيرات العالمية تستدعي من الأطباء سرعة الاستجابة لها ومتابعة تقدمها السريع لتقديم مستويات متميزة من الخدمات العلاجية للمرضى. إن دولة الإمارات اليوم تستشرف آفاق المستقبل لتطورات التخصصات الطبية من خلال الاطلاع على التجارب الناجحة ودعم التدريب والتعليم المستمر للأطباء في مختلف التخصصات الطبية لضمان تقديم أفضل مستويات الرعاية الصحية المتكاملة والمتماشية مع المعايير العالمية في هذا المجال، وبما يساهم في تحقيق الأمن الصحي والتنمية المستدامة.

فقد أدركت الدولة أن المؤتمرات هي نقطة إرتكاز لتبادل الأفكار وتلاقي الخبرات والوصول إلى نتائج جيدة وتقديم أفضل الخدمات الطبية عبر متابعة التطورات العلمية والطبية الحديثة على مستوى العالم لتعزيز وتحسين الخدمات في هذا القطاع والتي تهدف إلى رفع مستوى الخدمات العلاجية وتطويرها لتواكب أحدث ما تمتلكه الدول المتقدمة. كما أن المؤتمرات الطبية تسعى إلى تطوير مقومات البحث العلمي وتعزيز

الاستفادة من العلماء في المهجر لتحسين القطاع الصحي في الدول العربية وإمكانات التخصص الطبي.

الرعاية الصحية في الإمارات أولوية حكومية تدعم جاذبية القطاع استثماريا

أكد مسؤولو شركات عالمية ومحلية متخصصة في قطاع الرعاية الصحية أن ما يتمتع به القطاع من أولوية ضمن الاستراتيجيات والميزانيات الحكومية على المستويين المحلي والاتحادي في الإمارات يعزز الجاذبية الاستثمارية للقطاع، ويحفز الارتقاء بجودة وكفاءة الخدمات الطبية، حيث خصصت الميزانية الاتحادية لعام 2019 مبلغاً وقدره 4.4 مليارات درهم للإنفاق على قطاع الرعاية الصحية، أي ما يشكل 7.3% من إجمالي الميزانية. وذلك بهدف تطوير قطاع الصحة وتقديم أفضل الخدمات الطبية، فيما تنص الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 على تطبيق نظام صحي يستند إلى أعلى المعايير العالمية، حيث ستعمل الدولة وبالتعاون مع كافة الهيئات الصحية بالدولة على اعتماد كافة المستشفيات الحكومية والخاصة، وفق معايير وطنية وعالمية واضحة من ناحية تقديم الخدمات وجودة وكفاية الكادر الطبي.

توقعت دراسات متخصصة بأن يصل حجم سوق الرعاية الصحية في الإمارات بحلول 2020 إلى 71.56 مليار درهم، منهم قرابة 44.4 مليار درهم على الرعاية من قبل العيادات الخارجية للمستشفيات والمرافق الصحية بالدولة، ونحو 27,5 مليار درهم للأقسام الداخلية (التنويم) بالمستشفيات بمختلف أنواعها وأحجامها، وذلك بحسب دراسة صادرة عن مجموعة «ام بي اف» الإماراتية.

معايير عالمية

أكد إيلي شايلوت، الرئيس التنفيذي لشركة «جنرال إلكتريك للرعاية الصحية» في أسواق النمو الشرقية أن رؤية الإمارات 2021 وضعت خطة شاملة ودقيقة تهدف إلى اعتماد أعلى المعايير العالمية في الأنظمة الطبية، تقوم على التعاون بين مختلف الهيئات الحكومية والقطاع الخاص للارتقاء بممارسات الرعاية الصحية إلى مستويات عالمية، تضع المريض أولاً، وتشمل تطوير الخدمات والكوادر الطبية والمنشآت، بهدف ترسيخ مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة الرائدة في جودة الرعاية الصحية بحلول عام 2021.

كما يعتبر تطوير القطاع الطبي من المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للابتكار، التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله.

وأكد شايلوت أنه وبفضل هذه المقومات، توفر الإمارات بيئة جاذبة للاستثمارات الموجهة نحو تطوير قطاع الرعاية الصحية، ولا سيما بالنسبة للشركات التي تركز على الابتكار وتطوير الحلول التقنية والرقمية التي تتضمن مزايا ملموسة على مستويات عدة، تشمل الكفاءة التشغيلية، وتحسين النتائج المحققة للمرضى، وتزويد الأطباء والخبراء المعنيين بالأدوات التي تتيح لهم تقديم خدمة أكثر سرعة، وتشخيص الأمراض في مراحل مبكرة تتيح توفير خيارات علاجية أكثر فعالية.

وحول أبرز التي تواجه القطاع قال شايلوت: تعاني المنطقة من استمرار ارتفاع عدد الإصابات بالأمراض الناجمة عن أساليب الحياة غير الصحية، مثل السكري والبدانة والأمراض القلبية والوعائية، الأمر الذي يتسبب بأعباء مالية كبيرة على قطاع الرعاية الصحية.

وتبرز من هذا المنطلق أهمية المبادرات التوعوية التي يجب ألا تقتصر على الهيئات والمؤسسات الحكومية المعنية، بل وأن تشمل أيضاً تفعيل دور القطاع الخاص على صعيد توعية جميع فئات المجتمع بسبل الوقاية من هذه الأمراض، وضرورة إجراء الفحوصات الدورية للكشف المبكر عن أية إصابات، واتباع أساليب حياة صحية.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب التركيز على التحول الرقمي في المجال الطبي، للاستفادة من التقنيات والأدوات الحديثة والذكاء الاصطناعي في تسريع عمليات التشخيص ورفع الكفاءة التشغيلية وتسهيل وصول أعداد أكبر من المرضى إلى أفضل خدمات الرعاية، بالتزامن مع خفض التكاليف.

قفزات نوعية

ولفت شايلوت إلى أن اعتماد مجلس الوزراء الميزانية الاتحادية لعام 2019 والتي خصصت 4.40 مليارات درهم منها للإنفاق على قطاع الرعاية الصحية يدعم مواصل تحقيق قفزات نوعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، تجعله في مصاف الأفضل في العالم، ولفت إلى أن الاستراتيجية الوطنية للدولة تشجع الابتكار لتقديم خدمات صحية وعلاجية تعتمد على أحدث التطورات التكنولوجية، بالإضافة إلى تطوير الصناعات الدوائية والتقنية والحيوية، وتفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال الأبحاث الطبية.

وأضاف: بالنسبة لنا، فإننا حريصون دائماً على تزويد مختلف المنشآت الطبية العامة والخاصة في الدولة بأحدث الأجهزة والأدوات والحلول التي تساهم في تحقيق الأهداف التنموية الوطنية لقطاع الرعاية الصحية في الدولة، ولا سيما تلك المتعلقة بالتقنيات الرقمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي التي تحظى باهتمام كبير في المرحلة الراهنة، بالنظر إلى الفوائد الكبيرة التي تساعد في تحقيقها لجميع المعنيين.

ومن المتوقع أن تصل القيمة السوقية للذكاء الاصطناعي في قطاع الرعاية الصحية إلى 6.6 مليارات دولار في 2021، حيث يقول 39 في المئة من المسؤولين التنفيذيين في القطاع إنهم يستثمرون في الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وأدوات التحليل الاستباقية.

وتعليقاً حول أبرز الفئات الفرعية لقطاع الرعاية الطبية في الإمارات التي تزخر بفرص استثمارية قال شايلوت: في ضوء التركيز الحكومي على الاستراتيجيات التنموية القائمة على الابتكار والتحول الرقمي، فإن قطاع التقنيات الرقمية الطبية وحلول الذكاء الاصطناعي يحفل بالفرص الاستثمارية التي تعود بفوائد هامة على جميع المعنيين، بدءاً من الهيئات الحكومية الطبية، ومروراً بمنشآت الرعاية العامة والخاصة، ووصولاً إلى الأطباء والمرضى.

وأضاف: نتطلع إلى مواكبة احتياجات مزودي خدمات الرعاية الصحية من خلال حلولنا الرقمية وتجهيزات التشخيص المتقدمة التي تعتبر خيارات مثالية لتحقيق أفضل النتائج للمرضى في ضوء توجهات المنطقة للارتقاء بقطاع الرعاية الصحية عبر الاستثمار في التقنيات الفائقة.

ولفت شايلوت إلى أن تعزيز الأنظمة الرقمية في المستشفيات والبنى التحتية للقطاع سيساهم بدور هام في توفير خدمات طبية أكثر سرعة وكفاءة.

ومن خلال الاستفادة من البيانات الضخمة لتعقب الحالات وتحسين الحلول العلاجية المتاحة وتنظيم تدفق المرضى واستخدام المعدات في المستشفيات، فإن تعزيز الكفاءة بنسبة 1 في المئة فقط سيؤدي إلى تحقيق وفورات مادية كبيرة.

وقمنا بتطوير حلول تحليل البيانات لتكون مرتكزاً لإدارة التغيير وتطوير العمليات التشغيلية، مما أدى إلى تحقيق تحسينات ملموسة بالنسبة لعملائنا.

وتمتلك "جنرال إلكتريك" إمكانات كبيرة على المستويين الإقليمي والعالمي، مما يؤهلها لمساعدة شركات الرعاية الصحية في تنفيذ خططها للتحول الرقمي من جانبه أكد فادي صالح، مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «هيومن سكيل»، أن الإمارات تعتبر من أكثر دول المنطقة تقدماً في قطاع الرعاية الصحية، إذ تحتضن مجموعة فائقة التطور من المستشفيات والمراكز الطبية عالمية المستوى، وكوادر بشرية رفيعة المهارة.

كما تعدّ دولة الإمارات مركزاً استراتيجياً في غاية الأهمية في قطاعات الاقتصاد والسياحة، علاوة على مكانتها وجهة عالمية للسياحة العلاجية في الوقت الراهن وفي المستقبل.

ولفت صالح إلى بعض التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي، والتي تتلخص في جودة الخدمة المقدمة للمرضى، ولا يمكن بالطبع التصدي لهذا التحدي سوى بتبني عملية مراقبة صارمة للخدمات المقدمة في القطاع الصحي لضمان استمرار نموه وازدهاره.

وأوضح صالح أن «هيومن سكيل» بدأت عملها في الدولة منذ ثلاث سنوات، وكانت حصتنا السوقية آنذاك تبلغ 1% فقط، وقد حققنا نمواً كبيراً بوصول حصتنا السوقية اليوم إلى 30% تقريباً.

ونتطلع قدماً نحو المستقبل للارتقاء بهذه النسبة لتصل إلى نحو 70% أو 80%، لنحقق أكبر تغطية لأسواق الدولة بما نمتلكه من منتجات لا تضاهى ننفرد بها عن الشركات الأخرى التي تعمل في قطاع الرعاية الصحية.

ولفت إلى أن الشركة تجري حالياً دراسة في قطاع الرعاية الصحية تشمل المراكز الطبية، وتتناول احتياجاتها وسبل تلبيتها على أكمل وجه ممكن.

وفي ضوء هذه الدراسة، سيمكن تحديد المنتجات التي يحتاجها القطاع، وما يمكن للشركة إضافته للارتقاء بمستويات الرعاية الصحية في الدولة.

وبدوره أكد مكارم بترجي نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة مستشفيات السعودي الألماني مؤسس ورئيس شركة هومانيا كابيتال المتخصصة في

الاستثمار بقطاع الرعاية الصحية أن دولة الإمارات تمثل بيئة مزدهرة ومركزاً نشيطاً يوفر العلاجات المتقدمة للمرضى من جميع بلدان الشرق الأوسط وعدد كبير من بلدان أفريقيا، لكن الرعاية الصحية فيها ما زالت بحاجة لقطع أشواط إضافية للتقدم حتى تصبح في مصاف مستوى الرعاية الصحية المتوفر في مناطق أخرى مزدهرة على هذا الصعيد.

وأضاف: في إطار التزامنا بدعم الجهود الحكومية في دولة الإمارات على تضييق هذه الفجوة، ومواكبة منا للأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة ورؤية 2021 التي تسعى إلى الحد من معدل الإصابة بالسرطان في المجتمع الإماراتي ومعدلات الأمراض الأخرى المرتبطة بأسلوب الحياة، مثل مرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية، نتجه بمبادراتنا الاستثمارية نحو الرعاية والطب الوقائي بصفته من العناصر الأكثر حيوية وأهمية في خططنا لنشر مراكزنا الطبية وفقاً لأعلى مستوى عالمي، فضلاً عن التوسع في افتتاح فروع لنادي جولدز جيم للياقة البدنية في جميع مدن المنطقة لتعزيز قدرتنا على تخفيض معدلات الأمراض المرتبطة بأسلوب الحياة في المنطقة.

ومن جهة أخرى، نرى ضرورة قصوى للاستثمار في الاعتماد على أحدث ما وصلت إليه التقنية ضمن مرافقنا الطبية لنستمر في توفير أعلى مستويات الرعاية الصحية للمرضى في المنطقة ولنواصل تصدر قيادة القطاع إقليميًا.

ولهذا جهزنا مستشفياتنا، مثلًا، بقدرات متقدمة على علاج المرضى تشمل زراعة الكلى والكبد، بالإضافة إلى تبنينا استخدام صيدلية إلكترونية تعزز كفاءة الوقت وتخفض احتمالات الخطأ إلى الحد الأدنى. باختصار هدفنا الأول والأخير تخفيف معاناة الناس بالاعتماد على مجموعتنا الواسعة من المرافق الصحية والشركات المتقدمة.

وأوضح أن من أهم المعايير الأخرى التي حددتها الحكومة في تقييم مؤسسات الرعاية الصحية، سهولة وصول المرضى إلى المرافق الصحية، ولهذا يعمل في المستشفى السعودي الألماني حالياً على تجديد فروع المستشفى وتوسيع انتشارها في جميع أنحاء المنطقة.

الالتزام بالجودة

ولفت بترجي إلى أن قطاع الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي ينمو بمعدل يجعله أحد أسرع قطاعات الرعاية الصحية نمواً في العالم، مما يحفز المستثمرين في القطاع لأنه يفتح لهم آفاقاً وإمكانات هائلة وفرصاً عظيمة، لكنه أوضح أن التوسع في عدد مقدمي الرعاية الصحية لا يعني بالضرورة الالتزام بالجودة العالية، ولهذا نجد أن السوق يوفر خدمات ذات معايير منخفضة حينما لا يكون لدى المرضى أحياناً قدرة على الوصول إلى الخدمات ذات المعايير الممتازة.

نحن ومن منظورنا كأفضل جهة في قطاعنا لتقديم الرعاية الصحية نؤمن بأن الجودة تضمن النجاح وتمنحنا القدرة على التغلب على التحدي. وأشار بترجي إلى توقعات بنمو عدد السكان بالتزامن مع عدد من السياسات الجديدة التي أعلنت عنها الحكومة لجذب الاستثمارات العالمية والخبرات المتقدمة، ويدعم هذا الاتجاه إقامة عدد من الأحداث الكبيرة في البلاد على رأسها إكسبو 2020.

ويضاف إلى ذلك أن انتعاش أسعار النفط وانعكاس ذلك على زيادة الإنفاق الحكومي كما يتوقع، سيعزز النشاط الاقتصادي. ويعني هذا عموماً أننا سنشهد نمواً سكانياً مقترن بتحول ديموغرافي نحو موارد بشرية أعلى خبرة وتعليماً.

وبفضل المبادرات الحكومية ينطلق سوق الرعاية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة متصاعداً في مسار معدلات نمو كبيرة جداً، فوفقاً لتقرير توقعات قطاع الرعاية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام

2023، سينمو سوق الرعاية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ نحو 8.5% خلال الفترة من العام 2018 إلى العام 2023.

ويعني هذا في المحصلة أننا أمام تزايد الطلب على الرعاية الصحية عالية الجودة المعتمدة على التقنيات المتفوقة والخدمة المميزة.

وتعليقاً على أبرز التحديات التي تواجه القطاع قال أندريه داود الرئيس التنفيذي لمؤسسة ميدكير الطبية إن مستويات الاستثمار في الرعاية الصحية في الإمارات جيدة بشكل عام وأنها تلبي الطلب المتزايد إلى حد كبير، ولكن كقطاع حيوي فإننا نحتاج إلى الاستمرار في عملية التطوير الذي تتكفل الحكومة في الإمارات بتسيير جزء كبير منها لاسيما تطوير البينة التحتية للرعاية الصحية وهذا ينعكس في سلوك كبرى الشركات العالمية في مجال التقنيات الطبية التي تنظر إلى الإمارات باعتبارها فرصة استثمارية سانحة.

من جهة أخرى يعد الاستثمار في قطاع الرعاية الصحية قطاع دفاعي قليل المخاطر بحيث يوفر عائدات ثابتة للمستثمرين، وهذا يجعل الفرص التمويلية أقل تشدداً مقارنة بكثير من القطاعات الأخرى.

كما أن هذا النمو السريع والتطور في قطاع الصحة في الدولة يضع بعض الأعباء لجهة استخدام اليد العاملة والمحافظة عليها.

بالإضافة إلى ذلك يعد الاستثمار في الرعاية الصحية استثماراً على المدى الطويل بينما يبحث معظم المستثمرون عن الفرص الاستثمارية ذات الربح السريع.

من التحديات الأخرى التي يجب التركيز عليها أن الاستثمار في مجال الرعاية الصحية يتطلب خبرات خاصة من المستثمرين وهذا النوع من الخبرات ليس متوفراً بالشكل الكبير.

في النهاية على مقدمي الرعاية الصحية التسريع من أدائهم وعملياتهم من أجل تحقيق رؤية الدولة في الارتقاء الشامل بمستوى الخدمات الصحية، والهادفة إلى أن تصبح الإمارات وجهة رائدة عالمياً في تقديم الرعاية الصحية.

8354مستشفى ومنشأة طبية في الدولة 2021

أظهر تقرير حصل عليه «البيان الاقتصادي» من شركة الأبحاث «يوروموتيتور إنترناشيونال» أن عدد المشافي والمنشآت الطبية في الدولة خلال العام الماضي بلغ 6803 منشأة، مع توقعات بأن يرتفع العدد إلى 7298 منشأة في 2019 بنمو قدره 7.3 % و 7782 منشأة في 2020 على أن يصل إلى 8354 منشأة في 2021.

وتوقع التقرير أن يشهد القطاع إضافة 2508 منشأة جديدة بين 2016 لغاية 2021. ولفت التقرير أن إجمالي العاملين في المستشفيات والمنشآت الطبية في الدولة بلغ 93.6 ألف موظف في العام 2018 مقارنة مع 86.1 ألف موظف في 2017، أي بنمو وقدره 8.7 % ، فيما يتوقع أن يرتفع عدد العاملين في القطاع خلال العام الجاري إلى 101 ألف موظفاً بنمو 8 %، على أن يصل إلى 106.7 ألف موظف في 2020 و 112.6 ألف موظف في 2021، وبذلك تصل نسبة ارتفاع الموظفين في القطاع إلى 40.5 % منذ 2016 لغاية 2021 بمعدل نمو سنوي مركب 7 %، أي 32.4 ألف موظفاً جديداً خلال هذه الفترة.

ومن جانب آخر، توقعت دراسة صادرة عن مجموعة «ام بي اف» أن حجم سوق الرعاية على مستوى دول الخليج سيصل إلى 253,4 مليار درهم، بحلول العام 2020، لافتة الى ان الامراض المزمنة والمتعلقة بأنماط الحياة، سوف تشهد ارتفاع ملحوظ خلال السنوات المقبل، خاصة أمراض السمنة والسكري والضغط وامراض القلب والسرطان.

وتوقعت الدراسة، ان تضخ دول التعاون الخليجي استثمارات كبيرة في قطاع الرعاية الصحية بنحو103.4 مليار درهم بحول العام 2020.

ورصدت الدراسة الكثير من المؤشرات الجاذبة لنجاح الاستثمار في القطاع الصحي إذا ما تم على أسس صحيحة تراعي التخصص والتوزع الجغرافي والسكاني، من أهمها النمو السكاني والنمو الاقتصادي الموجود بالإضافة إلى المردود الاقتصادي لهذا النوع من الاستمارات رغم انه من الاستثمارات طويلة الأجل.

وأشارت إلى أن الاستثمار في قطاع الرعاية الصحية في الإمارات، يشهد نمواً متسارعاً ويمتلك فرص نمو كبيرة ومضطردة على مستوى الدولة، ابرزها زيادة عدد السكان، والتخطيط من قبل الجهات المختصة لتوفير مزيد من الخدمات المتقدمة.

عبء

أظهر تقرير صادر عن «كوليرز إنترناشونال» العبء الاقتصادي، الذي يشكله داء السكري على دول المنطقة حيث بلغ حجم الإنفاق عليه 21.3 مليار دولار، ومن المتوقع أن يقفز بنسبة 67% ليصل إلى 35.5 مليار دولار بحلول عام 2045.

ليس هذا فحسب، بل إن أعلى معدلات السمنة بين البالغين على مستوى العالم تتواجد في 8 دول من المنطقة هي الكويت ومصر والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة والأردن ولبنان بنسب تتراوح ما بين 27% إلى 40% من إجمالي عدد السكان.

وتوقع التقرير ارتفاع أعداد المصابين بداء السكري في هذه المنطقة إلى 82 مليون مصاب بزيادة قدرها 110% وذلك بحلول عام 2045، لتصبح في المرتبة الثانية عالمياً بعد أفريقيا التي من المتوقع أن تشهد زيادة في أعداد المصابين بنسبة 156% مما يؤثر بشكل كبير على معدل الوفيات، ونقص في معدلات إجمالي الناتج المحلي، وزيادة الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية.

11.5

تشير تقديرات إلى أن مجال الشركات الناشئة للصحة الرقمية قد وصلت قيمته إلى نحو 11.5 مليار دولار في عام 2017، مما يعكس الدور الحيوي الذي تؤديه الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عدد من المجالات مثل الطب الشخصي ونماذج الرعاية المعتمدة على التقنية.

وفي كل عام، يدخل الملايين من البشر حول العالم ذروة سنواتهم من الأمراض المزمنة، ومن المتوقع أن يصبحوا محركاً غير مسبوق لتكاليف الرعاية الصحية.

ولقد أتاح الابتكار في مجال الصحة الرقمية نقلة نوعية في تقديم الرعاية، من خلال وضع المرضى في صميم الرعاية وإضفاء الطابع الشخصي على مجموعة متنوعة من الخدمات، التي تلبي احتياجاتهم الفريدة وتفضيلاتهم لإدارة الأمراض المزمنة.

تمكين

تتعدد الفوائد التي تقدمها تقنية بلوك تشين لقطاعات الأعمال، حيث لا يقتصر ذلك على تمكين مختلف الجهات من مشاركة البيانات عبر شبكة لامركزية فحسب، وإنما أيضاً مستويات الأمان العالية والشفافية التي توفرها.

وبالنسبة لقطاع خدمات الرعاية الصحية، توفر تقنية بلوك تشين إمكانات كبيرة يمكن استغلالها لتطوير نهج شامل يركز على تحسين تجربة المريض مع مزودي خدمات الرعاية الصحية، حيث تشمل الفوائد أيضاً إتاحة المجال أمام المرضى للتواصل بشكل مباشر مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والوصول إلى موارد وخدمات الرعاية الصحية والتحقق من الأدوية.

منظومة

يوفر القطاع الصحي فرصاً استثمارية واعدة في ظل التوسع الكبير في كافة القطاعات الاقتصادية، حيث تعكس تلك التوقعات استمرارية تقديم

خدمات الرعاية الأساسية وتطوير البنية التحتية ليشمل التطور الرقمي في هذا المجال، أما بالنسبة لقطاع المستشفيات والمنشآت الصحية، تمضي الدولة قدماً نحو تحقيق التكامل بين كافة المنشآت الطبية من خلال التعاون مع كافة الأطراف المعنية في تطوير منظومة الرعاية الطبية وتعزيز صحة المجتمع.

تعزيز شراكة القطاعين ضمانة لاستدامة الخدمات

أكد مروان عبد العزيز جناحي، مدير عام مجمع دبي للعلوم ورئيس فريق عمل قطاع الصناعات الدوائية والمعدات الطبية ضمن استراتيجية دبي الصناعية 2030، أن دبي تؤمن بأهمية دور القطاع الخاص لسد فجوة بخدمات مثل مراكز التميز لتقديم الرعاية من الدرجة الثالثة، وإعادة التأهيل والعلاج الطبيعي، وإدارة الأمراض المزمنة والصحة النفسية والرعاية المتنقلة.

كما تعمل دبي على تعزيز شراكة القطاعين العام والخاص في مجال تنظيم وتقديم واستدامة الخدمات الصحية، حيث تمتلك الدولة نموذج شراكة يكمل فيه القطاعان العام والخاص بعضهما بعضاً، كما يؤدي تعزيز الشراكات المحلية والدولية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الابتكار والتطوير والمعرفة، وتعزيز ثقة مجتمع المستثمرين المحلي والعالمي، ومن أجل ذلك تعمل استراتيجية الصحة في دبي 2016-2021 إلى تكريس دبي وجهة رائدة للرعاية الصحية، عبر ضمان تطبيق أسس ومعايير الالتزام والمساءلة وحوكمة القطاع الصحي.

وقال مروان جناحي: إن المستثمر في قطاع الرعاية الصحية بأي مكان في العالم إلى بحاجة متواصلة للإطلاع على فرص الاستثمار، والأماكن الأكثر طلباً للخدمات الطبية، ونوعية تلك الخدمات ومستوياتها المطلوبة.

ولجذب المستثمرين وتشجيعهم على المساهمة في القطاعات المرتبطة بالصحة، يجب تيسير النقاشات مع الأطراف المعنية حول المشاريع

الاستثمارية الضخمة، وتيسير وإدارة عملية بناء الشراكات مع القطاع الخاص، وتسهيل دخول الاستثمار الأجنبي سواء بشكل مباشر أو عبر الشراكات مع الحكومة، ومع إطلاق «دليل دبي للاستثمار الصحي 2018»، الذي يحدد الاحتياجات والفرص الاستثمارية في قطاع الخدمات الصحية فإن الآفاق غدت أوسع، وبشكل خاص من ناحية حل القضايا والمشاكل التي تواجه المستثمرين.

وقال جناح: من ناحيتنا يجب علينا تعريفهم بجاذبية سوق دبي، وتثقيف المستثمرين بشأن النظام الاستثماري الحالي وحوكمة الاستثمارات الواردة، والجهود المبذولة لتمكين النماذج المستدامة للشراكات بين القطاعين العام والخاص في الرعاية الصحية، وأهداف هيئة الصحة بتوفير خدمات رعاية صحية تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

وتعريف المستثمرين بعوامل تمكين الفرص الصناعية مثل البيئة التنظيمية، والبنية التحتية والبحث والتطوير، والحوافز الحكومية، والعلاقات التجارية، والسياسات الصناعية، واستكشاف الفرص الاستثمارية وتعريف المستثمرين بها وتقديم التسهيلات التي يحتاجونها والتواصل مع صناع القرار لتعريفهم باحتياجات المستثمرين، وهو ما نسعى إليه في مجمع دبي للعلوم والذي يضم صناعات كثيرة من أهمها الصناعات الصحية التي تقع في قلب استراتيجية دبي الصناعية.

4% زيادة عدد منشآت الرعاية الصحية في دبي

شهدت أعداد المنشآت والمهنيين في قطاع الرعاية الصحية المرخصة من هيئة الصحة بدبي ارتفاعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، فعلى مستوى المهنيين، بلغ معدل النمو ما بين عامي (2014-2017)، أكثر من 8%، فيما وصلت الزيادة في أعداد المنشآت ما بين عامي المقارنة قرابة 4%، وارتفعت أعداد المستشفيات على وجه التحديد، ووصلت إلى 37 مستشفى في العام 2017، بعد أن كانت 27 مستشفى في العام 2014، بزيادة 10 مستشفيات.

وهناك 8 عوامل رئيسة دافعة ومحفزة على الاستثمار في القطاع الصحي بدبي، استندت إليها الهيئة، لزيادة الحركة وتنمية هذا القطاع بالشكل الأمثل، وهذه العوامل توصلت إليها هيئة الصحة بدبي، بناء على دراسات علمية تم إعدادها بشكل واقعي، وبتأن شديد، وحرص وبكل شفافية بحسب الدكتورة ابتسام البستكي مديرة إدارة الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص في هيئة الصحة بدبي، يشكل دليل دبي للاستثمار الصحي، وتتضمن هذه العوامل أولاً نمو عدد السكان، وهو يزيد بطبيعته الحاجة للخدمات الصحية، فمن المتوقع أن يتراوح تعداد سكان دبي بين 4.6 و 5.5 ملايين نسمة بحلول عام 2030.

أما العامل الثاني فيتمثل في التوسع في المشروعات البارزة والبنية التحتية المتميزة، التي تدعم تطور ونمو قطاع الرعاية الصحية، ونذكر هنا على سبيل المثال التقديرات التي تؤكد توافد أكثر من 25 مليون زائر على دبي خلال (إكسبو 2020)، ومن المتوقع إنجاز أعداد هائلة من المشاريع السكنية المتنوعة والتي تخدم مختلف الشرائح بداية من الإسكان الميسر إلى المجمعات الفارهة والفلل والشقق العصرية، إلى جانب التقديرات الأخرى التي تشير إلى توقع استقبال مطار دبي الدولي لأكثر من 90 مليون مسافر سنوياً، واستقبال مطار آل مكتوم الدولي 240 مليون مسافر سنوياً.

فيما يتثمل العامل الثالث بالقدرات والإمكانيات التي يمتلكها القطاع الصحي بشكل عام في دبي، والتي تجعله أكثر استجابة للتقنيات الحديثة والمبتكرة، وأكثر استيعاباً للمرضى الباحثين عن وجهة صحية وعناية طبية فائقة المستوى، وخاصة مع ارتفاع معدلات الأمراض المزمنة غير المعدية عالمياً والتي تتطلب توفر إمكانيات راقية ومناخاً صحياً مميزاً لعلاجها.

أما العامل الرابع فيكمن في توفير التغطية الصحية لجميع سكان دبي، وهو ما يدعم تطوير قطاع الرعاية الصحية.

مستشفى خليفة التخصصي برأس الخيمة يستقبل 1500 مريض من مراكز علاجية عالمية

استقبل مستشفى الشيخ خليفة التخصصي في رأس الخيمة، إحدى مبادرات رئيس الدولة، منذ افتتاحه في فبراير من عام 2015 نحو 1500 حالة محولة من مستشفيات ومراكز علاجية من خارج الدولة لإجراء العلاج والمتابعة، ونال مركز طب وجراحة الأورام النصيب الأوفر من عدد المرضى ليصل إلى نحو 700 مراجع مع الحالات المكررة.

وأوضح الدكتور ميونغ هونغ سونغ الرئيس التنفيذي للمستشفى، أن مستشفى الشيخ خليفة برأس الخيمة استقبل خلال العام الماضي 360 مريضاً محولاً من خارج الدولة لمراكز التميز الثلاثة التي يحتضنها المستشفى، وهي مركز طب وجراحة الأورام، ومركز طب وجراحة الأعصاب، ومركز طب وجراحة القلب والأوعية الدموية، وكذلك في التخصصات ذات العلاقة، وتمكن المستشفى من تقديم الخدمات العلاجية الحثيثة والفحوصات الدورية اللازمة وفقاً للخطط والبروتوكولات العلاجية العالمية.

وأشار إلى أن المستشفى أصبح يقدم خدمات علاجية فائقة تضاهي ما تقدمه أهم وأحدث المراكز العلاجية العالمية ترجمة لرؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وتوجيهاته المستمرة بضرورة تقديم خدمات صحية محلية ذات جودة عالية وتتماشى مع المعايير العالمية.

وأكد الدكتور مصطفى السيد الهاشمي رئيس الاتصال الحكومي والعلاقات الدولية بالمستشفى، أن المستشفى أصبح يقدم خدمات علاجية فائقة تضاهي ما تقدمه أهم وأحدث المراكز العلاجية العالمية، وأن هؤلاء المرضى تم استقبالهم وإجراء الفحوصات اللازمة لهم بعد عودتهم من رحلاتهم العلاجية من مراكز عالمية إلى أرض الوطن فاحتضنهم مستشفى الشيخ خليفة التخصصي في رأس الخيمة وقدم لهم الرعاية اللازمة في

التخصصات الدقيقة، مما كان لها بالغ الأثر في التخفيف عن كاهل المرضى ومرافقيهم.

وثمن الهاشمي، دعم المكتب الطبي برئاسة حسن أحمد العلكيم الزعابي وكيل وزارة مدير عام المكتب الطبي، الذي يتابع ويشرف إشرافاً مباشراً على المستشفى والذي كان له دور كبير في تطوير خدماته بشكل لافت، وساهم في إحداث نقلة نوعية في الخدمات الصحية المتخصصة التي يقدمها المستشفى.

6عناصر أساسية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في الخدمات الصحية

في أحدث تقاريرها الصادرة عن التحول في قطاع الرعاية الصحية بعنوان: من العالم الافتراضي إلى العالم الواقعي: ستة عناصر ضرورية لجاهزية شركات الرعاية الصحية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، استعانت «بي دبليو سي» بدروس مستفادة وأمثلة من دراسات حالة عالمية وإقليمية لتطبيق استخدام الذكاء الاصطناعي في 6 مجالات: القيادة والثقافة، وتحول القوى العاملة، والفعالية السريرية، والاستثمار التجاري، واستعداد العامة، والتنظيم والمبادئ الأخلاقية والسرية.

وفي ظل الجهود الكبيرة التي تبذلها الجهات التنظيمية لوضع أطر تنظيمية، من شأنها تيسير استخدام وتنفيذ الذكاء الاصطناعي في الشركات العاملة في مجال الرعاية الصحية، ترى بي دبليو سي أن منطقة الشرق الأوسط تحظى بوضع فريد للتهيئة لقيادة عملية وضع المعايير العالمية ولتصبح مركزاً لأبحاث وتطوير الذكاء الاصطناعي.

ويبحث التقرير في أبرز عوامل التمكين والتحديات المتعلقة بالابتكار في قطاع الرعاية الصحية، حيث يسلط الضوء على السبل التي يطبق بها قطاع الرعاية الصحية الذكاء الاصطناعي، وذلك على مستوى العالم ومنطقة الشرق الأوسط.

كما يكشف التقرير النقاب عما يلزم من إجراءات لنجاح تمكين بيئة تعتمد على الذكاء الاصطناعي في قطاع الرعاية الصحية.

وفي تعليقه على إصدار التقرير، قال هاميش كلارك، الشريك ورئيس الخدمات الاستشارية لقطاع الرعاية الصحية في بي دبليو سي الشرق الأوسط: «يحتل الذكاء الاصطناعي الصدارة في أولويات الخطط الاستراتيجية والمبادرات التي تطلقها الحكومات في دول مجلس التعاون.
باتت الفوائد الاقتصادية واضحة كما أصبحت التكنولوجيا موجودة في حياتنا اليومية، إلا أن التطبيق يواجه تحديات كبيرة إذ يتطلب مهارات جديدة وقيادة قوية.
نلاحظ اليوم اضطراباً في نماذج تقديم الرعاية الصحية التقليدية بوتيرة سريعة.
من سينجح في هذا العصر الرقمي في الشرق الأوسط؟». وأضاف هاميش كلارك: «في عام 2017، اكتشفنا في سياق تقرير What Doctor (أي طبيب؟) الذي أعددناه، مدى استعداد الأشخاص للتعامل مع الذكاء الاصطناعي لتلقي الرعاية الصحية وما هي عوامل التشجيع التي قد تحثهم على قبول مثل هذه الحلول على نطاق واسع. ولم تكشف الدراسة عن تزايد الرغبة في دمج الذكاء الاصطناعي في جميع قطاعات الرعاية الصحية

الفهرس:

1. مقدمة
2. الحكومة و النظام السياسي
3. التاريخ القديم لدولة الإمارات
4. تأسيس دولة الإمارات
5. الاقتصاد... قديما و حديثًا
6. تطوير الطرق
7. تطوير العملة
8. تنوع الموارد الاقتصادية
9. القطاع الزراعي... نمط التطور الحديث
10. القطاع الصناعي
11. انجازات القطاع الصحي

نمط التغيير

المستشار الدكتور : علي حسن سلمان ناصر (بدرجة سفير)

دكتوراة في الصحة والسلامة المهنية - جامعة إيتون - الولايات المتحدة الأمريكية، دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية - الكلية البريطانية الدولية - بريطانيا، ماجستير العلوم في إدارة الجودة الشاملة - جامعة برادفورد - بريطانيا، عضو في المجلس العمل الأمريكي لدى دبي والأمارات الشمالية، عضو في المجلس العمل الأسترالي في دولة الأمارات العربية المتحدة، عضو في معهد التأمين القانوني في بريطانيا، عضو في مركز طلال أبو غزالة للملكية الفكرية في الأردن، عضو في مركز ضاحي خلفان للملكية الفكرية، ومؤلف للعديد من الأبحاث والكتب ومشرف على رسائل الماجستير والدكتوراة وعضو في العديد من مراكز التدريب.

الكاف ٢
للنشر والترجمة

غلاف محمود عبد الناصر